

جامعة جيجل
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

دور مراكز الفكر الإستراتيجي في توجيه السياسة الخارجية
الأمريكية
الحرب على العراق نموذجا

مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص دراسات سياسية مقارنة

إشراف الأستاذ:
د/ زهير بوعمامة

إعداد الطالبة:
سعاد بوسنية

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د/ نبيل كريبش	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	رئيسا
د/ زهير بوعمامة	أستاذ محاضر	جامعة عنابة	مشرفا و مقروا
د/ عبد الحق بن جديد	أستاذ محاضر	جامعة عنابة	مناقشا
د/ عبد اللطيف بورويبي	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة 3	مناقشا

السنة الجامعية: 2012 - 2013 م / 1433 - 1434 هـ

شكر و تقدير

من جعل الحمد خاتمة النعمة جعلها الله فاتحة المزيد، فالحمد لله الذي وفقني

إلى إتمام هذا العمل حمدا كثيرا

أتوجه بجزيل الشكر و فائق التقدير و العرفان إلى أستاذي المشرف

الدكتور زهير بوعمامة الذي شرفني بقبوله مسؤولية الإشراف

على مذكري في ظروف استثنائية، و إلى الأساتذة أعضاء

لجنة المناقشة الذين سأل شرف مناقشتهم لبحثي هذا،

و إلى كل الأساتذة الذين رافقوني طيلة مشواري

الدراسي، و إلى كل من ساندني

و لو بالتشجيع و التمنيات

بالتوفيق.

طالما وجد حكام، فإن هناك بالضرورة مستشارين أو خبراء

يحاولون التأثير عليهم، سواء كان ذلك بدافع

الطموح، أو القوة، أو الرغبة العميقة

في ترك بصماتهم

في التاريخ.

دونالد أبلسون

مقدمة

تصوغ السياسة الخارجية الأمريكية وقائع في جميع أنحاء العالم تقريبا، و لذلك فمن الصعب جدا فهم السياسة العالمية المعاصرة دون أن نأخذ بعين الإعتبار ديناميكية السياسة الخارجية الأمريكية. فمع مطلع القرن الحادي و العشرين، أصبحت الولايات المتحدة منغمسة بشكل نشيط في العالم الخارجي، أكثر من أي وقت مضى عبر كامل تاريخها السياسي، و احتلت بذلك قوة و نفوذا غير مسبوقين، فالقوة العسكرية و الإقتصادية و السياسية الأمريكية قزمت بقية العالم. لقد بدت القوة العسكرية لأية دولة مقارنة بنظيرتها الأمريكية قزما على صعيدي القدرات القتالية و قابلية التدخل في أي نزاع عبر العالم خلال فترة إنذار قياسية. و على الصعيد الإقتصادي باتت الولايات المتحدة محور النظام الإقتصادي الدولي بعد أن أصبحت منطلقاتها الإقتصادية مثل الرأسمالية الليبرالية و التجارة الحرة مقبولة كونيا تقريبا باعتبارها النماذج الأفضل لمراكمة الثروة. أما سياسيا فقد تحولت معظم الدول نحو تطبيق مبادئ الديمقراطية الليبرالية التي تمجد الحقوق و الحريات الفردية. و باختصار، فإن منظومة القيم الأمريكية أصبحت ترشد الإجماع العالمي.

و نظرا لموقع الولايات المتحدة كدولة عظمى، و لالتزاماتها العالمية، فإننا ندرك حجم التعقيد و التحديات الملحة التي يواجهها صناع السياسة الأمريكية و هم بصدد صياغة سياسة خارجية فعالة، خاصة و قد أصبحت الأحداث على الأرض تتحرك بصورة أسرع جدا من قدرة الكثير من صناع السياسة على إعادة التفكير بالموقف، و هو ما فتح عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية لتشكيلة جديدة من الفواعل.

و من بين هذه الفواعل، هناك فئة تستحق الإلتفات على نحو خاص، و هي مراكز الفكر الإستراتيجي، و يعتبر دور هذه الأخيرة، كمراكز أبحاث مستقلة حول السياسة، ضمن جملة من المؤثرات العديدة في صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية، أحد أكثر تلك الأدوار أهمية و أقلها فهما و تقديرا، فمعظم المفاهيم الجديدة في حقل السياسة الخارجية و الدفاعية الأمريكية كانت قد أثريت في هذه المعاهد، قبل أن تأخذ الحكومات الرسمية علما بها.

تقليديا، فإن التركيز على البحث و التحليل هو ما ميز مراكز الفكر الإستراتيجي عن العدد الهائل من المنظمات الأخرى التي تنشط في مجتمع صنع السياسة. و مع أن مراكز الفكر الإستراتيجي لا تتقاسم نفس الإلتزام اتجاه البحث العلمي أو تكرر موارد قابلة للمقارنة لأداء هذه الوظيفة، فإن ذلك يظل مبرر وجود الكثير منها. و قد أسهم ذلك كثيرا في الإدراك الشائع لأهمية مراكز الفكر الإستراتيجي بصفته منظمات تتحلى بالموضوعية و الحيطة السياسية و مكرسة للبحث و التحليل. و مع ذلك، يجب أن نتجنب إغراءات سهولة الميل نحو القيام بتعميمات تبسيطية عند أية دراسة معاصرة فيما يتعلق بدور مراكز الفكر الإستراتيجي، حيث باتت الرؤية التقليدية حول هذه المنظمات تخضع لفحص أكثر دقة، خاصة في ظل اتجاه معظمها نحو التخلي عن هذا الحياض الأكاديمي و السعي نحو خدمة أجنداث سياسية و إيديولوجية معينة. و في المحصلة، أصبحت هذه المراكز بمثابة قنوات تشارك عبرها الأوساط الأكاديمية و الدوائر المعرفية ليس في التنظير للسياسات الأمريكية فحسب، بل و في صناعتها أيضا.

1- أهمية الموضوع: حسب العديد من المتخصصين في دراسة مراكز الفكر الإستراتيجي، فإن ظهور عدد هائل من هذه المنظمات في الجزء الأخير من القرن العشرين يعتبر مؤشرا قويا على تزايد أهميتها في عملية صنع القرار السياسي إن كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي. و على هذا الأساس، فإن الموضوع يستمد أهميته من كونه يسمح بالكشف عن فرص و عواقب خصخصة عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة عندما تشكل السياسة الخارجية لدولة عظمى كالولايات المتحدة شؤون العالم اليوم.

2- أهداف الدراسة: لقد اكتفت معظم الدراسات التي تناولت مراكز الفكر الإستراتيجي بتأكيد أهميتها و نفوذها الواسع في تشكيل خيارات النخبة السياسية، لكنها لم تبين كيفية ممارسة ذلك النفوذ على أرض الواقع. و لذلك، فإن هذه الدراسة تهدف أساسا إلى تجاوز الأدبيات الوصفية و السردية لنشاطات مراكز الفكر الإستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية، و محاولة إبراز أو تحديد مختلف الإستراتيجيات التي توظفها هذه المنظمات للتأثير على عملية صنع القرار فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية.

و بعبارة أخرى، معرفة دور مراكز الفكر الإستراتيجي في صياغة النظرة الأمريكية للنظام الدولي و لأنماط التفاعلات داخله، و كذا لطبيعة القيم السائدة فيه، خاصة في ظل اتجاه معظم الدراسات التي تتناول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتبار هذه الأخيرة نموذجا للدولة العظمى التي تجسد مفهوم الهيمنة على النظام العالمي.

3- مبررات اختيار الموضوع: لا بد أن هناك مجموعة من الدوافع التي ألحت على دراسة مثل هذا الموضوع تأتي في مقدمتها **المبررات الموضوعية**، و مما لا شك فيه أن أهمية الموضوع تمثل بحد ذاتها أحد المبررات من وراء اختياره، فمن أجل تحليل إنتاج الأهداف و الإستراتيجيات في السياسة الخارجية الأمريكية، يجب أولا البدء بتفكيك المصنع الذي ينتجها، ممثلا بمراكز الفكر الإستراتيجي، و كذلك تفحص لعبة المؤثرات الداخلية و الخارجية في هذا المصنع. و عليه، فإن السبب الرئيسي من وراء اختيار هذا الموضوع هو محاولة قياس مدى تأثير السياسة الخارجية الأمريكية بتحليلات مراكز الفكر و بيوت الخبرة السياسية، و إلى أي مدى تشكل هذه المراكز بيئة صنع السياسة الخارجية و عملية صنعها، إضافة إلى معرفة الإستراتيجيات التي يتم من خلالها تحويل المواد الخام التي تعتمد عليها مراكز الفكر متمثلة في الأفكار إلى خيارات أو بدائل سياسية عامة بعد القيام بتقييم و اختبار مدى صحة هذه الأفكار، فضلا عن تطوير أفكار يمكن على أساسها صياغة سياسات مستقبلية.

أما عن **المبررات الذاتية**، فلا يمكن تجاوز الرغبة الشخصية التي تنسجم كثيرا مع دراسة مثل هذه المواضيع ذات البعد الإستراتيجي في العلاقات الدولية، إضافة إلى الرغبة في فهم و إدراك استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى دأبت على صياغة مستقبل الدول الضعيفة بما يتماشى مع فلسفتها السياسية و يحقق مصالحها و يضمن المحافظة عليها و لو باستعمال القوة العسكرية. فضلا عن محاولة المساهمة في إثراء النقاشات العلمية حول هذا الموضوع الذي يعتبر من أهم الموضوعات الدسمة للنقاش في حقل المعرفة السياسية العلمية و العملية.

4- إشكالية الدراسة: في ظل التحولات المتسارعة التي شهدتها الساحة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لجأت الإدارة الأمريكية إلى عملية إعادة نظر شاملة لسياستها الخارجية قصد فهم الأوضاع الجديدة و السعي للتكيف معها، و ذلك من خلال فحص مختلف الترتيبات و الخيارات الكفيلة بوضع الأهداف و التصورات المناسبة لتحديات المرحلة الجديدة. و عليه، أصبح من الضروري جدا تحليل دور مراكز الفكر الإستراتيجي في التأثير على هذه الحوارات العلمية و العملية الميدانية للسياسة الخارجية الأمريكية، و من هنا فقد تمت صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

عبر أي إطار منهجي و نظري يمكن فهم و تحليل دور مراكز الفكر الإستراتيجي في صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية؟

و قصد تفكيك هذه الإشكالية ارتأينا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تساعد على الفهم الواسع و الشامل للموضوع محل الدراسة كما يلي:

1- ما هي حدود الدور الذي تلعبه القوى المجتمعية إلى جانب المؤسسات الدستورية الأمريكية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية؟

2- كيف تتوصل مراكز الفكر الإستراتيجي المتخصصة إلى ممارسة تأثيرها على الخيارات الإستراتيجية المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية؟

3- إلى أي حد مارست مراكز الفكر الإستراتيجي تأثيرا على السياسة الخارجية لإدارة بوش بشأن العراق على المستوى الإمبريقي؟

5- الحدود المكانية و الزمنية للمشكلة: تتناول هذه الدراسة دور مراكز الفكر الإستراتيجي كمتغير مستقل و السياسة الخارجية الأمريكية كمتغير تابع خلال المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة بشكل عام، و عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بشكل خاص، أين تم استحداث العديد من المفاهيم الجديدة في حقل السياسة الخارجية، فهذه الأحداث اعتبرت منعطفا حاسما في السياسة الخارجية الأمريكية، لأنها وفرت للإدارة الأمريكية المبرر الشرعي للتدخل في شؤون العالم، و حشد أكبر دعم

و تأييد دولي لسياساتها. و للإشارة فقط، قد تضطرننا الدراسة في بعض عناصرها إلى تجاوز الحدود الزمنية للمشكلة إلى مرحلة ما قبل نهاية الحرب الباردة عند تتبعنا للبدائيات الأولى لظهور مراكز الفكر الإستراتيجي.

6- فرضية الدراسة: انطلاقا من الإشكالية المطروحة فإن هذه الدراسة تستهدف اختبار الفرضية المركزية التالية:

السياسة الخارجية الأمريكية هي انعكاس غير مباشر لتأثير النخبة الفكرية المتمثلة في مراكز الفكر الإستراتيجي.

و الفرضيات الجزئية التالية:

1- سهلت بنية النظام السياسي الأمريكي نفاذ مراكز الفكر الإستراتيجي إلى مختلف مراحل عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

2- تتوقف درجة نفوذ مراكز الفكر الإستراتيجي و تأثيرها في السياسة الأمريكية على مواردها و استراتيجياتها الإتصالية.

3- السياسة الخارجية الأمريكية اتجه العراق هي ثمرة عمل تحضيري طويل لمشروع القرن الأمريكي الجديد الذي يسعى إلى فرض مفهوم الهيمنة الأمريكية العالمية.

7- الإطار المنهجي للدراسة: إن طبيعة الموضوع التي توحى بوجود تداخل بين مستوياته النظرية و العملية سوف تفرض علينا توظيف العديد من المناهج لمحاولة الإقتراب من الإشكالية محل الدراسة، و عليه سيتم الإعتماد على المنهج التاريخي للتمكن من تتبع تاريخ و موجات ظهور مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية، مع ربط مسار هذا التطور بالبيئة الدولية لمعرفة مختلف المتغيرات المؤثرة في هذا المسار.

و بالإضافة إلى المنهج التاريخي سوف نعتمد على منهج صنع القرار لملائمته لمثل هذه الدراسات، نظرا لما يتميز به من طابع تحليلي شامل لظاهرة السياسة الخارجية، و التي تعتبر في النهاية سلسلة من القرارات المتخذة لمواجهة مواقف معينة. فبمجرد

تعريف الموقف و إدراكه من طرف صانع القرار، يبدأ هذا الأخير بجمع كافة المعلومات المرتبطة بهذا الموقف، و تفسيرها، و فحص بدائلها الممكنة و المفاضلة بينها، ثم اختيار البديل الأنسب الذي تكون نتائجه أحسن ترتيباً في دالة المنفعة الخاصة بصانع القرار، و تنفيذه.

و **منهج دراسة الحالة** على اعتبار أن تفسير الظاهرة تفسيراً دقيقاً يتطلب ضرورة دراسة نموذج يساعد على إعطاء جانب تطبيقي للموضوع محل الدراسة، و بالتالي الوصول إلى فهم أوسع و أشمل، و سيتم توظيف هذا المنهج في دراستنا هذه من خلال تحليل دور مراكز الفكر الإستراتيجي في توجيه القرار الأمريكي بالتدخل العسكري في العراق.

و **اقترب علاقات الدولة بالمجتمع** الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الدولة و المجتمع على مستوى المشاركة في صناعة القرار السياسي لاسيما القرار السياسي الخارجي، و ذلك بإبراز دور القوى و الفواعل المجتمعية في صياغة أولويات و خيارات السياسة الخارجية الأمريكية و تحقيق أهدافها إلى جانب المؤسسات الدستورية.

8- أدبيات الدراسة: لقد جاءت دراستنا لهذا الموضوع لتكون إضافة إلى التراكم المعرفي المقدم حوله، ذلك أن هذه الدراسة هي ليست الأولى المقدمة في هذا الشأن، فقد وردت أدبيات كثيرة اهتمت بدراسة دور مراكز الفكر الإستراتيجي في صنع السياسة الأمريكية، و على الرغم من تباين وجهات النظر و مستويات التحليل في هذه الدراسات، إلا أنها جعلت من مراكز الفكر الإستراتيجي و علاقتها بعملية صنع القرار السياسي ميدان بحثها. و لذلك، لجأت هذه الدراسة إلى مسح العديد من الأدبيات الغربية التي تناولت الموضوع، نظراً لندرة الأدبيات العربية، حيث تم الإستناد إلى كتابات **دونالد أبلسون Donald E. Abelson** الذي قدم مقارنة متميزة تتجاوز سرد تاريخ تطور مراكز الفكر أو وصف بنيتها التنظيمية أو تأكيد أهميتها و تأثيرها في عملية صنع السياسة من خلال بعض المؤشرات الإعلامية، إلى توضيح كيفية هذا التأثير و محدداته و بحث صلة هذه المراكز بالسياسة، و دراسة تأثيرها فيها على ضوء مزيد من العوامل

المرتبطة بأولويات هذه المراكز و موازاناتها و طبيعة كوادرها، و مراحل صنع السياسة التي تكون فيها هذه المراكز أكثر تأثيرا و حضورا، و ذلك في مؤلفين، يحمل الأول عنوان هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة Do Think Tanks Matter ? Assessing The Impact of Public Policy Institutes، الذي صدر سنة 2002، و قد قام مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية بترجمته إلى اللغة العربية. أما الثاني فهو الموسوم بـ A Capitol Idea: Think tanks and U.S. Foreign Policy، الصادر سنة 2006.

كما اعتمدنا على الدراسة التي قام بها كل من ستيفن بوشيه Stephen Boucher و مارتين رويو Martine Royo في مؤلفهما المشترك بعنوان مراكز الفكر: أدمغة حرب الأفكار Les Think Tanks: Cerveaux de la Guerre des Idées، و الذي عالج من منظور مقارن عدة إشكالات مرتبطة بمراكز الفكر الإستراتيجي بنموذجها الأمريكي و الأوروبي، بدء بمسألة التعريف و الصعوبات التي تحول عادة دون الوصول إلى تعريف موحد و متفق عليه بين جمهور المتخصصين، و المعايير التي تشكل في مجملها مركز فكر استراتيجي، وصولا إلى وضع تصنيف نوعي لهذه المراكز، ثم استعراض المراحل الأساسية التي مر بها تطورها التاريخي، و العوامل العديدة التي أسهمت في هذا التطور. و يؤكد المؤلفان أن مراكز الفكر الإستراتيجي تجد أصولها في الثقافة السياسية الأنجلوساكسونية، و يرجع ذلك جزئيا إلى أسباب ثقافية و بنيوية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي، إلا أن تنامي المد العولمي و تعقيد المشاكل السياسية و تداخلها أدى إلى ظهورها بشكل متأخر في أوروبا. و إذا كانت مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية قد رسخت صورة واضحة باعتبارها فاعلا سياسيا جديدا في صياغة النقاش السياسي، فإن نظيراتها الأوروبية و الفرنسية تحديدا لا تزال موهوبة للبحث أكثر منها للتأثير، لأسباب تتعلق بمواردها و إطاراتها و استراتيجياتها، حيث لا ترقى إلى مستوى فعالية تلك القائمة في الولايات المتحدة، أين يكون الفكر في خدمة الفعل السياسي، و يقدم المؤلفان مثلا بمركز الفكر المسمى مشروع القرن الأمريكي الجديد The Project for a New American Century، الذي يكاد يكون مركز الفكر الوحيد في التاريخ الذي قاد بلاده

إلى الحرب. كما أكد المؤلفان أن الأهم من إنتاج أفكار جديدة و تطويرها هو القدرة على استحداث مجموعة من الإستراتيجيات لتسويق هذه الأفكار لدى صناع السياسة و وسائل الإعلام. و يبقى الحفاظ على الإستقلالية الفكرية و المصادقية أهم الرهانات التي يتوجب على مراكز الفكر الإستراتيجي كسبها لتعزيز موقع نفوذ فاعل في العملية السياسية.

أما دراسة **أميلي باس Amélie Bas** حول مراكز الفكر الإستراتيجي و السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة حالة القرارات الإستراتيجية في العراق Think Tanks et Politique Etrangère Américaine: Le Cas des Décisions Stratégiques en Irak، فقد أكدت أن مراكز الفكر الإستراتيجي تلعب دورا مهما في صياغة السياسة الخارجية و الدفاعية الأمريكية، حيث تعمل على إيصال تصوراتها و مقترحاتها السياسية إلى مختلف الإدارات الأمريكية بحكم ما توفر لديها من علاقات و روابط شخصية و دعم مالي واسع و شبكات اتصالات قوية تسمح لها بالتأثير داخل الحكومة و خارجها. و توضح دراسة الحالة المقدمة دورها المؤثر في تشكيل الإستراتيجيات المطبقة فيما يتعلق بالعراق منذ سنوات التسعينيات و حتى إعلان الولايات المتحدة الحرب على العراق في إطار حربها العالمية ضد الإرهاب.

9- تفصيل الدراسة: سعيًا منا إلى احتواء كل متغيرات الموضوع، و من أجل بلوغ الأهداف المحددة سلفًا، فقد ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية:

الفصل الأول هو مدخل إلى عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، و فيه سيتم تحديد مفهوم السياسة الخارجية و تمييزه عن المفاهيم ذات الصلة، ثم إجراء مسح لأهم المقترحات النظرية المقدمة لتفسير السياسة الخارجية الأمريكية، و أخيرًا، تسليط الضوء على دور المؤسسات الدستورية و الفواعل المجتمعية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

و في الفصل الثاني الذي يعنى بدراسة مراكز الفكر الإستراتيجي من خلال مقارنة معرفية، سوف نستعرض أولاً مفهوم مراكز الفكر الإستراتيجي و تطورها في الولايات المتحدة، ثم نفحص علاقتها بعملية صنع القرار السياسي، بإبراز دور البنية المؤسسية

الأمريكية في انتشار مراكز الفكر الإستراتيجي و تنامي نفوذها، مع مزيد من التركيز على أساليب حصولها على مصادرها و مواردها، نظرا لما لها من أهمية كبيرة في اكتسابها منافذ إلى صناع السياسة، لنصل إلى تحديد وظائفها الأساسية و أهم الإستراتيجيات التي تعتمد عليها لنقل أفكارها إلى الرسميين الحكوميين.

أما الفصل الثالث، فقد تم تخصيصه لإبراز دور مراكز الفكر الإستراتيجي في دفع إدارة الرئيس بوش نحو تبني قرار الحرب على العراق، من خلال التركيز على الأصول الفكرية للحرب على العراق، و دور مراكز الفكر الإستراتيجي في إدارة العمليات العسكرية الرئيسية في العراق في مرحلة ما بعد الحرب.

الفصل الأول

مدخل إلى عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الثاني

مراكز الفكر الإستراتيجي: مقارنة معرفية

الفصل الثالث

تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية
على ضوء الحرب على العراق

يعتبر هذا الفصل بمثابة مدخل لدراسة السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال التطرق إلى جملة من المفاهيم الأساسية، و المقترحات النظرية المتنافسة في تحليل السياسة الخارجية، و الفواعل المسؤولة عن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية. و يقتضي ذلك في المقام الأول، البحث في مفهوم السياسة الخارجية و تمييزه عن عدد من المفاهيم المتداخلة معه، لتجاوز الخلط الشائع بينها. و باستعمال منظورات مستويات التحليل، سوف نقوم بفحص المصادر المختلفة للسياسة الخارجية الأمريكية كما قدمتها بعض النماذج النظرية، و في نفس الوقت، اختبار القوة التفسيرية لهذه النظريات الكبرى في السياسة الخارجية. و أخيراً، استعراض دور المؤسسات الرسمية و الفواعل المجتمعية في رسم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، و محاولة كشف و إبراز حدود صلاحيات كل منها في المجال الخارجي و التفاعلات فيما بينها.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الأول: السياسة الخارجية وإشكالية مركزية التعريف

تعتبر السياسة الخارجية حلقة الوصل بين الدولة الأمة كوحدة تحليل تقف وراءها الوحدات الفرعية المشكلة للمكونات الداخلية من جهة، و النظام الدولي من جهة أخرى. وقد توصلت أغلب أدبيات السياسة الخارجية إلى عدم وجود اتفاق عام و مبدئي حول تعريف وحيد و دقيق للسياسة الخارجية، إذ تتعدد تعريفاتها بتعدد الباحثين و ما يرتبط بخلفياتهم العلمية و الفكرية و مجالات اهتمامهم.

و في هذا الإطار يؤكد **دون مونتون Dun Munton** أن مفهوم السياسة الخارجية قد يحمل الكثير من المعاني و الدلالات، إذ يصعب علينا أن نحدد بدقة ما إذا كان يشير إلى مجموع الأفعال Actions أو الأهداف Objectives أو القرارات Decisions أو الإستراتيجيات Strategies أو المصالح Interests أو التوجهات Orientations أو المبادرات Initiatives أو المواقف Attitudes أو الخطط Projects أو الإلتزامات Obligations أو غير ذلك...¹ و السياسة الخارجية في أبسط تعريف لها هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج، بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح فيما وراء الحدود.²

و يذهب الباحث العربي **حامد ربيع** إلى القول بأن السياسة الخارجية هي " جميع صور النشاط الخارجي حتى و لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية".³

¹- Dun Munton, " Comparative Foreign Policy: Fads, Fantaisies, Orthodoxies, Perversities". In: James Rosenau (ed), In Search of Global Patterns. New York: Free Press, 1976, p 258.

²- مرسيل مرل، السياسة الخارجية. ترجمة: خضر خضر. د. ب. ن: جروس برس، د. س. ن، ص 3.

³- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. ط2، بيروت: دار الجيل، 2001، ص 7.

إن هذا التعريف قائم على تعميم كبير لمفهوم السياسة الخارجية، فليس كل نشاط خارجي يدخل بالضرورة ضمن نطاق السياسة الخارجية، و ذلك للإعتبارات التالية:¹

1- ما لم تكن هذه الأنشطة الخارجية مرتبطة بتحقيق الأهداف العامة للدولة فلا يمكن وصفها بأنها سياسة خارجية (مثل أطباء بلا حدود)، أي ضرورة الإرتباط بين أهداف هذه الحركة الخارجية و أهداف الدولة.

2- السياسة الخارجية لا تتضمن أنشطة فقط، و إنما تتضمن أدوارا، برامج و أهدافا.

و هناك من يتجه إلى اعتبار أن السياسة الخارجية هي عملية تحويل المدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات معينة (المخرجات). و كأننا هنا أمام المفهوم المقدم من طرف رواد المدرسة النسقية (المدخلات، المخرجات، التغذية العكسية)، و بالتالي فهذا التعريف يؤسس مفهوم السياسة الخارجية على معيار العملية التحويلية، فالسياسة الخارجية نظام لها مدخلات و مخرجات. و من أنصار هذا الإتجاه جورج مودلسكي **George Modelski** الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها " نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى (التأثير)، و لأقلمة أنشطتها (التكيف) طبقا للبيئة الدولية، و في هذا الإطار هناك نمطين أساسيين من الأنشطة: المدخلات و المخرجات".² العيب الأساسي لهذا التعريف يكمن في أن الأنشطة لا تشكل إلا جزء من أجزاء السياسة الخارجية، فضلا عن غموض مفهوم الأنشطة ذاته و صعوبة تحديد مكوناته.

و لتدارك هذا النقص، قدم بعض الدارسين تعريفا للسياسة الخارجية قائم على أساس اعتبار أن المقصود بالأنشطة السلوكيات و التصرفات أو السلوك الخارجي للدولة، فمثلا يعرفها تشارلز هيرمان **Charles Hirman** و باتريك مورغان **Patrick Morgan** بأنها مرادف لسلوكيات السياسة الخارجية التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون فيقولان: " تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المحددة التي

¹ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

² - نفس المرجع، ص 8.

يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية (المالكون الفعليون للسلطة)، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين".¹

طبقا للتعريف السابق فإن السياسة الخارجية هي مجموع سلوكيات صانع القرار الرسمي في البيئة الدولية، و هو بذلك يهمل أبعادا أخرى للسياسة الخارجية مثل الأهداف و الإستراتيجيات، كما أنه لا يأخذ بعين الإعتبار سلوك الفاعل غير الرسمي أو غير الحكومي مثل الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية و حتى الأفراد، و التي لا يمكن إغفال دورها بالرغم من أنها لا تحتل مركزا حكوميا رسميا.

و يعرف **ويلكنفيلد Wilkenfeld** و زملاؤه السياسة الخارجية على أنها " تلك الأفعال (ردود الأفعال) الرسمية التي تبادر بها (أو تتلقاها و ترد عليها لاحقا) الدول ذات السيادة بهدف تغيير أو خلق ظروف (أو مشكلة) جديدة في خارج حدودها السيادية".²

هذا التعريف يثير إشكالية محورية في الدراسات الخاصة بالسياسة الخارجية، لأنه يحصر السياسة الخارجية في الدول ذات السيادة وفق منطق النظام الوستفالي، على اعتبار أن الدولة القومية هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، غير أن العلاقات الدولية في الربع الأخير من القرن العشرين عرفت اختراقا و دخولا قويا لفاعلين آخرين لا يقلون أهمية عن الدول القومية.

و بالإعتماد على متغيري التخطيط و المصلحة الوطنية تعرف السياسة الخارجية على أنها " منهاج مخطط للعمل يطره صانع القرار في الدولة اتجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق الأهداف المحددة في إطار المصلحة الوطنية".³ أي أن الدولة عندما تضع سياستها الخارجية فإنها تأخذ في اعتبارها مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى، و تستند في ذلك على مقوماتها الداخلية و ظروفها التاريخية و أوضاعها

¹ - نفس المرجع، ص 9.

² - نفس المرجع، ص 10.

³ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

الجغرافية و الإستراتيجية. و من ثمة فإن السياسة الخارجية، بهذا المعنى، ليست أكثر من مجرد رسم أو تصور معالم المصلحة القومية و كيفية تحقيق هذا التصور، و ذلك للانتقال به من حالته النظرية إلى حالته العملية أو الفعلية، أين تتم ترجمته إلى واقع مادي ملموس، و بأكبر قدر من الفعالية لتحقيق أفضل الأوضاع الممكنة للدولة في إدارة علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى. و من هذا المنظور إذا، تصبح السياسة الخارجية بكل أبعادها - من حيث الأهداف و الوسائل- ما هي إلا انتقاء للوسائل التي تحقق الدولة عن طريقها أهدافها في التعامل الدولي الخارجي.¹

و يؤكد هذا الإتجاه والتر ليبمان **Walter Lipman** الذي يرى أن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الإلتزام الخارجي* لدولة ما، و القوة التي تلزم لتنفيذ هذا الإلتزام.² و يضيف ليبمان أنه " دون التحكم بالمبدأ الذي يقول بوجود محافظة الأمة على التوازن بين أهدافها و قوتها، بأغراضها داخل أسبابها و أسبابها مواكبة لأغراضها... يتعذر التفكير بالسياسة الخارجية تعذرا مطلقا.³ فمن الخطأ السياسي الكبير أن تبالغ دولة ما في توسيع دائرة التزاماتها الدولية، و أن تدعي حقوقا و تعلن مثلا عليا هي ليست مستعدة للقتال في سبيلها في الواقع، لأن ذلك يعتبر في نظر ليبمان إخفاقا قوميا، و قد تتمخض عليه عواقب وخيمة و نتائج كارثية على الدولة. إن رأيا يقول بالترابط الوثيق بين الوسائل و الغايات يفترض أن تكون الغايات أو الأهداف متناسبة و متناغمة مع الوسائل الموضوعة تحت تصرف الدولة، فبعض الأهداف لا تترجم إلى سلوك محدد في السياسة الخارجية و تبقى مجرد نوايا و أماني لا غير، لأنها ليست مستندة إلى خصوصيات الوضع الملموس المتاح، و الهدف لا يكون ذا قيمة في السياسة الخارجية ما لم تعبئ الوحدة الدولية كل مواردها و إمكاناتها لتحقيقه.

¹ محمود سالم السامرائي، " المساومة في السياسة الخارجية التركية". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 13، شتاء 2007، ص 77.

* يعرف ليبمان الإلتزام الخارجي بأنه كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها و قد يستلزم تنفيذه استعمال القوة.

² أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية. ط1، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2010، ص 21.

³ مولي كوجران، " نظرة ذرائعية إلى السياسة الخارجية الأخلاقية". في: كارن إي. سميث، و مارغوت لايت (محرران)، الأخلاق و السياسة الخارجية. ترجمة: فاضل جنكر. ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005، ص 101.

إن السياسة الخارجية لدولة ما لا تكون مؤثرة إلا إذا استندت على أرضية تعكس إمكانية مادية لترجمتها إلى فعل ملموس من ناحية، و استعدادا ذاتيا لتجسيدها عمليا من ناحية أخرى. و عليه، فإن نجاح أو فشل هذه السياسة أو تلك مرهون بمدى قدرة إحدى الدول عبر صانعي قراراتها على تحقيق توازن دقيق بين الهدف و وسيلته،¹ فكلما كان هذا التوازن دقيقا كلما كان ذلك دليلا على مدى فعالية السياسة الخارجية لإحدى الدول و قدرتها على التأثير و السيطرة على الأحداث خارج حدودها الإقليمية.

و يقدم **جيمس روزنو James Rosenau** أكثر التعريفات شمولاً للسياسة الخارجية فهي منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا.² و بعبارة أكثر دقة، فإن السياسة الخارجية تعرف على أنها الأداة التي تحاول الدولة بواسطتها تشكيل محيطها السياسي الدولي، سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية المناسبة و الحفاظ عليها أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها.³

على الرغم من وجود محاولات جادة لوضع حدود مفاهيمية للسلوك الخارجي للدولة، فإن غياب نظرية أكاديمية عامة للسياسة الخارجية، أدى إلى تعدد التعاريف إزاءها، و مرد ذلك إلى الطبيعة الديناميكية و المعقدة للسياسة الخارجية و التفاعلات الدولية بصفة عامة، خاصة بعد أن تطورت ظاهرة السياسة الخارجية في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية تطورا أساسيا من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات،⁴ و تتحكم فيها اعتبارات القدرات الداخلية، و الترتيب في ميزان القوى الدولي،

¹ - مازن إسماعيل الرمضاني، " في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ". مجلة العلوم القانونية و السياسية. جامعة بغداد، كلية القانون و السياسة، المجلد 2، العدد 2، 1979، ص 192.

² - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 11.

³ - Dario Battistella, Théories des Relations Internationales. 3^{eme} éd, Paris: Presses de Sciences po, 2009, p 359.

⁴ - لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية. ترجمة: محمد بن أحمد المفتي، و محمد السيد سليم. ط1، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1989، ص ط.

فضلا عن بروز مجموعة من الفواعل الجديدة في النسق الدولي. و مع ذلك فإن معظم التعريفات الإجرائية تتجه إلى اعتبار السياسة الخارجية كلا تركيبيا لمجموعة الإستراتيجيات و التوجهات العامة للدولة، و كذا أهدافها المعلنة في المجال الخارجي، فضلا عن التزاماتها الدولية و التي ترصد لها الوحدة الدولية كافة الوسائل و الموارد اللازمة لتحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي.

انطلاقا مما سبق، نستنتج إذا أن مفهوم السياسة الخارجية يتمحور أساسا حول شقين رئيسيين هما التوجهات و السلوكات. و يقصد بالتوجه الطريقة أو الأسلوب الذي تدرك به النخبة الحاكمة العالم و دور الدولة فيه (إدراك الدور). و يعرف هولستي Holsti التوجه بأنه " اتجاه الدولة العام* و التزامها اتجاه البيئة الخارجية و استراتيجيتها الأساسية لتحقيق أهدافها أو تطلعاتها الداخلية و الخارجية و التعامل مع التهديدات القائمة".¹ أما سلوك السياسة الخارجية فيشمل تلك الأفعال المحددة و المواقف و القرارات التي تتخذها أو تتبناها الدولة في إدارة سياستها الخارجية، و بمعنى أدق هو التعبير الملموس عن التوجهات في شكل أفعال محددة (أداء الدور).

المطلب الثاني: السياسة الخارجية و المفاهيم ذات الصلة أو العلاقة

يتداخل مفهوم السياسة الخارجية باعتبار مجالها العلاقات الدولية مع مجموعة من المفاهيم مثل السياسة الدولية و العلاقات الدولية و الإستراتيجية و الدبلوماسية، و يتقاطع معها في دائرة ارتباط وثيق إلى الحد الذي يصعب فيه وضع حد دقيق و فاصل بينها من الناحية العملية. و لذلك، كان من الضروري التعرف على بعض جوانب هذا الإرتباط بما يتناسب و طبيعة هذه الدراسة.

*- لقد حدد هولستي ثلاثة أنماط أساسية للتوجه الدولي انطلاقا من درجة انهماك الدولة في السياسة الدولية هي الإنعزال و عدم الإنحياز و الإقتلاف أو التحالف، و تتأثر هذه التوجهات بتوازن القوى الإقليمي أو الدولي و هيكل النظام الدولي أو طبيعته.

¹- لمزيد من التفاصيل انظر: علي الدين هلال، و بهجت قرني، " مسح للأدبيات الرئيسية و إطار مقترح للتحليل". في: علي الدين هلال، و بهجت قرني (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية. ترجمة: جابر سعيد عوض. ط2، جامعة القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 2002، ص ص 29-37.

1- السياسة الخارجية و السياسة الدولية: إن أية سياسة خارجية عندما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تتفاعل مع غيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى في مسعاها لتحقيق أهدافها و قيمها، إن هذا التفاعل هو ما نطلق عليه السياسة الدولية. و بعبارة موجزة، فإن السياسة الدولية هي حصيلة تفاعل السياسات الخارجية للدول.

2- السياسة الخارجية و العلاقات الدولية: تصنع السياسة الخارجية داخل الدولة و لها مصادرها الداخلية بغض النظر عن آفاق البعد الدولي لهذه السياسة، بينما تجري العلاقات الدولية خارج الحدود الإقليمية للدولة بين دولتين أو أكثر. و إذا كانت السياسة الخارجية تتصرف إلى سياسة فاعل دولي واحد ممثلة بأشخاص صانعي قراراته، فإن العلاقات الدولية هي حصيلة قوى متعددة و شبكة من النتائج المترتبة على سلسلة من عمليات التفاعل التي قد لا يلتفت إليها صناع القرار السياسي. أي أن العلاقات الدولية تمثل قطاعا أوسع من مجرد تجميع السياسات الخارجية للدول،¹ لأنها تأخذ بعين الاعتبار التفاعل من زاوية شمولية وفق معطيات معادلة التفاعل بين الأطراف ذات العلاقة، سواء كان ذلك على المستوى الثنائي أو الجماعي، في حين تتحدد السياسة الخارجية وفقا لمنهج التفكير أحادي الجانب من منطلق مصالح و وجهات نظر الفاعل الدولي الصادرة عنه. و بهذا المعنى فإن مفهوم العلاقات الدولية يبدو أكثر شمولاً و أوسع مجالاً من السياسة الخارجية و من السياسة الدولية التي تعتبر المحصلة العامة أو النهائية لتفاعل سياسات الدول الخارجية، بل أن العلاقات الدولية هي مجال تنفيذ السياسات الخارجية، و مع ذلك، فإن السياسة الخارجية تبقى هي الأصل، بمعنى أنه لا سياسة دولية و بالنتيجة لا علاقات دولية من غير سياسة خارجية.

3- السياسة الخارجية و الدبلوماسية: إذا كانت السياسة الخارجية هي هيكل السلوكيات السياسية الهادفة و الناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدات الدولية بصورة مقصودة و هادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة

¹ - جيمس دورتي، و روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي. ط1، الكويت/ بيروت: كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع/ مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1985، ص 24.

الخارجية، فإنها بهذا تكون على ارتباط وثيق و إلى حد كبير بمفهوم الدبلوماسية، حيث تعتبر الدبلوماسية أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، بل تعد من أهم و أبرز هذه الأدوات على الإطلاق، كما يرتبط عمل و ممارسة الدبلوماسية بالخارج أي للتعبير عن السياسة الخارجية، بمعنى أن الدبلوماسية لا تصنع أسس السياسة الخارجية، و إنما توضحها و تحاول توفير كافة الوسائل اللازمة لتنفيذها و تحقيق أهدافها. و من جهة أخرى، تحدد السياسة الخارجية النقاط الرئيسية للخطط السياسية التي تقرها الدولة على المدى المتوسط و البعيد وفقا لمصالحها و في ظل الظروف الإقليمية و الدولية القائمة، في حين أن الدبلوماسية هي وسيلة تنفيذ هذه السياسة معتمدة في ذلك على شتى الوسائل المتاحة لديها كتبادل المذكرات و الإتصالات و إجراء المباحثات و المفاوضات و غيرها من وسائل الدبلوماسية.

إن السياسة الخارجية و الدبلوماسية إذا هما عنصران متلازمان و متكاملان، بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، إذ لا يمكن للدبلوماسية أن تعمل بدون السياسة الخارجية، كما أنه يتعذر تنفيذ السياسة الخارجية بدون الدبلوماسية. و كان نتيجة لهذا الارتباط أن أصبح يخلط كثيرا بين كلمة الدبلوماسية و السياسة الخارجية، و أن تستعمل الأولى كمرادف للثانية خاصة في الأوساط الإعلامية. و من هنا نخلص إلى نتيجة مفادها أن السياسة الخارجية تتعلق بمجموعة المخططات المرسومة على أساس مبادئ معينة لتحقيق أهداف خارجية، بينما تهتم الدبلوماسية بمجموع الوسائل الهادفة إلى تنفيذ تلك المخططات و تطبيق تلك المبادئ واقعا. أي أن السياسة الخارجية تختص بما يجب عمله، أما الدبلوماسية فهي تخبرنا عن كيفية عمله¹ و باختصار السياسة الخارجية مبدأ و الدبلوماسية أداة لتحقيقه.

4- السياسة الخارجية و الإستراتيجية: قد تقف الدبلوماسية أحيانا عاجزة عن الإستمرار وحدها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، و هنا يبرز الوجه الآخر لممارسة هذه الأخيرة و هو الإستراتيجية.

¹ - مارش بيتر، صنع السياسة الخارجية و المهارات الدبلوماسية. ترجمة: المركز الثقافي للتعبير و الترجمة. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009، ص 178.

تاريخياً، ارتبط تعبير الإستراتيجية بفن إدارة الحرب، و كان يعني فن تخصيص الموارد المحدودة للدولة لخلق ميزة مستدامة على أرض المعركة.¹ إلا أن استخداماته المعاصرة قد اتسعت لتشمل العديد من الجوانب غير العسكرية، فهو يستخدم أحياناً للدلالة على الأهمية النسبية لموضوع معين، كأن نقول عن قرار سياسي مهم بأنه إستراتيجي، أو عن بعض الموارد الإقتصادية الحيوية كالنفط مثلاً بأنها ذات طبيعة إستراتيجية، أو لوصف نمط من التفكير أو الدراسات المتخصصة بأنه تفكير إستراتيجي أو دراسات إستراتيجية.

و قد عرف الجنرال الألماني كارل فون كلاوزفيتس **Carl Von Clausewitz** الإستراتيجية بأنها فن استخدام المعارك كوسيلة لبلوغ هدف الحرب، و ذلك على ضوء مفهومه الرئيس عن الحرب، فهو يصر على أن " المصدر الوحيد للحرب هو السياسة"، و أن " الحرب هي ببساطة استمرار للسياسة بوسائل أخرى"، بل أن الحرب نفسها يمكن أن تكون أداة من أدوات السياسة لتحقيق أهداف سياسية،² و هو ما مهد لاعتماد فكرة القوة مفهومها أساسياً من مفاهيم العلاقات الدولية. و بمعنى آخر، فإن القيادة السياسية في الدولة هي التي ترسم الهدف من الحرب أولاً، فالحرب إذا عمل سياسي بالأساس و أهدافها تتعدى تدمير قوة الخصم أو كسر إرادته و إرغامه على الإستسلام، و إنما هي مرتبطة بمرحلة ما بعد الإنتصار أين تبرز السياسة لاستثمار ما أنجزته الحرب على الصعيد الدبلوماسي.³ و بهذا تصبح الحرب هي الوسيلة التي تم استخدامها للتعبير عن آليات بلوغ الهدف الإستراتيجي.

و ترتبط الإستراتيجية بالسياسة الخارجية بعلاقة من نمط تلك التي تقوم بين الهدف و الوسيلة، حيث لا يمكن أبداً النظر إلى الهدف بمعزل عن وسيلته، فإذا كانت السياسة

¹– Jean- Marie Ducreux, et Autres, Le Grand Livre de la Stratégie. Paris: Groupe Eyrolles, 2009, p 14.

²– Colin S. Gray, War, Peace and International Relations: An Introduction to Strategic History. 1st ed, London and New York: Routledge, 2007, p 22.

³– بيير سيليريه، الجغرافية السياسية و الجغرافية الإستراتيجية. ترجمة: أحمد عبد الكريم. ط1، دمشق: الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع، 1988، ص 92.

الخارجية هي النشاط المتعلق بتحديد الأهداف العامة للدولة في المجال الخارجي، فإن الإستراتيجية هي العملية التي يتم بمقتضاها تعبئة موارد الدولة المختلفة لتحقيق تلك الأهداف، و هو ما يجعل مفهوم الإستراتيجية في عمومها محددا بالفعل السياسي. و بهذا تكون الإستراتيجية تابعة للسياسة الخارجية و نابعة منها، فالسياسة الخارجية هي الوسيط الذي ينشأ فيه الفعل الإستراتيجي، هدفا و تخطيطا و وسيلة، فلا استراتيجية بدون سياسة خارجية توجهها و تعمل على تنظيم أدائها الهادف و المؤثر.

على الرغم من تعدد أهداف السياسة الخارجية للدول و تباينها، فإن الدبلوماسية تشكل مع الإستراتيجية الوجهين المتكاملين لممارسة السياسة الخارجية كل بحسب إمكانياتها و وسائلها. فالدولة انطلاقا من تصورهما لمصالحها القومية إذ تلجأ إلى الوسائل الدبلوماسية في زمن السلم، لا تستبعد نهائيا فكرة الحرب، أي أن الدبلوماسية قد تسبق الحرب و تلازمها و تعقبها، و الأولى أن تحقق الدول غاياتها و تفرض إرادتها من خلال الأساليب و المهارات الدبلوماسية التي تتركز إلى قوة فعلية، يمكن التلويح بها أو التهديد باستخدامها دون التورط في الحرب،¹ لأن الحرب الناجحة ليست الحرب التي تدمر أحد الأطراف، و إنما هي الحرب التي لا تنفذ أصلا. و حين لا تستهدف الدبلوماسية تجنب الحرب، فإن هدفها هو اختيار خوض الحرب الملائمة في الوقت الملائم مع الحلفاء الملائمين، إنها خطيرة قطعا، تماما مثل خطورة الحرب.²

¹ محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2010، ص ص 37-38.

² روبرت كوبر، تحطم الأمم: النظام و الفوضى في القرن الحادي و العشرين. ترجمة: زهير السمهوري. ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005، ص 152.

المبحث الثاني: تفسير السياسة الخارجية الأمريكية: مسح لأهم المقتربات النظرية

يرى ستيفن والت **Stephen M. Walt** أن هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري المجرد و العالم الواقعي حيث تمارس السياسة، فالنظريات ضرورية لإضفاء معنى على الكم الهائل من المعلومات التي تغمرنا يوميا. و لذلك، فمن الصعب صياغة سياسة جيدة بناء على مبادئ خاطئة، و بالمقابل قد يتعذر بناء نظريات جيدة من دون معرفة كافية حول العالم الواقعي.¹

و يضيف والت أن هناك معيارين أساسيين للحكم على أية نظرية هما القوة التفسيرية للنظرية التي تمكنها من تفسير أية تطورات ضمن حقلها، و الخصوبة الداخلية للنظرية. فبينما يركز المعيار الأول على قوة النظرية لتفسير الأحداث التي تجري في العالم الواقعي، فإن المعيار الثاني يتعلق بقدرة النظرية على تتقيح و توسيع نطاقها ليغطي مجال الظواهر التي تقع ضمن حقلها النظري.² و يرتبط هذان المعياران النظريان بمدى قوة النظرية و قدرتها على تزويدنا بتفسيرات مهمة و قوية لمختلف التطورات الجديدة التي تشهدها بنية السياسة الدولية من وقت إلى آخر، و التي قد تشكل تحديات حقيقية للنظرية. و بعبارة أخرى، قدرة هذه النظرية على التكيف و الإستمرار في ظل المتغيرات الجديدة من خلال القيام بمراجعة نقدية لأنساقها الفكرية و أطرها المنهجية و التحليلية بما يمكنها من استيعاب و تفسير التحولات التي تفرضها ظروف المرحلة الجديدة.

لقد بلغت العلاقات الدولية حدا من التعقيد أمكن معه أن تتعدد طرق دراستها و فهمها، و لهذا أسفرت المحاولات المبذولة للتخفيف من حدة هذا التعقيد عن مجموعة من النظريات يمكن التمييز فيما بينها على أساس الظاهرة أو المتغيرات التابعة

¹– Stephen M. Walt, " International Relations: One World, Many Theories". Foreign Policy. No 110, Spring 1998, p 29.

²– Mohammed Nuruzzaman, " Beyond the Realist Theories: Neo – Conservative Realism and the American Invasion of Iraq". International Studies Perspectives. Vol 7, 2006, p 239.

Dependent Variables التي تحاول كل منها تفسيرها.¹ و ينطلق كينيث والتز Kenneth Waltz من افتراض وجود هوة أساسية بين نظرية السياسة الدولية و نظرية السياسة الخارجية، و لذلك فقد حذر من أن تستغل نظريته في السياسة الدولية بشكل خاطئ لتوظف كنظرية للسياسة الخارجية.² و هو يعزو الإختلاف إلى أسباب عديدة، منها حقيقة أن الوظيفة الأساسية للنظرية النظامية للسياسة الدولية هي التحليل على مستوى النسق الدولي، و هي بذلك لا تملك الكثير لتقدمه لنظرية السياسة الخارجية التي تهتم بسلوكات و قرارات الدول أحادية الجانب.* و في هذا الإطار، يؤكد والتز على أن النظرية النظامية للسياسة الدولية لا تفسر السياسة الخارجية فهي لا تخبرنا لماذا أقدمت دولة ما على سلوك معين، لأنها لا تفسر دوافع الدول، و إنما تهتم بالنتائج السياسية الدولية أو محصلات التفاعل الدولي، ثم يوضح أن النتائج عادة ما تختلف عن النوايا في العلاقات الدولية، و يرى في ذلك دليلاً قوياً على آثار النظام System Effects. فعلى سبيل المثال، قد تتشكل موازين القوى Balances of Power بالرغم من عدم وجود دول تسعى عمداً إلى إقرار هذه النتيجة عند اختيار سياساتها الخارجية.³ و بالأخذ بهذه الحجة ضمناً، تصبح نظرية السياسة الخارجية تفسر نوايا و أهداف الدول، و تسلط الضوء على الأسباب الكامنة وراء تبنيها لسلوكات معينة اتجاه بيئتها الخارجية في فترة محددة لتحديد كيفية استجابتها للقيود البنوية أو الضغوط الخارجية، و لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع تعليل نتائج هذه السلوكات على تفاعلات السياسة الدولية التي يتطلب تفسيرها الرجوع إلى نظرية العلاقات الدولية ذاتها، و ذلك لأن مدى فعالية جهود الدولة

¹– Liu Feng, and Zhang Ruizhuang, " The Typologies of Realism". Chinese Journal of International Politics. Vol 1, Issue 1, 2006, p p 109– 134.

²– Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics. London: Addison– Wesley Publishing Company, 1979, p 121.

*– يعتقد كينيث والتز أن نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics تفسر الظواهر منكرة الحدوث، و الأنماط الأساسية للسلوك مثل الوقوع المستمر للحرب، و الظهور الدائم لميزان القوة أو تغير القوى المهيمنة، و بالمقابل، فإن نظرية السياسة الخارجية Theory of Foreign Policy تفسر دوافع و سلوكات دول معينة، على سبيل المثال، الظروف التي تتجه الدولة في ظلها إلى تشكيل حلف ما أو تبني خيار التوسع...

³– Ibid, p p 119– 121.

في البيئة الخارجية يتوقف تحديدا على أهداف و قدرات الدول الأخرى.¹ غير أن هناك من المنظرين من اعترض على هذا الطرح، معتبرا أن التمايز المزعوم بين نظريات السياسة الدولية و السياسة الخارجية مصطنع إلى حد بعيد.² و يمثل هذا الإتجاه كولين إيلمان **Colin Elman** الذي يرى أن نظرية واحدة بإمكانها تفسير كل من ظواهر السياسة الدولية الشاملة و دوافع و سلوكيات الدول أو خيارات سياساتها الخارجية المنفردة،³ و حجته في ذلك أن السياسة الخارجية ليست نشاطا مستقلا تماما عن العلاقات الدولية، و إنما تشكل السياسة الخارجية المادة الأولية بامتياز للعلاقات الدولية نظرا لأن موضوع هذه الأخيرة – التفاعلات التي تحدث خارج الفضاء المراقب من طرف دولة واحدة – يتضمن بالتعريف نشاطات و قرارات الدول إزاء الفواعل الآخرين الحكوميين و غير الحكوميين على الساحة الدولية، و هو ما يوضح المكانة التي يحتلها تحليل السياسة الخارجية ضمن حقل العلاقات الدولية، فمنذ إنشاء العلاقات الدولية إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى أو على الأقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم تتوقف الرغبة المتزايدة لدى المنظرين في فهم السياسة الخارجية.⁴ بل أكثر من ذلك فقد ذهب **جيمس فيرون James Fearon** إلى القول أن العديد من المسائل أو الأحداث الدولية التي تستهدف نظريات العلاقات الدولية تفسيرها – مثل التوازن و احتمالات الحرب بين القوى العظمى و شروط السلام و الأمن و الإتجاه العام للعلاقات التنافسية بين الدول – هي في الأصل سياسات خارجية أو نتائج مباشرة لسياسات خارجية.⁵ و هذا يعني ضمنا أن

¹– Liu Feng, and Zhang Ruizhuang, *Op.cit*, p p 109– 134.

²– Vít Beneš, " Role theory: A conceptual framework for the constructivist foreign policy analysis?". Paper prepared for the Third Global International Studies Conference " World Crisis: Revolution or Evolution in the International Community?". University of Porto, Portugal, 17– 20 August 2011, p 10. Available on the web site: http://www.wiscnetwork.org/porto2011/papers/WISC_2011-768.pdf.

³– Liu Feng, and Zhang Ruizhuang, *Op.cit*, p p 109– 134.

⁴– Dario Battistella, *Op.cit*, p 359.

⁵– James D. Fearon, " Domestic Politics, Foreign Policy, and Theories of International Relations". *Annual Review of Political Science*. Vol 1, June 1998, p 293.

أدبيات العلاقات الدولية غنية بنظريات مع أنها، في الظاهر، لا تتعلق مباشرة بالسياسة الخارجية، فإن محتوياتها موجهة عمليا لإرساء ما يشكل الشروط اللازمة لوضع نظرية ملائمة حول السياسة الخارجية. من هذا المنطلق، يصبح من الشرعي إذا القول أن تعديلا مناسبا لنظريات كبرى في العلاقات الدولية - الواقعية، الليبرالية، البنائية - يعتبر مصدرا مهما و خصبا لبناء نظريات حول السياسة الخارجية،¹ فالإستعارة من نظريات العلاقات الدولية تساعدنا على وضع فرضيات مناسبة لفهم و تفسير سلوك السياسة الخارجية للدول.

و لوقت طويل، فكر رجال الدولة و المؤرخين و الفلاسفة السياسيين في الأسباب التي تدفع الدول إلى تبني أنماط معينة من السياسات الخارجية، و مع ذلك فقد جاءت معظم الإجابات في تركيبات معقدة من العوامل الخاصة بكل حالة على حدة، معتبرين أنه من الغرور التفكير أن أحدا بإمكانه تطوير نماذج نظرية حول السياسة الخارجية تكون لها قوة تفسيرية كبيرة و يمكن تطبيقها على عدد كبير من الدول.² لكن عموما اتجه المحللون إلى اتباع أحد المسارات الثلاثة المختلفة، فمنهم من ركز على الخصائص البنيوية للنسق الدولي كمحدد رئيسي لتوجهات السياسة الخارجية للدولة، و منهم من افترض بأن السياسة الخارجية تتحدد أساسا من خلال الخصائص و المحددات الداخلية للدولة، بينما ذهب فريق ثالث بوصفه اتجاها وسيطا Middle Range إلى الجمع بين الإتجاهين السابقين.

المطلب الأول: الواقعية: أهمية القدرة العسكرية و التردد أمام استخدام القوة

لقد أنتجت محاولات الواقعية لشرح و تفسير العلاقات الدولية واحدة من أهم المدارس في هذا المجال و أكثرها إثارة للنقاش، و قد استمدت الواقعية قيمتها من كونها

¹- Volker Rittberger, " Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories". Paper prepared for delivery at the Annual Meeting of the International Studies Association, New Orleans, LA, March 24- 27, 2002, p 3. Available on the web site:

<http://isanet.ccit.arizona.edu/noarchive/rittberger.html>.

²- Gideon Rose, " Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy". World Politics. Vol 51, No 1, October 1998, p p 147- 148.

نقطة انطلاق تأسيسية لجل النظريات التي تبعتها، سواء جاءت هذه النظريات لانتقادها أو مؤكدة بعضاً من افتراضاتها.¹ و قد تزامن الصعود الواقعي كمذهب مركزي في العلاقات الدولية مع اهتزاز و انحسار الافتراضات التي أسست الرؤية المثالية للعلاقات الدولية و التي سادت على امتداد الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، و عجزها عن تقديم نسق تنظيري قادر على تفسير حقائق و مجريات السياسة الدولية.

و يستمد تيار الواقعية السياسية أو سياسة القوة Power Politics جذوره من تقليد قديم يعود عهده إلى العصور القديمة، لاسيما إلى المؤرخ الإغريقي الكبير ثيوسيديديس **Thucydides** الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد،² حيث تركزت مبادئ واقعية خالصة في طرحه النظري لتفسير الحرب البيلوبونيسية **The Peloponnesian War** بين قوتا اليونان القديم إسبرطة و أثينا، فتفوق قوة أثينا العسكرية، و ناقوس الخطر الذي دق في إسبرطة كان السبب الحقيقي لتلك الحرب.³ و اعتبر بذلك أول من أسس لعلاقات القوة، حيث يرى بأن ترسيخ معالم العدالة مرتبط بنوع القوة التي تسندها، و في هذا الإطار يقول **ثيوسيديديس** " القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أما الضعيف فيتحمل مشقة القيام بما يملى عليه".⁴ غير أن أكبر الأثر على تطور الطرح الواقعي كان بفضل أعمال **نيكولو مكيافيللي Niccollo Machiavelli** (1513) في مؤلفه الأمير **The Prince**، و الذي عمل من خلاله على عزل العمل السياسي عن أي مضمون أخلاقي مجسدا مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، و هو جوهر النصائح التي همس بها للأمير، و التي تتعلق بمجملها بكيفية الإستيلاء على السلطة و الحفاظ عليها. و بعده بقرن من الزمن (1651) كتب **توماس هوبز Thomas Hobbes** الوحش **Leviathan**، و إليه يعود

¹– Hugo Loiseau, " Les Approches Contemporaines des Relations Internationales". Dans: Stéphane Paquin, et Dany Deschènes (eds), Introduction Aux Relations Internationales: Théories, Pratiques et Enjeux. Montréal: Chenelière Education, 2009, p 6.

²– Jack Donnelly, Realism and International Relations. Cambridge: Cambridge University Press, 2004, p 1.

³– Gideon Rose, Op.cit, p 153.

⁴– Ibid, p 146.

الفضل في صقل التصور الرئيسي للواقعيين و هو الفوضى Anarchy، و ذلك من خلال تصويره لحالة الطبيعة أو الفطرة التي سبقت العقد الإجتماعي، تلك الحالة التي اتسمت بالإضطرابات و الخوف و حرب الجميع ضد الجميع من أجل البقاء. و من هنا جاء التعاطي الدائم للواقعيين مع حالة الحرب باعتبارها المسلمة المركزية التي تأسس عليها البناء الواقعي، فالحرب ليست وضعا استثنائيا، بل هي أمر طبيعي في علاقات الدول ببعضها البعض، إنها جزء من عمل المنظومة الدولية. و يستندون في تفسير ذلك إلى الطبيعة البشرية الشريرة التي لا يمكن تجاوزها في فهم سلوك الدول، فالحرب تكمن في النفسية اللاواعية و القاتمة الموجودة في الطبيعة البشرية.¹

و يعتبر هانس مورغانثو Hans Morgenthau ، على وجه الخصوص، أبرز أقطاب هذا الإتجاه على الإطلاق من خلال مؤلفه السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة و السلام Politics Among Nations: Struggle For Power and Peace الصادر عام 1948، و الذي اكتسب قوة تأثيرية كبيرة بين الأكاديميين و صناع القرار على حد سواء، و ظل الكتاب المرجعي في العلاقات الدولية لفترة طويلة، فقد كتب وليام أولسن William C. Olson سنة 1972 يقول: " يعتبر مؤلف مورغانثو الأكثر تأثيرا على حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و هو الذي ساهم بشكل واضح في نقل التحليل من المثالية إلى الواقعية"²، حيث قدم فيه المسلمات الرئيسية التي تسند الطرح الواقعي في العلاقات الدولية، و التي يمكن حصرها في ثنائية القوة Power و المصلحة Interest. فالشؤون الدولية عبارة عن حالة صراع دائم من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد،³ في ظل نظام دولي فوضوي ينتقي فيه أي شكل من أشكال السلطة الفوقية التي يمكن للدول الإحتكام إليها. و لذلك تعطي تقاليد الفكر الواقعي أهمية كبيرة لدراسة أثر القوة في العلاقات الدولية، إذ يعتبر مورغانثو أنه في السياسة الدولية لا

¹ - أليس لاندو، السياسة الدولية: النظرية و التطبيق. ترجمة: قاسم المقداد. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008، ص 15.

² - John A. Vasquez, The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neotraditionalism. Cambridge: Cambridge University Press, 2004, p p 36- 37.

³ - Stephen M. Walt, Op.cit, p 31.

تعد القوة بمثابة الخيار الأخير بل الخيار الأول و الدائم، لأنها تبقى المحرك و الغاية النهائية للسلوك الخارجي لأية دولة، و السياسة الدولية، ككل سياسة، هي صراع مستمر من أجل القوة، و مهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، فإن القوة هي الهدف العاجل دوما. فالقوة إذا من منظور مورغانو تعتبر وسيلة و هدفا في نفس الوقت، و الدول في سعيها الدائم من أجل بناء قوتها - رغبة القوة -The Lust For Power- فإنها تولد ثلاثة أنواع أساسية من السياسات الخارجية كما يلي:¹ سياسة الوضع الراهن Keeping Policy of The Status Quo و التي تهدف إلى الحفاظ على توزيع القوة Policy of Power Distribution القائم ضمن النسق الدولي. سياسة الإمبريالية Policy of Imperialism و التي تهدف إلى التوسع و إعادة توزيع القوة من أجل زيادة القوة أو تعظيمها Increase Power. و أخيرا، سياسة الهيبة أو المكانة الدولية Policy of Prestige و التي تهدف إلى استعراض القوة Demonstrate Power.

و بذلك فإن الواقعيين يميلون إلى تبني سياسة القوة التي لا تعير اهتماما للإعتبارات الأخلاقية لدى صياغة الأجندة السياسية الخارجية، لأن الأمر يتعلق هنا بصراع من أجل البقاء، حيث يعتبر الإعتماد على الذات Self- Help السبيل الوحيد لضمان استمرارية الدولة. فالدول في تفاعلاتها الخارجية إنما تسعى إلى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى من أولويات سياستها الخارجية، على أن يدعم هذا المسعى بالقدر الكافي من القوة اللازمة لذلك.

و يتحدد سلوك السياسة الخارجية لأية دولة طبقا لمفهوم المصلحة الوطنية المحددة بناء على القوة،² و تعرف القوة على أنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين أو تغييره وفق الإتجاه المرغوب به من جهة، و من جهة أخرى، القدرة على مقاومة محاولات الآخرين للتأثير في السلوك. و يفترض الواقعيون أن المصلحة التي تتحدد بمتغير القوة

¹- Sten Rynning, and Stefano Guzzini, " Realism and Foreign Policy Analysis". P 6. Available on the web site:

http://moodle.stoa.usp.br/file.php/1654/rynning_guzzini_2002.pdf.

²- Jean - Jacques Roche, Théories des Relations Internationales. 5^{eme} éd, Paris: Editions Montchrestien, 2004, p 33.

تعتبر مفهوما موضوعيا يتمتع بصلاحيه غير قابلة للجدل، و مع أن مضامين المصلحة ليست ثابتة بالنسبة لكل الدول، و لا على امتداد الفترات التاريخية المتعاقبة، فإنها تبقى التصور الذي يتبوأ مكانة القانون الكوني، ذلك أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة باعتباره الهدف النهائي و المستمر لسياستها الخارجية يضمن عددا من المزايا:¹

1- يجرّد اعتمادنا على مفهوم المصلحة القومية كحافز لسلوك الدول أهداف سياساتها الخارجية من التبريرات المفتعلة أو غير الواقعية، كما أنه يحول دون الإقدام على مغامرات سياسية تتضارب و مقتضيات نجاح العمل السياسي، فأفضل سياسة خارجية هي تلك التي تسعى إلى تعظيم المكاسب و بأدنى التكاليف حسب تعبير النموذج العقلاني Rational Model، و باختصار فإن الخيارات المتعلقة بالسياسة الخارجية هي خيارات عقلانية تخضع للمصلحة الوطنية.

2- إن مفهوم المصلحة القومية يوضح جانب الإستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التغير الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية و الإجتماعية السائدة.

و هناك شبه إجماع في أدبيات العلاقات الدولية على أن الواقعية ليست نظرية واحدة متماسكة، فإذا كانت الواقعية قد نجحت في إنهاء نقاشها النظري الأول مع المثاليين لصالحها، فقد كان عليها عقب ذلك أن تواجه نقاشا نظريا آخر أكثر حدة مع المنظورات الوظيفية و الكمية و التي طالت البعد المنهجي للمسعى البحثي الواقعي الذي يعتمد على المنهج التاريخي، حيث تعرضت لعملية تنقيح ساهمت في ظهور تيارات تجديدية عدة ضمن الفكر الواقعي.

و في نهاية السبعينيات من القرن الماضي قدم **كينيث والتز** مؤلفه نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics، مدشنا بذلك تحولا نسقيا جديدا عرف بالواقعية الجديدة أو الواقعية البنوية. و خلافا للواقعية التقليدية التي ربطت حالة الصراع

¹ - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول و النظريات. جامعة الكويت: كلية التجارة و الإقتصاد و العلوم السياسية، 1971، ص 20.

بالطبيعة البشرية، اتجهت الواقعية البنيوية إلى ربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي التي تعيق قيام علاقات تعاونية بين وحداته، و ذلك من خلال التركيز على المستوى النظامي أو النسقي Systemic Level (بنية النظام الدولي) لفهم سلوك الدول. و قد انطلق والتز في بنائه النظري من ذات المسلمات الواقعية حول القوة و الأمن و المصلحة، و لكن مع بعض الإختلافات على مستوى الطرح أو طريقة التحليل. و لهذا اتجه البعض إلى اعتبار الواقعية الجديدة امتدادا للواقعية الكلاسيكية و محاولة لتنظيم أفكارها في إطار نظري متماسك و قوي، و هو ما أكده جوزيف ناي Joseph S. Nye بقوله: " إن العمل المتميز لوالتر ليس بخلق نظرية جديدة و إنما بتنظيم و هيكله الواقعية"¹.

و هنا يقدم والتز مفهوم بنية النظام الدولي كبناء فوضوي و توزيع القدرات المادية ضمنه باعتبارها المتغيرات المستقلة الرئيسية الشارحة للسلوك الخارجي للدول. فالدول لا تبحث عن القوة و إنما تدفعها الفوضوية للدخول في توازنات للقوة. و من هنا فقد تأسست المقاربة الواقعية للسياسة الخارجية في شكلها الجديد على نمط التفسير البنيوي، استنادا إلى التركيز على بنية النظام الدولي في تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول، و من هنا استمدت الواقعية الجديدة تسمية البنيوية Structural Realism، أي من خلال البحث في الظروف و المعطيات النسقية التي تتشكل على ضوءها سلوكيات السياسة الخارجية للدول.

و بهذا يمكن إدراج الواقعية الجديدة في دراستها للسلوك الخارجي للدول ضمن المقتربات الفوقية Top - Down Approaches، أي أنها تفسر سلوك الدول من منظور النسق الدولي، و مفتاح فهم سلوك الدول حسب هذا المقترح هي الحوافز و القيود أو نماذج السلوك الخارجية المفروضة على كل فاعل في النسق، أي أنها نسقية بطبيعتها.²

¹ - عبد الناصر جندي، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية. ط1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2007، ص ص 163 - 164.

² - Volker Rittberger, Op.cit, p 7.

و تتطلق الواقعية الجديدة في تفسيرها لسلوك الدول الخارجي من منظور نسقي من مسلمة مركزية، و هي أن النسق الدولي متمم بخاصية الفوضى، و التي تعرف بغياب قوة مشتركة أو سلطة مركزية تعزز القواعد و تحفظ النظام في النسق.¹ و لذلك فإن الوحدات المختلفة المكونة للنسق الدولي تعمل في ظل قيود بنيوية متماثلة، تدفعها لتنتهج مبدئياً سياسات خارجية متشابهة قوامها الإعتماد على الذات، و كفواعل موحدة تستجيب للحوافز و القيود التي تفرضها بنية النسق الدولي الفوضوية بطريقة عقلانية، مستندة في ذلك إلى القوة التي تعتبر وسيلة ضرورية لوصول الفاعل إلى هدف تحقيق أمنه و بقاءه.

و يتحتم على أية نظرية بنيوية حتى تستطيع تقديم تنبؤات مقبولة حول سلوك السياسة الخارجية للدول، أن تحتوي على مسلمات عن طبيعة البنية Structure، و عن دوافع الفواعل Actors، و عن صفة العملية Process التي تربط أولئك الفواعل بالبنية. و ينطبق ذلك على كل النظريات البنيوية، بما في ذلك الواقعية الجديدة.²

أولاً: طبيعة بنية النسق الدولي: يقدم كينيث والتز تصورا مفاهيمياً لطبيعة بنية النسق الدولي، أين تنفذ السياسة الخارجية للفواعل، مكونا من ثلاثة جوانب كما يلي:³

1- المبادئ المنظمة: يقصد بها المبادئ التي تنظم عناصر البنية، و تحديدا ما إذا كانت العلاقة بين هذه العناصر تقوم على التساوي، أو التفوق، ففي أنظمة السياسة الداخلية تكون الوحدات منظمة بشكل هرمي، يحدد من له حق الأمر، و من عليه واجب الطاعة، على أساس مبدأ الهرمية التنظيمي. أما في النظام الدولي، فإن الدول متساوية من حيث السيادة، و لذلك، فإن المبدأ المنظم هنا ذو طبيعة فوضى، استناداً إلى مبدأ الفوضى التنظيمي. و في ظل مثل هذه الظروف يصبح الإعتماد على الذات ميزة كل السياسات الخارجية.

¹– Martin Griffiths, and Terry O’Callaghan, International Relations: The Key Concepts. 1st ed, London and New York: Routledge, 2002, p p 2– 4.

²– Alexander Wendt, Social Theory of International Politics. Cambridge: Cambridge University Press, 1999, p 98.

³– Ibid, p p 98– 99.

2- خصائص الوحدات: يقصد بها الوظائف التي تؤديها عناصر المنظومة، فبينما تؤدي الوحدات وظائف مختلفة و متميزة في النسق الداخلي، تتراوح بين الدفاع و الرفاه و النمو الإقتصادي، نجد أن جميع الوحدات في النسق الدولي تؤدي نفس الوظائف: النظام الداخلي و الدفاع الخارجي، و هي بذلك تعد وحدات متشابهة وظيفيا، و الدول تختلف في قدراتها و في بعض الصفات فقط، و لكنها لا تختلف وظيفيا. يقول والتز: " إن الدول سوف تكون متجانسة وظيفيا مادامت المنظومة فوضى".

3- توزيع القدرات: و يقصد به مدى تركيز مصادر القوة المادية في النسق، مع وجود تلك الدول التي تتقاسم القوة بطريقة غير متكافئة و بشكل كبير و التي تسمى الأقطاب. فمادامت الفوضى مطردة و غير متغيرة، و مادام الاختلاف الوظيفي للوحدات قد سقط من النظرية، فإن الموقع النسبي لقوة الدولة في النسق الدولي هو الذي يفسر التنوع في حالات التفاعل الدولي، و هو الذي يولد نتائج متميزة. و يتحدد موقع قوة الدولة بعدد القوى العظمى و توزيع القدرات السياسية و الإقتصادية و العسكرية ضمن النسق الدولي، أي حصتها من القدرات و قطبية النسق الدولي.

ثانيا: دوافع الفواعل: مع أن مقارنة والتز لا تعطي دورا مهما للمتغيرات على مستوى الدول، ذلك أن للبنية الدولية نتائج و آثارا معينة تحدث بغض النظر عما تقصده الدول، فإنه كان لزاما عليه أن يضمن نظريته مسلمات واضحة حول الدوافع، لأنه و بدون هذه المسلمات سيكون الفاعلون جامدين، أي غير قادرين على إحداث الأثر المطلوب، و بالتالي لن تكون هناك أية حركية أو تفاعل في المنظومة، و هنا يقدم والتز مسلمتين رئيسيتين:¹

1- إن البنية الفوضوية للنسق الدولي تدفع جميع الدول إلى الإهتمام أساسا بضمان أمنها و بقائها أي وجودها المادي، لأن متابعة أي هدف خاص في مجال معين يتوقف بالضرورة على توفر درجة كافية من الأمن. و تتناقض هذه المسلمة وجهة نظر كثير من الواقعيين الكلاسيكيين القائلين أن الدول تسعى لزيادة قوتها كغاية في حد ذاتها.

¹- Ibid, p p 99- 100.

2- إن الدول أنانية لا تكثرث إلا بذاتها، و بالجمع بين هذه المسلمة و الفوضى يصبح من الصعب على الدول أن تستمتع بأية ضمانات لأمنها، إلا إذا قامت هي بتوفيره لنفسها، الأمر الذي يجعل من المنظومة الدولية نوعا من نسق الإعتماد على الذات.

ثالثا: علاقة البنية/ الفاعل في الطرح الواقعي الجديد: في توضيحه لطريقة عمل القيود البنوية يفترض والتز بأن الدول وحدات متشابهة و أنه لا وجود لتمايز الوظائف فيما بينها، فكل الفواعل تخضع لبنية النسق الدولي الفوضوية التي تشكل بالنتيجة كل خيارات سياستها الخارجية. فالوحدات الإجتماعية تتأثر في الحقيقة ببنية الأنظمة التي تشكل جزءا منها، و بالنسبة للسياسة الدولية، لا تملك الدول هامشا كبيرا للمناورة لأنها مقيدة، إلى حد ما، ببنية النسق السياسي الدولي. و بالطبع، لا ينكر والتز أن الدول حرة و بإمكانها السعي نحو محاولة تعزيز تحكمها في النسق الدولي، لكنه يؤكد في نفس الوقت أنها إذا تجاوزت القيود النسقية التي تفرضها بنية النظام، فإنها ستعرض لردة فعل عامة، قد تصل إلى حد فقدانها لاستقلالها أو حتى لوجودها المادي. و يوضح والتز كيف أن بنية النظام تؤثر في الوحدات المتفاعلة ضمنها، و كيف أن هذه بدورها تؤثر في البنية، أي أن التأثير له منحى ثنائي، من البنية نحو الفاعل و العكس. و مع ذلك، يصر والتز على أن نجاح مقاربتة و أن فهما أفضل لسلوك الدول، يستلزم ترسيخ تمييز تحليلي واضح بين الوحدات المكونة و بنية النظام، أي الفصل التام بين الفواعل و البنية لصالح هذه الأخيرة، و لذلك نجده يستبعد الخصائص الداخلية للوحدات، لأنها تبقى أضعف من أن تغير النسق، بالرغم من أنها قادرة على التأثير فيه. و حجته في ذلك أنه بالرغم من تغير الدول في أشكال متعددة على مر التاريخ (الدول المدن، الدول القومية)، فإن البنية السياسية الدولية التي تتفاعل ضمنها هذه الدول تأخذ الشكل نفسه تماما، و طبيعة الحياة الدولية ظلت هي نفسها دوما تعاون و صراع.¹ و هكذا إذا، يوجد فيما وراء عناصر التغيير استمرارية بنائية للنسق الدولي الذي يبقى المسؤول الوحيد عن التشابه الملحوظ في سلوك السياسات الخارجية للدول.

¹ - ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الإستعارات و الأساطير و النماذج. ترجمة: هاني تابري. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009، ص ص 202 - 205.

إن مراجعة الأدبيات الواقعية تكشف عن بروز تيارين آخرين داخلها هما الواقعية الدفاعية Defensive Realism، و الواقعية الهجومية Offensive Realism، و يتمحور الإختلاف الرئيسي بينهما حول ما إذا كانت القيود النسقية تدفع الدول باتجاه الإهتمام أساسا بضمان أمنها أم بتوسيع نفوذها.¹

1- الواقعية الدفاعية: تفترض الواقعية الدفاعية مسبقا أن الدول تستفيد استفادة قصوى من الأمن، و يستتبع ذلك منطقيا أنها تحبذ الحفاظ على الوضع القائم، و الدول من خلال متابعتها لهذا السلوك المعتدل، إنما تستهدف ضمان أمنها و بقائها. و حجة الواقعيين الدفاعيين في ذلك أن تحركات الدول لتعظيم قوتها من خلال توسيع نفوذها سعيا لتحقيق الهيمنة تعتبر سلوكا غير منتج، لأنه سوف يثير رد فعل مضاد لإعادة التوازن، و بالتالي إحباط جهود الدولة في كسب مزيد من القوة.² أما البحث عن النفوذ فيتم في حالة وحيدة فقط و هي استشعار التهديد و انعدام الأمن، أي أن الدول لا تتوسع عندما تكون قادرة، و لكن عندما ينبغي عليها ذلك.

2- الواقعية الهجومية: تعتبر أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي توفر حوافز قوية للدول من أجل تبني سياسات خارجية توسعية، في سعيها نحو تعظيم قوتها النسبية، و في مقدمتها قدراتها العسكرية،³ بهدف تعزيز أمنها، طالما أن التهديد الذي تمثله الحرب بشكل عام يبقى احتمالا واردا دوما. و بذلك فإن الدول، حسب الواقعيين الهجوميين، تبحث أساسا من خلال سياساتها الخارجية عن توسيع نفوذها.

لقد أفرز الوضع الدولي منذ مطلع التسعينيات صعوبة قديمة بالنسبة للواقعيين تمثلت في المزوجة بين مفهومهم للقدرة العسكرية و التوظيفات الفعلية للقوة المسلحة،

¹ - Steven E. Lobell, " War is politics: Offensive realism, domestic politics, and security strategies". Security Studies. Vol 12, Number 2, Winter 2002, p 169.

² - Ibid, p 169.

³ - Jacek Wieclawski, " Contemporary Realism and the Foreign Policy of the Russian Federation". International Journal of Business and Social Science. Vol 2, Number 1, January 2011, p 173.

و خاصة عندما يتعلق الأمر بتدخلات محدودة أو صراعات لا تعيد النظر بشكل مباشر في المصالح الحيوية للدولة المعنية، و هنا نقصد أساسا الصراعات ذات الشدة المنخفضة، مثل التدخلات الأمريكية في الصومال أو البلقان، فإذا كان الواقعيون يقرون بأن القوة العسكرية تبقى مهمة، فإنهم يعتبرون أن التدخلات العسكرية لأهداف إنسانية التي برزت عقب الحرب الباردة خطيرة و غير فعالة. و عليه، فإن القدرة العسكرية مهمة، و لكن ليس لأي هدف و لا بأي ثمن.

المطلب الثاني: الليبرالية: انتقاد للقدرة العسكرية و قوة من أجل الخير

يسلم المقرب الليبرالي بشكل عام بالوضع البنوي للفوضى في النظام الدولي، باعتباره الآلية التي تحكم العلاقات الدولية، و لكنه يرفض، بالمقابل، التدايعات النظرية المترتبة عليه، و التي تقول بها الواقعية، فما يميز المقرب الليبرالي هو اعتماده أجندة موسعة من حيث وحدات و مستويات التحليل، بوضعه علاقة الدولة – المجتمع State Society Relation – في جوهر نموذج لتفسير السياسة الخارجية، من خلال الافتراض بأن علاقة الدولة ببيئتها الداخلية لها تأثير حاسم على سلوكها السياسي الخارجي¹ و عليه، فإن السياسة الخارجية للدولة لا يمكن فهمها بشكل أفضل إلا من الداخل، أي كنتاج للديناميكية الداخلية. و بعبارة أخرى، فإن مستوى التحليل الليبرالي يأخذ منحى تصاعدي من الأسفل نحو الأعلى Bottom – Up Approaches².

و تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أفكار إيمانويل كانط Emmanuel Kant كأحد الجذور الفلسفية الرئيسية للمقرب الليبرالي، و بشكل خاص أطروحته حول السلام الديمقراطي Democratic Peace، و التي تفترض بأن الدول الليبرالية لا تحارب دولا ليبرالية أخرى. و بغض النظر عن الجدل الواسع الذي دار حول هذه الفكرة، فإن ما تذهب إليه من أن طبيعة نظم الحكم السياسي في الدول المختلفة تؤثر في سلوكها السياسي الخارجي هو ما يهمنا في هذا السياق.

¹ – Andrew Moravcsik, " Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics". International Organization. Vol 51, Number 4, Autumn 1997, p p 513– 514.

² – Volker Rittberger, Op.cit, p p 7– 8.

و ينطلق المقرب الليبرالي من فرضية أساسية مفادها أن مصالح الدول و سياساتها الخارجية ليست شيئاً خارجياً مفروضاً عليها، وفقاً لموقعها في النظام الدولي، و إنما تتحدد السياسة الخارجية للدول وفقاً لعوامل تتعلق بطبيعة نظامها السياسي الداخلي، و ميزان القوى بين مختلف الفواعل التي تنشط ضمن هذا النظام، بما في ذلك الأفراد و جماعات المصالح و البيروقراطيات المتنافسة.

إن أحد أهم إسهامات المقرب الليبرالي، قيامه بفتح الصندوق الأسود Black Box المسمى الدولة، و رفضه فرضية الدولة كفاعل موحد، حيث تفترض الليبرالية أن الفواعل الرئيسية في السياسة الخارجية هم الأفراد العقلانيون و الجماعات الخاصة المكونة للدولة، و التي تتم معالجة أهدافها كأهم الأسباب المحركة للمصالح التي يركز عليها سلوك الدولة السياسي الخارجي.¹ و عليه، فإن الدول لا تخرج عن كونها مؤسسات سياسية Political Institutions تعكس مصالح هذه الفواعل المجتمعية بشكل ثابت، و لذلك، يتم النظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها أولوية داخلية تعكس الأهداف الأساسية لتلك الفواعل المجتمعية في المجال الخارجي. و من هذا المنطلق، فإن اعتبار الدولة فاعلاً موحداً يعد اختزالاً لتعددية الفاعلين المشكلين للدولة، و تجاهلاً للتفاعلات الحاصلة بينهم. غير أن هذه التعددية لا تعني، بأي حال من الأحوال، أن كل الأفراد و الجماعات داخل الدولة لها تأثير متساوي في صياغة مخرجات سياستها الخارجية، حيث تظهر بعض الفواعل المجتمعية أكثر تأثيراً و نفوذاً على حساب فواعل أخرى، و يستتبع ذلك أن بعض الليبراليين أمثال أندرو مورافسك **Andrew Moravcsik** يرفضون الفكرة المثالية حول تناسق المصالح Harmony of Interests بين الأفراد و الجماعات داخل المجتمع، و يعتبرون، إلى حد ما، أن ندرة الموارد و الفروقات القائمة فيما بينهم بفعل تضارب

¹ – Andrew Moravcsik, " Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment". In: Colin Elman, and Miriam Fendius Elman (eds), Progress in International Relations Theory: Appraising The Field. Cambridge: MIT Press, 2003, p 161.

الأفكار و القيم، و تفاوت القدرة على التأثير، تجعل بعض الخلافات أمرا لا يمكن تجنبه.¹

و طالما أن الدولة ليست فاعلا موحدًا Non Unitary Actor، فإن كل دولة تنفرد بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية، انطلاقًا من انفرادها بنموذج تفاعلي داخلي يعكس خيارات مختلف قطاعات المجتمع، التي تدخل الحقل السياسي، و يلتزم الممثلون الرسميون للدولة بترجمتها لاحقًا إلى سلوكيات في السياسة الخارجية.

و في خطوة ثانية، تفترض الليبرالية أن فحص و تحليل طبيعة العلاقة بين هذه الفواعل المجتمعية، و أهدافها، و أولوياتها، و أشكال مدخلا ملائمة لفهم المصالح الداخلية التي ترسم على أساسها السياسة الخارجية للدولة. و بعبارة أخرى، فإن السياسة الخارجية هي نتاج مصالح متنافسة، و أحيانًا متعارضة بين المراكز البيروقراطية و جماعات المصلحة و الضغط و المؤسسات الإعلامية و غيرها،² و التي تحدد لنفسها أدوارًا معينة في دورة صنع السياسة الخارجية، تدفعها إلى المقايضة السياسية و العمل الجماعي أحيانًا، من أجل حماية مصالحها. و عليه، فإن مباشرة الدولة لأي سلوك في سياستها الخارجية، سواء تضمن ممارسات للقوة أو الترويج لعلاقات التعاون في إطار العمل الجماعي بين الدول، لا يمكن فهمه إلا من خلال إدراك طبيعة الأهداف التي تسعى الفواعل المجتمعية الرئيسية في الدولة إلى تحقيقها.³

إن سلوك الدولة في النسق الدولي هو محصلة لضبط خيارات فاعليها الرئيسيين، و التي تؤثر على السلوك من خلال تشكيل أولويات الدولة، و هذه تعتبر غاية مهمة في ظل الحسابات الإستراتيجية للحكومات، فالدولة بحاجة إلى هدف معين لتبني قرار ما في سياستها الخارجية، إلا أن ذلك لا يعني أن الدولة تصوغ و تنفذ سياستها الخارجية وفقا

¹ - Ibid, p 162.

² - أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 284.

³ - Andrew Moravcsik, " Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment".

Op.cit, p 162.

لإرادتها الحرة و بمعزل عن أية تأثيرات نسقية، و إنما يجب على كل دولة إدراك خياراتها في ظل القيود التي تفرضها خيارات الدول الأخرى،¹ بمعنى أن الليبرالية لا تنفي أثر القيود البنوية على السياسة الخارجية، و لكنها خلافا للواقعية، فإنها تدرك النسق على أنه أكثر من مجرد ترتيب للفواعل، بل هو مجموعة من القواعد التي تصنعها الدول عبر تفاعلاتها السياسية في إطار عملية مستمرة للتطور و التغيير ضمن النسق.

إن المقرب الليبرالي للسياسة الخارجية يعطي الأولوية للفاعل على حساب البنية في تشكيل سياسته الخارجية، و عليه فإن الليبرالية تصوغ علاقة مباشرة بين ديناميكية التفاعل الداخلي التي تدفع باتجاه التغيير المستمر، و سلوك السياسة الخارجية للدولة، فأبي تغيير في النظم السياسية و النخب الحاكمة و القيادة، و غيرها من المكونات الداخلية للهياكل السياسية، يؤدي إلى تغيير مواز في السياسات الخارجية للدول، و بعبارة أخرى، فإن التغيير الذي قد يلحق بالسياسة الخارجية لدولة ما، إنما هو تغيير في خيارات و أولويات الفواعل المجتمعية المهيمنة ضمنها.

و يتحدى الليبراليون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعلا عقلانيا Rational Actor، فالنظرة المجزأة للدولة تترك الإنطباع بأن صدام المصالح و المساومة و الرغبة في التسوية، لن تؤدي دوما إلى اتباع مسار صناعة قرار عقلاني، لأن سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار، و بالتالي احتمال اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة. لكن، كقاعدة عامة، بما أن الفواعل المجتمعية مهتمة أساسا بتحقيق مصالحها الذاتية، فإن الليبرالية تميل إلى الافتراض المسبق بأن هذه الفواعل تتصرف وفق قواعد النموذج العقلاني الذي يقتضيه سلوك رجل الإقتصاد Homo Economics، أي بعد حساب دقيق للتكاليف و العوائد و اختيار البديل الذي يعظم المكاسب، و تكون نتائجه أحسن ترتيبا في دالة المنفعة الخاصة بالفاعل. و هو ما يقودنا إلى تفسير السياسات الخارجية للدول على أنها تعكس سعيا متواصلا للكسب المادي و تعظيم المنفعة.

¹ - Ibid, p p 164- 165.

بالنسبة للمقرب الليبرالي، فإن الأجندة السياسية الخارجية تبقى قابلة للتوسيع، فإذا كانت مسائل الأمن القومي مهمة، فإن المسائل الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و الإيكولوجية البارزة بفعل تنامي الإعتماد المتبادل بين الدول تبقى هي الأخرى على درجة عالية من الأهمية. و منذ نهاية الحرب الباردة، واجه الليبراليون معضلات على نفس الدرجة من الجدية و الأهمية التي واجهها الواقعيون. و من خلال اعتبارهم أن الحرب هي انحراف خطير، فإن الليبراليين لم يكفوا عن إعلان الزوال التدريجي للنزاعات المسلحة، و النهاية الحتمية للقوة العسكرية، و يفضلون بالمقابل الديناميكيات السلمية التي تخلقها التجارة و الديمقراطية و القانون و المنظمات الدولية. و تتلخص الليبرالية أساسا في أنها مشروع يرمي إلى تغيير العلاقات الدولية كي تتلاءم و نماذج السلام و الحرية و الإزدهار، فقد كتب ستانلي هوفمان **Stanley Hoffmann** ذات مرة يقول: " إن جوهر الليبرالية هو الإنضباط الذاتي و الاعتدال و الحل الوسط و السلام".¹

و قد وجدت مثل هذه الأفكار الليبرالية منذ القرن الثامن عشر و حتى القرن العشرين عند كل من كانط و مونتيسكيو **Montesquieu** و سان سيمون **Saint Simon**، نتيجة تأثرهم بالثورة الصناعية، لأنها خلقت ديناميكية عالية جدا في حجم المبادلات و التجارة، و بشرت باحتمال خلق سلام دائم بين الدول، على افتراض أن الترابط بين الدول سيقلل الحوافز على استعمال القوة، كما أنه سيرفع من كلفة استعمالها. و لهذا فإن النشاط العسكري الذي كان مهيمنا في السابق سيفسح المجال تدريجيا للنشاط الإقتصادي. و مع نهاية الثمانينيات أعلن فرانسيس فوكوياما **Francis Fukuyama** نهاية التاريخ* **The End of History**، ممجدا عولمة الرأسمالية الليبرالية، حيث أقامت الدول الليبرالية اتحادا سلميا أصبحت فيه الحرب أمرا غير وارد.

غير أن بعض الليبراليين الأكثر اعتدالا يرون أن التطورات التكنولوجية و تحول القواعد الدولية، سوف ينتهي أخيرا بتغيير المعايير الأساسية المحددة للقدر، و تراجع

¹ - تيموثي دن، " الليبرالية". في: جون بيليس، و ستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 314.
* - لم يكن المقصود بنهاية التاريخ المعنى الحرفي، و إنما المعنى الفلسفي.

أهمية القدرات العسكرية من دون أن تؤدي إلى زوالها النهائي. غير أن التحولات التي تحدث عنها الليبراليون قد قادت المواطنين و النشطاء و المسؤولين السياسيين للمطالبة باللجوء أكثر لاستخدام منطق التدخل بما فيه التدخل المسلح، من ذلك التدخل في العراق و دور التيار الليبرالي، تعميم النموذج الديمقراطي مع **كلينتون** و التجربة الهايتية أو التدخل العسكري في هايتي، حتى أنه في القرن التاسع عشر برزت الحملات الكولونiale لمهمة إيصال الحضارة للشعوب المتخلفة...، و ذلك في حالات لم تكن فيها المصالح الحيوية للدولة مهددة بشكل مباشر، فبعض المنظمات غير الحكومية و فرق البحث حول الوقاية من النزاعات المسلحة مثل لجنة كارنيجي أوصت بشكل واضح بضرورة اللجوء الآني و المباشر لاستخدام القوة المسلحة لحل بعض الأزمات الإنسانية، فمن خلال إعادة اكتشافهم لحقيقة أن القوانين الدولية تبقى من دون معنى في غياب قوات مسلحة تساندها، لجأ المفكرون الليبراليون، و بشكل متناقض، لرأي معاكس تماما من خلال المطالبة بعمليات عسكرية متكررة.

المطلب الثالث: البنائية: التناقض المعياري للقوة المادية و الهوية كمحدد للسلوك

الخارجي

برزت البنائية كاتجاه بديل للمنظورات العقلانية في العلاقات الدولية في نهاية عقد الثمانينيات، و يعتبر **نيكولاس أونوف Nicholas Onuf** أول من استخدم مصطلح البنائية في مؤلفه عالم من صنعنا *World of Our Making: Rules and Rule in* Social Theory and International Relations سنة 1989، حيث ركز على انتقاد فرضيات الواقعية البنوية في العلاقات الدولية.¹ كما مثلت إسهامات **ألكسندر ووندت Alexander Wendt** المرجعية الأساسية للتصور البنائي من خلال دراسة أصدرها سنة 1992، و المعنونة بالفوضى هي ما تصنعه الدول: التكوين الاجتماعي لسياسة القوة *Anarchy is what states make of it: The social construction of power politics*، و قد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء

¹– Audie Klotz, et Cecelia Lynch, " Le Constructivisme dans la théorie des relations internationales". *Critique Internationale*. Numéro 2, Hiver 1999, p 52.

الشرعية على النظريات البنائية، نظرا لإخفاق النظريات العقلانية في استباق مثل هذا الحدث، على أساس عدم قدرتها على تفسير التغيرات المتسارعة الحاصلة على المستوى العالمي، بسبب إهمالها للقوة التحويلية Transformational Power للمعرفة والأفكار.¹

و تتبنى البنائية منظورا اجتماعيا للسياسة العالمية،² فخلافا للنظريات العقلانية التي تمنح الأولوية لدور العوامل المادية، فإن المقاربة البنائية تركز على تأثير المتغيرات التصورية Ideational Variables، أي الأفكار و القيم، و بدلا من النظر إلى الدولة كمعطى موضوعي مسبق و الافتراض أنها تعمل ببساطة من أجل بقائها، تفترض البنائية أن المصلحة و هوية الدولة هي نتاج عمليات اجتماعية تاريخية، كما تولي اهتماما بالغا للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس و يشكل المعتقدات و المصالح، و يؤسس المعايير المقبولة للسلوك.³ و بهذا المفهوم، تتمحور البنائية حول الوعي الإنساني Human Consciousness و دوره في الشؤون العالمية،⁴ فهي تعتمد على الجانب الذاتي في الفعل الإنساني، أي قدرة و إرادة البشر على اتخاذ مواقف قسدية في العالم الواقعي تمنحه معنى و دلالة. إن هذه القدرة هي ما يوجد الحقائق الاجتماعية. و في هذا الإطار، يقول إيمانويل أدلر Emanuel Adler أحد رواد التيار البنائي في العلاقات الدولية " أن البنائية تدرك العالم المادي على أنه نتاج الفعل و رد الفعل الإنساني الذي يعتمد على الدينامية المعيارية Dynamic Normative و التفسيرات المعرفية Epistemic Interpretations للعالم المادي".⁵ و باختصار، بالنسبة للبنائية،

¹– Mariya Y. Omelicheva, " Constructivism". In: John T. Ishiyama, et Marijke Breuning (eds), 21st Century Political Science: A Reference Handbook. California: SAGE Publications, 2011, p 470.

²–Ibid, p 471.

³– Stephen M. Walt, Op.cit, p 40– 41.

⁴– عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 325.

⁵– Mahdi Mohammad Nia, " A Holistic Constructivist Approach to Iran's Foreign Policy". International Journal of Business and Social Science. Vol 2, Number 4, March 2011, p 281.

فإن ظواهر كالفوضى و توازن القوى و المصلحة و غيرها ليست بحقائق طبيعية موجودة بذاتها أو سابقة للتفاعل الإجتماعي Social Interaction، بقدر ما هي نتيجة للمعنى الذي منحه إياها الدول.¹

و تركز البنائية كمقرب تفسيري للسياسة الخارجية على أولوية المعايير Norms على الهياكل المادية، و دور الهوية Identity في تشكيل المصالح و السلوك السياسي، و التكوين المتبادل Mutual Constitution بين الفواعل و الهياكل أو البنى.²

أولاً: المعايير كمحدد للسلوك الخارجي: يتم تشكيل سلوك الفواعل الإجتماعية و السياسية، سواء كانوا أفراداً أو دولاً، بفعل الهياكل أو البنى، و في هذا الإطار، يعتقد البنائيون أن البنى المعيارية أو التصورية لا تنقل أهمية عن البنى المادية في تحديد خيارات الفواعل في مجال السياسة الخارجية. فإذا كان الواقعيون الجدد ينظرون إلى البنية على أنها تتحدد بناء على الهيكل المادي لميزان القوى العسكري، و الليبراليون يضيفون دور المؤسسات الدولية إلى تلك القاعدة المادية، فإن البنائيون يؤكدون على أن نظم الأفكار المشتركة، و المعتقدات، و القيم لها أيضاً خصائص هيكلية، و يمكنها أن تمارس تأثيراً قوياً على السلوك الإجتماعي و السياسي. و هناك سببان وراء هذه الأهمية التي يعلقونها على هذه الهياكل. فمن جهة، يجادل البنائيون أن " المصادر المادية تكسب الفعل الإنساني معنى أو دلالة، فقط من خلال بنية المعرفة المشتركة التي تضمه". و من جهة أخرى، يؤكد البنائيون على أهمية البنى المعيارية و التصورية، لأن المعايير، و التي تعرف على أنها التوقعات القيمة المشتركة حول السلوك الملائم Appropriate Behaviour، هي التي تشكل الهويات الإجتماعية للفواعل السياسية.³

و يؤكد البنائيون أن فهم كيف تشكل البنى غير المادية هويات الفواعل مهم جداً، لأن الهويات تشكل مصالح و خيارات الفواعل، و تعرفهم بالأهداف التي يسعون إلى

¹– Mariya Y. Omelicheva, *Op.cit*, p 470.

²– Christian Reus– Smit, " Constructivism". In: Scot Burchill, and Others (eds), *Theories of International Relations*. 3rd ed, New York: Palgrave Macmillan, 2005, p 188.

³– *Ibid*, p 196.

تحقيقها، و بالتالي تدفعهم أو تعيقهم عن تبني سلوكيات خارجية معينة. و بينما يفترض العقلانيون سلفا بأن مصالح الفواعل محددة خارجيا و بشكل سابق على عملية التفاعل الإجتماعي، و لذلك فهي ثابتة و لا يمكن أن تتغير، مما يعني أن الفواعل يواجهون بعضهم البعض مع مجموعة مسبقة من الأفضليات، فالفواعل حسب الواقعيين الجدد و الليبراليين لا يهتمون بمصدر هذه الأفضليات، و إنما يهتمون فقط بكيفية متابعتها استراتيجيا. و لذلك يعد المجتمع المحلي و الدولي مجالا استراتيجيا تتابع فيه الفواعل تحقيق أهدافها، دون تغيير في طبيعة أو مصالح هذه الفواعل بشكل عميق. و بالمقابل، يدافع البنائيون عن فرضية أساسية مفادها أن فهم الكيفية التي يطور بها الفواعل مصالحهم يعتبر أمرا حاسما لشرح تشكيلة واسعة من ظواهر السياسة الدولية التي تجاهلها العقلانيون أو أسأؤوا فهمها.¹

و من أجل شرح كيفية تكوين المصالح، يركز البنائيون على الهويات الإجتماعية للفواعل، و حسب عبارة ألكسندر ووندت " الهويات هي أساس المصالح". فبما أن الهوية تعتبر سمة من سمات الفواعل، فإنها تولد لديهم تصرفات سلوكية معينة.² و عليه، فإن السلوك السياسي يفسر عادة بالرجوع إلى هوية الدولة، لأن الفواعل ضمن أية عملية تفاعلية يستندون إلى هوياتهم من أجل تعريف موقف ما، و تصورهم لأدوارهم، و من ثمة الإنخراط في السلوك من عدمه. و على هذا الأساس ترفض البنائية الفرضيات العقلانية أو المادية حول المصالح كمعطى مسبق و ثابت، فطالما أن مصالح الفواعل يتم تشكيلها اجتماعيا بواسطة هوياتهم، و أن هذه الأخيرة بدورها قد تتغير عبر الزمن نتيجة لعوامل داخلية أو ضغوط خارجية، فإن المصالح قابلة للتطور و التغير تحت تأثير المعايير، مما يترتب عليه نتائج مهمة على سلوك الدول و من ثمة على التغير البنوي.

لكن، كيف تشكل المعايير سلوكيات الفواعل الخارجية؟ إذا كانت النظريات العقلانية تميل إلى التعامل مع القيم و المعايير على أنها مجرد أدوات لتبرير المصالح القومية المحددة سلفا، فإن المقترّب البنائي ينصرف إلى التركيز على التأثير المستقل للمعايير

¹ - Ibid, p 197.

² - Alexander Wendt, Op.cit, p 224.

على توجهات السياسة الخارجية لدولة ما، لأن المعايير أو الهويات سابقة على مصالح الفواعل، و ذلك لأن الهويات تحدد ماهية الفواعل، في حين تعكس المصالح ما يسعى هؤلاء الفواعل إلى تحقيقه، فالمصالح تستلزم بالضرورة وجود الهويات، لأن الفاعل لا يمكنه أبدا أن يحدد مصلحته من دون أن يعرف من يكون أولا.¹ و ينتج عن ذلك أن المعايير تؤثر على السلوك الخارجي للفواعل من خلال نمطين أساسيين، يتمثل النمط الأول في الأثر الإنشائي Constitutive Effect، أي أن المعايير ترسم الأهداف التي يسعى الفواعل إلى تحقيقها في ضوء ظروفهم المادية، و تفقد سلوكياتهم الخارجية و تتحكم فيها. أما النمط الثاني فيتمثل في الأثر التنظيمي Regulative Effect، و هنا تعمل المعايير كمنظم و موجه لسلوك الفواعل.²

إن إدراك الواقع المادي، حسب المنظور البنائي، يعتمد أساسا على المتغيرات التصورية ممثلة في الأفكار و القيم، و هنا يسوق لنا ووندت مثلا حول المسدس، حيث يقول: " المسدس بين يدي صديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده بين يدي عدو، لأن العداء علاقة اجتماعية و ليس علاقة مادية". و نفس الشيء بالنسبة لتوازن القوى، فهو ليس بحقيقة موضوعية، و إنما هو واقع أوجدته الدول من خلال تفاعلاتها، و المعنى الذي تمنحه كل منها له، و الطريقة التي تستجيب بها لإفرازاته.

ثانيا: علاقة البنية/ الفاعل في الطرح البنائي: تقدم البنائية تصورا بديلا عن العلاقة بين البنية و الفاعل، فبدلا من إعطاء الأهمية للبنية على حساب الفاعل أو العكس، يؤكد البنائيون على التكوين المتبادل بين الفواعل و البنى، فالبنية المعيارية هي التي تشكل هويات و مصالح الفواعل، و بالمقابل، فإن هذه البنية بدورها لم تكن لتوجد دون ممارسات هؤلاء الفواعل، أي أن الفواعل من خلال سلوكياتهم يلعبون دورا حاسما في تشكيل و إعادة تشكيل هذه البنية،³ فعلى سبيل المثال، معايير التدخل الإنساني و السيادة

¹– Ibid, p 231.

²– إيمان أحمد رجب، " الهوية أم المصلحة: ما الذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية؟". ملحق السياسة الدولية. المجلد 46، العدد 186، أكتوبر 2011، ص 15.

³– Christian Reus- Smit, Op.cit, p 197.

تحمل دلالات مختلفة حسب التفسيرات الخاصة التي يمنحها كل فاعل لها، و هو ما يؤدي إلى إنتاج معايير جديدة، و في ذلك دليل على أهمية سلوكيات الفواعل في الحفاظ أو تغيير البنية المعيارية.

من خلال ما سبق، نستنتج أن الفواعل تتبنى السلوك الخارجي الأكثر ملائمة لهوية و دور الفاعل المكتسب عن طريق عملية التنشئة الإجتماعية، أي أن الفواعل يختارون البدائل الأكثر اتساقا مع نسقهم العقيدي و مع خبراتهم و تصوراتهم السابقة، و بهذا تصبح قاعدة اتخاذ القرار السياسي الخارجي هي القياس على القيم و المعايير التي تشكل هوية الفاعل حسب تعبيرات النموذج المعرفي في اتخاذ القرار.

المبحث الثالث: دور الدوائر الرسمية و القوى المجتمعية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية

يتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، تحديد الهيكل الذي تصنع في إطاره تلك السياسة، و العمليات التي تصنع من خلالها السياسة الخارجية الأمريكية. و يقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات و التفاعلات بين المؤسسات و القوى الفاعلة أو المؤثرة في عملية صنعها، و بالتحديد الوزن النسبي لكل من هذه القوى و المؤسسات في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية.¹

المطلب الأول: دور الدوائر الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية

إن دراسة مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية تفرض علينا إطلاقة على الدستور الأمريكي، و النصوص المنظمة للسياسة الخارجية، و لتحديد هذه المؤسسات لا بد من فهم الدستور الأمريكي جيدا، لإدراك الدور الذي يلعبه الكونغرس إلى جانب مؤسسة الرئاسة في رسم السياسة الخارجية الأمريكية. فعندما نسمع اليوم دعوات متكررة لصالح عودة روح الثنائية الحزبية بين السلطتين التنفيذية و التشريعية لما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية، يجب علينا أن نتذكر أن الدستور الأمريكي لم يتوقع حدوث تناسق و انسجام طبيعي في الشؤون الخارجية، و لكنه توقع حدوث مستوى لا يستهان به من الخلافات و التوترات بين الرئيس و الكونغرس. فالدستور الأمريكي، و على عكس باقي دساتير الدول الأخرى، لم يبين حتى فكرة سمو و تفوق السلطة التنفيذية في الشؤون الخارجية، ففي أغلب دساتير دول العالم، نجد أن الدستور يعترف للسلطة التنفيذية بالإنفراد و سمو في المسائل التي تخص السياسة الخارجية على السلطة التشريعية، و أحسن مثال النموذج الفرنسي. و بالمقابل، لم يتناول الدستور الأمريكي مسائل السياسة الخارجية بشكل موحد، و إنما قام بتقسيمها و تحديد فسيء من السلطات و الصلاحيات المتباينة لكل فرع، و كذا مسؤوليات مشتركة، و إذا لم يكن هناك إجماع بين واضعي الدستور حول قضايا بعينها، فإن الفكرة المهيمنة أو المشتركة بينهم، على الرغم من

¹ - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 453.

اختلافاتهم، هي أن السياسة الخارجية للدولة توجد على درجة عالية من الأهمية، وبالتالي لا يمكن تركها بيد فرد واحد ممثلاً في شخص رئيس الدولة فقط، فهم لم يقوموا برسم خطوط واضحة و فاصلة بين التنفيذ و التشريع، لكن من الواضح جداً أنهم كانوا يبحثون عن إعطاء دور مهم و مسؤوليات للكونغرس في مجال السياسة الخارجية.

تنص المادة الأولى، الفقرة الثامنة من الدستور الأمريكي على: " يكون للكونغرس سلطة إعلان الحرب،... حشد و دعم الجيوش،... تكوين قوة بحرية و الحفاظ عليها،... و وضع قواعد لإدارة و تنظيم القوات البرية و البحرية".

و تنص المادة الثانية، الفقرة الثانية على: " يكون الرئيس قائداً أعلى للجيش و البحرية".

أما المادة الثانية، الفقرة الأولى فتتص على: " تتاط السلطة التنفيذية برئيس الولايات المتحدة".

و على الرغم من أن الرئيس يلعب دوراً مهيمناً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فإن الدستور يمنح مسؤوليات واضحة للكونغرس أيضاً، و نتيجة لذلك فإن الجدل الدستوري حول حدود سلطة الكونغرس و سلطة الرئاسة قد استمر منذ السنوات الأولى لقيام الجمهورية و حتى اليوم الحاضر.¹

أولاً: دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

يقصد بالسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأمريكي، مؤسسة الرئاسة التي تضم رئيس الدولة و عدداً من المؤسسات الملحقة بالرئاسة، و تشمل وزارة الخارجية، و وزارة الدفاع، و وكالة الاستخبارات المركزية، و مجلس الأمن القومي.

إن تنامي دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية ينبع من عدة اعتبارات تقليدية، و أخرى معاصرة، أولاً، احتكار السلطة التنفيذية للمعلومات في مجالات

¹ - موريس بي. فيورينا، و آخرون، الديمقراطية الأمريكية الجديدة. ترجمة: لميس فؤاد اليحيى. ط1، عمان: الأهلية للنشر و التوزيع، 2008، ص 560.

الإستخبارات و الدبلوماسية و الدفاع و التجارة الخارجية. ثانيا، طريقة عمل الشؤون الخارجية، فالمهارات الدبلوماسية و التقنيات العسكرية تتطلب معرفة تخصصية و تقنية، يوفرها العنصر التكنوقراطي المتواجد على مستوى السلطة التنفيذية. ثالثا، إمساك السلطة التنفيذية بآليات السياسة الخارجية، فالرئيس قد يتخطى أحيانا حدود صلاحياته الدستورية، بتبني قرارات في السياسة الخارجية دون استشارة الكونغرس خاصة في القضايا التي تمس الأمن القومي الأمريكي.¹

1- الصلاحيات الدستورية للرئيس الأمريكي في مجال إدارة السياسة الخارجية

يحمل الدستور و التفسيرات الدستورية الرئيس الأمريكي القسط الأكبر من السلطات في حقل العلاقات الخارجية و الدفاع، بالنظر إلى مسؤوليات الولايات المتحدة و التزاماتها الدولية، إذ يضطلع بالسلطة التنفيذية، و هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، و كبير الدبلوماسيين و المفاوضين. و قد اختلفت دائرة السلطات التي يمارسها الرئيس الأمريكي من الناحية الواقعية ضيقا أو اتساعا وفقا لشخصية كل رئيس،² و أولويات كل إدارة أمريكية التي تتحدد غالبا وفق رؤية الرئيس الأمريكي الذي يرسم الخطوط العامة للسياسة الخارجية الأمريكية.³

1-1 - سلطة إدارة العلاقات الخارجية

ليس هناك نص دستوري صريح فيما يتعلق بمسؤولية الرئيس الأمريكي عن إدارة الشؤون الخارجية، حيث تم تحديد سلطات الرئيس الدستورية بشكل أقل وضوحا، و اكتفى الدستور الأمريكي فقط بالنص على أن الرئيس هو القائد الأعلى و يمارس سلطة تنفيذية. و قد فسر رئيس المحكمة العليا جون مارشال **John Marchal** هذه السلطات بشكل

¹ - فواز جرجس، السياسة الأمريكية اتجاه العرب: كيف تصنع؟ و من يصنعها؟. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص ص 72-73.

² - عصام عبد الشافي، "مؤسسات صنع القرار الأمريكية و إدارة الأزمة العراقية". السياسة الدولية. السنة 39، العدد 152، أبريل 2003، ص 97.

³ - كيندل سكوت، "ديناميات صنع السياسة الخارجية الأمريكية". السياسة الدولية. السنة 45، العدد 178، أكتوبر 2009، ص 142.

شامل قائلاً: " إن الرئيس هو العضو الوحيد للدولة و ممثلها الوحيد في علاقاتها الخارجية".¹ و في عام 1936، كتب القاضي جورج سوندرلاند **George Souderland** عن حقوق الإمتياز لصالح النفوذ الرئاسي، بأن سلطة الرؤساء في الشؤون الخارجية كانت أكبر من حرية تصرفهم في السياسة الداخلية. و أشار سوندرلاند إلى " السلطة الحساسة جدا و المطلقة و الحصرية للرئيس على أنها الأداة الوحيدة للحكومة الفيدرالية في حقل العلاقات الدولية". و تابع قائلاً أن الرئيس يحظى " بدرجة من حرية التصرف و الحرية... التي قد لا تكون مقبولة عندما تكون الشؤون الداخلية هي المتضمنة فقط".²

لقد خولت قرارات المحكمة العليا موقعا بارزا للرئيس الأمريكي في مجال إدارة السياسة الخارجية، حيث أعلنت في مناسبات عدة أن سلطات الحكومة الإتحادية في مجال السياسة الخارجية، مثل إعلان الحرب، و التوصل إلى السلام، و إبرام المعاهدات، و إقامة العلاقات الدبلوماسية " لا تستند إلى التخويلات الممنوحة لها بموجب الدستور"،³ مما يعني أن المحكمة العليا تمنح سلطات تقديرية واسعة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السياسة الخارجية على حساب الكونغرس. و مع ذلك، يتوجب على الرؤساء الأمريكيين عدم التصرف بشكل مناقض لرغبة الكونغرس الصريحة، يقول القاضي روبرت جاكسون **Robert Jackson**: " عندما يتخذ الرئيس إجراءات متناقضة مع رغبة الكونغرس الصريحة أو الضمنية، فإن سلطته تكون في أدنى درجات انحسارها".⁴ و يضاف إلى ما سبق، تعليقات الرؤساء الأمريكيين أنفسهم، فقد قال ذات مرة الرئيس نيكسون **Nixon**: " إن الرئاسة هي التي تصنع السياسة الخارجية الأمريكية".⁵

¹ - موريس بي. فيورينا، و آخرون، مرجع سابق، ص 560.

² - نفس المرجع، ص 561.

³ - فواز جرجس، مرجع سابق، ص 23.

⁴ - موريس بي. فيورينا، و آخرون، مرجع سابق، ص 561.

⁵ - عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة. ط1، بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 111.

1-2- سلطة قيادة العمليات العسكرية

تخضع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية للرئيس الأمريكي، بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، و هو بذلك يملك صلاحية دستورية في استعمال القوة العسكرية عند الضرورة للدفاع عن المصالح الأمريكية الحيوية، و إرسال القوات المسلحة إلى مناطق الصراعات الفعلية أو المحتملة، و التي قد تتطور إلى حروب شاملة. و بالمقابل، فإن سلطة الرئيس في هذا الإطار ليست مطلقة، فقد تم تحديد عمليات تعبئة أو حشد القوات المسلحة، و سلطة إعلان الحرب بشكل واضح في الدستور الأمريكي بحيث تعتبر اختصاصات أصيلة للسلطة التشريعية.¹ و ظهر كنتيجة لذلك جدل حاد فيما يتعلق بتوزيع السلطة بين الرئيس و الكونغرس، و حول أية مؤسسة يجب أن تسيطر على سلطة الدولة في الحرب.

و مع أن سلطة إعلان الحرب هي حق دستوري للكونغرس تكفله المادة الأولى من الدستور الأمريكي في فقرتها الثامنة، فإن الرئيس الأمريكي يخاطر في بعض الحالات عندما يحاول وضع الكونغرس أمام الأمر الواقع، بمعنى تخطي حدود صلاحياته الدستورية، من خلال إصدار قراراته للقوات المسلحة الأمريكية بالتدخل في الحرب دون انتظار الحصول على موافقة الكونغرس، و كثيرا ما يلجأ الرئيس إلى تبرير تدخلاته على أنها إجراءات دفاعية لدرء العدوان، و يبقى أن نشير إلى أن حالات الرفض الصريح لقرار اتخذه الرئيس تعتبر نادرة، و خاصة إذا تم نشر قوات عسكرية على أرض الواقع. و من أصل أكثر من مائة و ثلاثين حربا خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية عبر تاريخها السياسي، هناك خمس حروب فقط* تم إعلانها من طرف الكونغرس،² و هو ما يدل على أن سلطات الرئيس السياسية في مجال السياسة الخارجية أقوى بمراحل من سلطاته الدستورية.

¹ - نفس المرجع، ص ص 111-112.

* - لم يستخدم الكونغرس الأمريكي سلطته في إعلان الحرب سوى خمس مرات فقط و هي حرب 1812، و الحرب المكسيكية 1846، و الحرب الإسبانية الأمريكية، و الحربين العالميتين الأولى و الثانية.

² - عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 98.

و قد حثت تجربة حرب طويلة و محبطة في فينتام الكونغرس على إعادة التفكير في موافقته الشاملة لسلطة الرئيس على العمل العسكري، و كتدبير وقائي إضافي ضد استيلاء مؤسسة الرئاسة على الإمتيازات الدستورية للكونغرس، قام هذا الأخير عام 1973 بإصدار قانون سلطات الحرب،¹ الذي ينص على أن يقوم الرئيس الأمريكي بإبلاغ الكونغرس رسميا في أي وقت يصدر فيه أوامرا باستدعاء جيوش أمريكية إلى عمل عسكري. كما ينص القانون بأنه يجب سحب الجيوش ما لم يوافق الكونغرس على القرار الرئاسي خلال ستين يوما بعد استلام البلاغ بالعمل العسكري.² و تستثنى من هذا القانون حالة الطوارئ التي تنشأ عن الهجوم المسلح من دولة أجنبية على إقليم الولايات المتحدة أو ممتلكاتها أو قواتها المسلحة، و هنا يصبح الرئيس الأمريكي ملزما قانونا بدخول الحرب من دون انتظار إعلان من الكونغرس.

و خلال حرب الخليج الثانية، واجه الرئيس جورج بوش الأب صعوبة كبيرة في إقناع الكونغرس بفتح نقاش حول قرار اتخذه في جانفي 1991 يتعلق بفرصة القيام بعمل عسكري مباشر ضد نظام صدام حسين، و استصدار قرار للتدخل في منطقة الخليج، و لأنها كانت أول حرب تدخلها الولايات المتحدة الأمريكية بعد إخفاقها في فينتام، فإن المسألة كانت خلافية جدا و سببت صراعا حادا داخل أروقة الكونغرس، و مع أن التصويت لصالح القرار من قبل مجلس الشيوخ كان بهامش ضيق، فإنه قد أعطى شرعية إضافية لعملية عاصفة الصحراء.*

و تكرر الأمر نفسه في طلب الرئيس جورج بوش الابن تفويض الكونغرس بخوض عمليات عسكرية ضد العراق في نوفمبر 2002، و لعل أن الأهم من ذلك، هو أن تنفيذ أي قرار في السياسة الخارجية يستوجب توفر غطاء مالي كاف لذلك، مما يجعل الرئيس مجبرا دستوريا على التوجه بطلب إلى الكونغرس لتوفير الأرصدة المالية اللازمة لكل

¹ - ياسين محمد العيثاوي، الكونغرس و النظام السياسي الأمريكي. ط1، عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2008، ص 84.

² - موريس بي. فيورينا، و آخرون، مرجع سابق، ص 562.

* - عاصفة الصحراء هو الاسم الذي اعتمد لدى تدخل المجموعة الدولية ضد العراق خلال حرب الخليج الثانية.

مبادرة في السياسة الخارجية. و في حالة الحرب على العراق، قيد الديمقراطيون في الكونغرس الأمريكي حصول الرئيس بوش على أغلفة مالية إضافية لتغطية نفقات الحرب على العراق، بوضع جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق.

1- 3- سلطة إجراء المفاوضات و عقد المعاهدات

تذهب المادة الثانية من الدستور الأمريكي في فقرتها الثانية إلى أن " الرئيس الأمريكي يملك السلطة، بمشورة مجلس الشيوخ و موافقته، في عقد معاهدات، شريطة أن يوافق عليها ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين".

من بين جميع السلطات الرئاسية، فإن سلطة الرئيس في عقد المعاهدات هي الأكثر محدودة، حيث يشترط الدستور الأمريكي حصول المعاهدة على موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين حتى تدخل حيز التنفيذ أو تصبح سارية المفعول. و نظرا لأن هذه الأغلبية المطلقة قد تكون صعبة التحقيق إلا إذا كانت المعاهدة تحظى بتأييد شعبي ساحق، فإن الرؤساء الأمريكيين غالبا ما كانوا مقيدين بالضغوط الكونغرسية عند التفاوض مع الدول الأجنبية. و على الرغم من أن مجلس الشيوخ وافق على تسعين بالمائة من المعاهدات التي تم تسليمها إليه، فإن هذه الحقيقة يمكن أن تشير ببساطة إلى أن الرؤساء يتقاعسون عادة عن التفاوض أو تقديم معاهدات يشعرون بأنه ليس هناك فرصة لإقرارها.¹

و لأن الثلث زائد واحد من أعضاء مجلس الشيوخ يمكن أن يمنعوا إقرار معاهدة ما، يلجأ أغلب الرؤساء إلى عقد الإتفاقيات التنفيذية، و هي عقود قانونية مع الدول الأجنبية تتطلب توقيع الرئيس فقط دون استشارة مجلس الشيوخ. و لا يوجد نص في الدستور الأمريكي يمنح الرئيس صراحة سلطة عقد اتفاقيات تنفيذية، و لكن تم إنشاء هذه الممارسة منذ زمن طويل،* و صادقت المحكمة العليا على دستوريته عام 1937. و منذ صدور ذلك القرار اعتمد الرؤساء بشكل متزايد على هذا الأسلوب كوسيلة للتفاوض مع دول

¹ - نفس المرجع، ص 563.

* - تم توقيع أول اتفاقية تنفيذية تحد من حجم القوات البحرية الأمريكية و البريطانية في البحيرات الكبرى من قبل الرئيس جيمس مونرو James Monroe سنة 1817.

أخرى. و معظم الإتفاقيات التنفيذية هي إما امتداد لمعاهدات تم التصديق عليها من قبل مجلس الشيوخ، أو تتضمن إجراءات رئاسية روتينية تمت إجازتها بطريقة أخرى من قبل الكونغرس. و لكن، قد يستغل الرؤساء أحيانا الإتفاقيات التنفيذية لتطبيق قرارات رئيسية في السياسة الخارجية، فعلى سبيل المثال، اعتمد الرئيس **كلينتون** على اتفاقية تنفيذية لإغراء أوكرانيا المستقلة حديثا بالتخلي عن ترسانتها للأسلحة النووية مقابل مساعدات اقتصادية.¹

أما فيما يتعلق بالتجارة و التي تعتبر عنصرا مهما في السياسة العالمية اليوم، فإن المسؤولية تعود للكونغرس بشكل خالص في إبرام المعاهدات و الإتفاقيات التجارية، فالرئيس لا يستطيع حتى عقد مفاوضات تجارية من دون ترخيص واضح من قبل الكونغرس، و بمعنى آخر، فإن سلطات الرئيس تابعة كلية لموافقة الكونغرس، و عادة عندما يعطي الكونغرس مثل هذه الموافقة، فإنها تكون محدودة في الزمان و المدى.

2- بيروقراطية صنع السياسة الخارجية الأمريكية

يوفر الجهاز البيروقراطي للرئيس الأمريكي طاقما موسعا من المستشارين الذين يمكن العودة إليهم لإسداء النصح و المشورة فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية الأكثر إلحاحا، و يجتمع هؤلاء المستشارين في المكتب التنفيذي للرئيس الأمريكي، و الوزارات التنفيذية، و يشاركون الرئيس سلطته في الشؤون الخارجية مشاركة إدارية لا مشاركة دستورية.²

2-1 المكتب التنفيذي للرئيس الأمريكي

تأسس هذا المكتب في ظل رئاسة فرانكلين روزفلت **Franklin D. Roosevelt** سنة 1939، و يشمل العديد من الوكالات المهمة منها مجلس الأمن القومي، و مكتب البيت الأبيض، و مكتب الإدارة و الميزانية، و مجلس المستشارين الإقتصاديين، و وكالة

¹ - نفس المرجع، ص 565.

² - برنارد س. كوين، " السياسة الخارجية الأمريكية". في: روي مكريديس (محرر)، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم. ترجمة: حسن صعب. بيروت: منشورات المكتبة الأهلية، 1961، ص ص 500-501.

الإستخبارات المركزية.¹ و يتجه الرؤساء الأمريكيون إلى الإعتماد على هذا المكتب بشكل متزايد في مجال السياسة الخارجية، نظرا لأن أعضاؤه يتم تعيينهم من طرف الرئيس الأمريكي دون انتظار الحصول على موافقة الكونغرس. و من أكثر هذه الوكالات تأثيرا على عملية صنع القرار السياسي الخارجي، سوف نتطرق إلى دور مجلس الأمن القومي و وكالة الإستخبارات المركزية.

2- 1- 1- مجلس الأمن القومي

تأسس مجلس الأمن القومي سنة 1947، و حددت مهامه في تقديم المشورة للرئيس بخصوص القضايا الدولية، و تحقيق التنسيق و التكامل بين السياسات الداخلية و الخارجية ذات العلاقة بمجالات الأمن القومي. و يضم المجلس كل من الرئيس، نائب الرئيس، وزير الدفاع و الخارجية، مدير وكالة الإستخبارات المركزية، و رئيس هيئة أركان القوات المسلحة، بالإضافة إلى مستشار الرئيس للأمن القومي، و يلعب هذا الأخير دورا فعالا في السياسة الخارجية الأمريكية، و نشير هنا إلى نماذج هنري كيسنجر تحت رئاسة نيكسون، و زبغنيو برزيزينسكي تحت رئاسة كارتر، و كوندوليزا رايس في الولاية الأولى من رئاسة جورج و. بوش.

و على امتداد الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فقد كان مستشار الأمن القومي يتمتع بصلاحيات تفوق أحيانا صلاحيات وزير الخارجية، فإذا كان هذا الأخير صاحب شخصية قوية أصبح هناك صراع بين المؤسستين، أما إذا كان وزير الخارجية ضعيفا، أو مستشار الأمن القومي مفضلا لدى الرئيس الأمريكي، يصبح مستشار الأمن القومي يلعب دورا محوريا في السياسة الخارجية، حيث تساعده وظيفته كمغربل للمعلومات في التحكم في ترتيب الأولويات في الأجندة السياسية الخارجية للرئيس الأمريكي.²

¹ - عامر هاشم عواد، مرجع سابق، ص ص 121- 122.

² - نانيس مصطفى خليل، " الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية". السياسة الدولية. العدد 127، جانفي 1997، ص 82.

2-1-2 وكالة الإستخبارات المركزية

تخضع الوكالة للسلطة المباشرة لمجلس الأمن القومي، و تعتبر الجهاز الأساسي للمعلومات المتعلقة بقضايا السياسة الأمنية و الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية، و هي بذلك تؤثر بشكل مباشر في رسم السياسة الخارجية الأمريكية. و تركز نشاطاتها حول ثلاثة محاور رئيسية:¹

- إدارة الإستعلامات: من خلال تقديم تقارير دورية إلى القيادة السياسية عن كل القضايا التي قد تشكل تهديدا فعليا أو محتملا للأمن القومي الأمريكي.

- إدارة العمليات: من خلال تجنيد شبكة من العملاء في مختلف أنحاء العالم، و القيام بالعمليات السرية لتنفيذ الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية، فضلا عن تنفيذ العمليات الخاصة التي تتراوح بين عمليات التخريب و دعم الانقلابات إلى الإغتيالات السياسية.

- إدارة العلوم و التكنولوجيا: من خلال التركيز على الجيل الأحدث من التقنيات أو التكنولوجيات العسكرية، و إجراء الدراسات المستقبلية لتطوير أداؤها.

2-2 الوزارات التنفيذية و عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية

يمكن حصر أهم الوزارات التنفيذية ذات العلاقة بالشأن الدولي، أو تلك التي لها تماس مباشر بعملية صنع القرار في مجال السياسة الخارجية الأمريكية في وزارتي الخارجية و الدفاع.

2-2-1 دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

يعتبر وزير الخارجية المستشار الأول للرئيس الأمريكي في السياسة الخارجية، و الناطق الرسمي باسم الحكومة الأمريكية في الخارج. و تتولى وزارة الخارجية مهمة إدارة علاقات الولايات المتحدة الخارجية بالدول الأخرى، و قد نمت هذه الوزارة بالموازاة مع نمو

¹ - عامر هاشم عواد، مرجع سابق، ص ص 126 - 127.

التزامات الولايات المتحدة الخارجية، و أضيفت لها مسؤوليات جديدة تشمل المساعدات الخارجية و الدعاية و العلاقات الإقتصادية و القضايا العسكرية في المناطق التي تتقاطع فيها السياسة الخارجية مع الإعتبارات العسكرية. كما تشرف وزارة الخارجية على النشاطات الأمريكية في الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية كمنظمة الدول الأمريكية. و ترتبط درجة نفوذ وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية بشخصية وزير الخارجية، فبقدر ما يملك من قدرات فنية و تكتيكية، و مقومات الشخصية القوية التي تبحث عن دور مؤثر لها في مجتمع صنع القرار الخارجي، بقدر ما يكون للوزارة دور فعال في صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

2-2-2 دور وزارة الدفاع في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

تشكل وزارة الدفاع حلقة مهمة باعتبارها الأداة الأبرز في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، و ساعدها على ذلك التفرد الأمريكي في النظام الدولي. يشرف عليها وزير الدفاع الذي يتولى مهمة تقديم المشورة للرئيس حول توجهات السياسة الدفاعية، و تعد وزارة الدفاع الجهاز المسؤول عن وضع أسس العقيدة العسكرية الأمريكية، و التدخل العسكري دولياً، فضلاً عن الإشراف على الوجود العسكري الأمريكي في الخارج، و التدخل لتنفيذ العمليات العسكرية ذات الأهداف السياسية، و إدارة العلاقات العسكرية مع الدول الحليفة.¹ و يمكن النظر إلى مكانة و أهمية وزارة الدفاع الأمريكية في صياغة و تنفيذ السياسة الخارجية من زاوية الجنوح الأمريكي نحو عسكرة السياسة الخارجية، خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية و الدفاعية الأمريكية، حيث لعبت وزارة الدفاع دوراً أساسياً في الترويج للعقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة القائمة على مبدأ الضربة الإستباقية خلال رئاسة بوش الابن.

ثانياً: دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

يعتبر الدستور الأمريكي دعوة صريحة لتجنب تركيز السلطات في فرع واحد، فإذا كان الدستور ينص صراحة على أن الرئيس الأمريكي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة،

¹ - نفس المرجع، ص 132.

فإنه يمنح بالمقابل سلطة إعلان الحرب للكونغرس. كما يقر الدستور بصلاحيات الرئيس في التفاوض حول المعاهدات، و لكن حتى هذه السلطة مقيدة بمصادقة مجلس الشيوخ على هذه المعاهدات بأغلبية ثلثي عدد أعضائه. و علاوة على ذلك، فإن تعيين الرئيس للوزراء و السفراء و القناصل و قضاة المحكمة العليا و غيرهم من الموظفين السامين يتطلب أيضا موافقة مجلس الشيوخ. أما سلطة إقرار الميزانية العامة لمالية الدولة، فتذهب كلياً إلى الكونغرس، بالإضافة إلى سلطة تنظيم و مراقبة التجارة الخارجية.¹

إن سلطات الكونغرس الدستورية في مجال السياسة الخارجية واسعة، مما يخول له استخدام سلطاته هذه في الرقابة و التأثير على إدارة الرئيس للشؤون الخارجية و الدفاعية. و لكنها مع ذلك لم تترجم إلى قدرة فعلية على التأثير في السياسة الخارجية.

ثالثاً: السلطة القضائية و عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية

تتمثل مهمة السلطة القضائية في الفصل في القضايا التي لا يمكن حلها من قبل السلطتين التنفيذية و التشريعية.² و في الواقع، لم تصدر المحكمة العليا أحكاماً تخص قضايا لها انعكاسات على السياسة الخارجية، إلا في مناسبات نادرة. و لكن، في الحالات القليلة التي أصدرت فيها أحكاماً* فإنها و بشكل عام مالت باتجاه تبني قرارات قضائية تقوي و تدعم موقف السلطة التنفيذية. و في أغلب الحالات، فإن المحكمة العليا ترفض النظر في قضايا من هذا النوع مفضلة ترك السلطتين التنفيذية و التشريعية لإيجاد حلول لهما، حتى لو وصل الأمر إلى حد الخلاف و النزاع فيما بينهما، فمثلاً، رفضت المحكمة العليا إصدار قرار فيما يتعلق بعدم إعلان الحرب ضد كوريا أو حول عدة مسائل مرتبطة بشرعية حرب فيتنام.

¹ - نانيس مصطفى خليل، مرجع سابق، ص 82.

² - عامر هاشم عواد، مرجع سابق، ص 145.

* - تحويل الأمريكيين من أصل ياباني إلى معتقلات جماعية خلال الحرب العالمية الثانية. إلغاء الإتفاق الأمني مع تايوان سنة 1979 بعد تطبيع العلاقات الأمريكية الصينية، لأن أمن تايوان في مواجهة الصين كانت تضمنه الإدارة الأمريكية من قبل. القرارات المتعلقة بالتعويضات في أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران 1979-1981.

المطلب الثاني: دور القوى المجتمعية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية

في ظل نظام سياسي قائم على العرف التعددي، فإن " اتجاه ميلك يتوقف على من يدفع بك"¹، و هذا يشير إلى وجود مجموعة من التنظيمات غير الرسمية المستقلة نسبياً التي تتنافس على جذب الإنتباه في السوق السياسي، و التأثير في أولويات و خيارات القيادة السياسية في المجال الخارجي.

أولاً: دور جماعات المصالح في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

يعتبر مجمع الشركات النفطية و المركب الصناعي العسكري أعلى جماعات المصالح صوتاً في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن دراستنا سوف تقتصر على هذا الأخير.

لقد أدى صراع الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة، و الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي إلى زيادة غير مسبوقه في معدلات صناعة السلاح، بدعوى تعزيز القدرات العسكرية الأمريكية في مواجهة الإتحاد السوفياتي. غير أن انهيار هذا الأخير ترك فراغاً استراتيجياً انعكس في تصدع الإجماع العام حول أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بعد زوال الخطر الشيوعي، و فقدان الولايات المتحدة للمبرر الذي سمح لها بتطوير الصناعات الحربية، و السعي لكسب المعارك التنافسية في سباق التسلح.

إن إلزامية خلق العدو في الفكر الإستراتيجي الأمريكي دفعت إلى محاولة ملء هذا الفراغ الإستراتيجي، و قد تجلّى ذلك بوضوح مع مقولة صدام الحضارات لهنتنغتون الذي حذر من صعود التهديد الإسلامي و الصيني، باعتباره العدو القادم للولايات المتحدة الأمريكية، ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتعزز هذا التصور، و توسع من نفوذ

¹ - ميتشل بارد، " تأثير جماعات الضغط على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط". في: تشارلز كيجلي، و يوجين ويتكوف (محرران)، السياسة الخارجية الأمريكية و مصادرها الداخلية: رؤى و شواهد. ترجمة: عبد الوهاب علوب. ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004، ص 107.

المركب الصناعي العسكري الذي استفاد من الميزانيات الضخمة المخصصة للدفاع في إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب.

و يشكل المركب الصناعي العسكري شراكة أو تحالفا قويا بين مصالح عدة، مالكي الصناعات الموجهة نحو الإنتاج الحربي، و المسؤولين الحكوميين الذين لديهم سلطة في مجال الإنفاق الحربي، و ممثلي القطاعات التي لها مصالح اقتصادية من الإنفاق الحربي.¹

و ما يميز هذه الصناعات الحربية في معظمها أنها صناعات غير حكومية، و تحتل مراتب متقدمة عالميا من حيث حجم الإنتاج، أو من حيث نصيبها من تجارة السلاح الدولية. فمن أصل مائة شركة كبرى منتجة للأسلحة في العالم، للعام 2003، هناك ثمانية و ثلاثون شركة أمريكية تقع ضمن هذا التصنيف، بحجم مبيعات بلغ 148.6 مليار دولار، أي أنها تغطي ما نسبته 63 % من حجم سوق الأسلحة العالمي الإجمالي. و تحتل الشركات الأمريكية الثلاث لوكهيد مارتن، بوينغ، و نورثروب غرومان المراتب الثلاث الأولى في الترتيب العالمي، بإجمالي بلغ 72 مليار دولار من حيث حجم مبيعات الأسلحة البالغ 236 مليار دولار، تليها شركة رايتيون في المرتبة الخامسة بإجمالي مبيعات بلغ 15.5 مليار دولار، و شركة جنرال داينمكس في المرتبة السادسة بحوالي 13.1 مليار دولار، في حين احتلت شركة يوناييتد تكنولوجيز المرتبة التاسعة عالميا بحوالي 6.2 مليار دولار.²

أما عن عدد العاملين في قطاع الصناعات المتعلقة بالدفاع، فهو مرتفع جدا في الولايات المتحدة، حيث قدر في نهاية ثمانينيات القرن الماضي بنحو ثلاثة ملايين شخص، و قد تم تخفيضه في الفترة الممتدة بين سنتي 1987-1999 إلى 1.6 مليون، قابله احتضان وزارة الدفاع لحوالي 25 % من إجمالي المهندسين و العلماء الأمريكيين.

¹ - آسيا الميهي، " الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية". السياسة الدولية. العدد 127، جانفي 1997، ص 89.

² - إليزابيث سكوز، و إيمون سوري، " إنتاج الأسلحة". في: التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي. ترجمة: حسن حسن، و عمر الأيوبي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص 560-567.

و في الواقع، فإن نفوذ هذا المركب ليس حديثا، فقد سبق للرئيس إيزنهاور أن حذر من خطر المركب الصناعي العسكري على مستقبل الديمقراطية الأمريكية في خطاب الوداع إلى الشعب الأمريكي بتاريخ 17 جانفي 1961 قائلا: " إن الارتباط الكبير بين المؤسسة العسكرية و القطاع الخاص للصناعات العسكرية يعتبر ظاهرة جديدة في التاريخ الأمريكي... و ليس بإمكاننا تجاهله أو إغفال الإنعكاسات الخطيرة لهذا التطور... يجب الحذر من النفوذ اللاشعري الذي يحاول المركب الصناعي العسكري الإستيلاء عليه بطريقة علنية أو سرية... لأن في ذلك خطرا شديدا على المجتمع الأمريكي، قبل أن يكون خطرا على غيره...".¹

و يستمد المركب الصناعي العسكري قوته من حجم الإستثمارات الضخمة في قطاع الصناعة الحربية أو ما يعرف بعسكرة الإقتصاد الأمريكي، بالإضافة إلى الترابط العضوي بين المؤسسة العسكرية الرسمية و مجتمع الصناعات الحربية، الذي أتاح للمركب ممارسة نفوذ أكبر على السياسة الأمريكية، تجلت بعض أوجهه التأثيرية عن طريق تمويل الحملات الإنتخابية، سواء لمرشحي الولايات التي تنتشر فيها الصناعات الحربية، أو لمرشحين يتعهدون بدعم مصالح تلك الصناعات. و يدفع هذا التحالف إلى التأثير في نمطين عسكريين، أولهما، الضغط باتجاه رفع ميزانية الدفاع الأمريكية، و الثاني، الضغط في سبيل اتباع برامج أسلحة أكثر تطورا.²

و قد لعب المركب الصناعي العسكري دورا أساسيا في تمرير عدد من صفقات شراء الأسلحة، أو الخدمات العسكرية، فضلا عن إقرار بعض التشريعات الأمريكية أبرزها قانون مكافحة الإرهاب، الذي منح مبررا شرعيا للتدخل العسكري الأمريكي في دول مثل أفغانستان و العراق تحت غطاء حماية الأمن القومي الأمريكي ضد التهديدات الإرهابية، و هو ما يدفعنا إلى القول بأن هذا الخط المتشدد في السياسة الخارجية الأمريكية، إنما يرتبط أساسا بالمصالح الذاتية لهذه النخبة من العسكريين و رجال الصناعة، التي تلعب

¹ - عامر هاشم عواد، مرجع سابق، ص ص 149 - 150.

² - نفس المرجع، ص 150.

دورا في خلق بيئة صراعية و غير مستقرة تزيد من الطلب على الأسلحة،¹ من أجل تبرير هذا التصاعد الجنوني في مخصصات الدفاع الأمريكية، فضلا عن اختبار دقة بعض الأسلحة و مدى فعاليتها في الميدان، و تطوير أسلحة جديدة. أي أن المسألة تخضع في النهاية لقانون العرض و الطلب، و هو ما يعكس درجة نفوذ لوبي الحرب في توجيه الإستراتيجية الأمريكية في مجال السياسة الخارجية، و التي وصلت إلى حد خصخصة الحرب.

ثانيا: دور جماعات الضغط في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

وفقا للقانون الأمريكي، فإن ممارس الضغوط هو فرد أو منظمة مهمتها " التأثير في إقرار قانون ما أو إبطاله".² و تضم جماعات الضغط قوى كثيرة، لعل أبرزها و أكثرها نفوذا في الولايات المتحدة اللوبي اليهودي.

إن الدعم الأمريكي اللامشروط لإسرائيل يدفعنا إلى طرح التساؤل حول ما إذا كانت إسرائيل تشكل ورقة استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أم أنها عبء عليها؟

يسهل فهم الإستعداد الأمريكي لمنح الدعم الإقتصادي و العسكري و الدبلوماسي الواسع لإسرائيل، لو أنه أعطى الأولوية لخدمة عموم المصالح الأمريكية الإستراتيجية، أو لو أن قيمة المكاسب تجاوزت الكلفة الإقتصادية و السياسية للدعم الأمريكي، أو لو امتلكت إسرائيل موارد طبيعية حيوية كالنفط أو الغاز الطبيعي، أو لو أنها احتلت موقعا جغرافيا حساسا. و باختصار، سيكون من السهل تفسير هذه المساندة لإسرائيل لو أنها تساهم في جعل الأمريكيين أكثر أمانا و ازدهارا، و تمكن الولايات المتحدة من الفوز

¹ - إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية و السياسة الدولية: المفاهيم و الحقائق الأساسية. ط1، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979، ص ص 306 - 308.

² - جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط و المجموعات ذات الإهتمامات الخاصة. ترجمة: حسان البستاني. ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006، ص 55.

بمزيد من الأصدقاء حول العالم، بدل تقويض علاقاتها مع بلدان أخرى تتمتع بأهمية استراتيجية.¹

لقد جادل المؤيدون للدعم الأمريكي لإسرائيل بأن هذه الأخيرة مثلت ورقة استراتيجية رئيسية للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، مما أكسبها قيمة استراتيجية في أوج الصراع بين القوتين العظيمةتين، غير أن هذا السند العقلاني تبخر مع انهيار الإتحاد السوفياتي، و هو ما فرض ضرورة التطلع إلى إيجاد سند عقلائي جديد مقنع، فكان استحضار مجموعة من المواضيع الأخلاقية لتبرير الدعم الأمريكي لإسرائيل، على اعتبار أن إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية تربطهما قيم مشتركة و التزام قوي بالحرية...، علاوة على أن كل منهما بنى ديمقراطية حيوية على قاعدة حكم القانون و اقتصاد السوق...، و هو ما جعل منهما حليفين طبيعيين.²

و في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، أصبح التبرير الإستراتيجي الرئيسي للدعم الأمريكي لإسرائيل، هو الزعم بأن الدولتين أصبحتا شريكتين ضد الإرهاب، و يصور هذا السند العقلاني الجديد الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل، على أنهما عرضة لتهديد المجموعات الإرهابية نفسها، و من خلال زمرة من الدول المارقة التي تدعم هذه المجموعات و تسعى إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل، زاعمين أن مرد عدائها لإسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية، هو نفورها من قيم الغرب اليهودية - المسيحية، و ثقافته، و مؤسساته الديمقراطية، و عليه فإن إسرائيل هي حليف أساسي أيضا للولايات المتحدة الأمريكية في حملتها ضد هذه الدول المتسلطة أو المارقة.

إن هذه الحجج الأخلاقية و الإستراتيجية التي يسوقها مؤيدو إسرائيل، لا يمكنها تعليل العلاقة الأمريكية المميزة مع إسرائيل، و يصح هذا بشكل خاص على فترة ما بعد الحرب الباردة، فالمصالح الأمريكية و الإسرائيلية ليست متطابقة عندما يتعلق الأمر بمحاربة الإرهاب، فالدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل ضد الفلسطينيين، يجعل من

¹ - ستيفن والت، و جون ميرشايمر، اللوبي الإسرائيلي و السياسة الخارجية الأمريكية. ترجمة: أنطوان باسيل. ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2009، ص 83.

² - نفس المرجع، ص 125.

الصعب أكثر فأكثر الفوز في الحرب على الإرهاب، كما أن الممارسات الإسرائيلية اللإنسانية في الأراضي المحتلة تقوض الأساس العقلاني الأخلاقي، و بالرغم من ذلك، فإن العلاقة الأمريكية الإسرائيلية تستمر في النمو و التعمق. و لهذا يعتقد أن الدعم الأمريكي الواسع للدولة اليهودية هو نتيجة للوبي اليهودي داخل الولايات المتحدة الأمريكية.¹

و تشير عبارة اللوبي الإسرائيلي إلى ائتلاف من الأفراد و المنظمات التي تعمل بنشاط من أجل صياغة السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه موال لإسرائيل، و يتألف معظم اللوبي من يهود أمريكيين ملتزمين بالعمل و الضغط من أجل أن تتبنى السياسة الخارجية الأمريكية ما يعتقدون أنه مصالح إسرائيل. و تعتبر الأيباك أكثر منظمات اللوبي الموالية لإسرائيل نفوذا.*

و عموماً، تتبع المنظمات التي تشكل اللوبي استراتيجيتين شاملتين بهدف الحفاظ على الدعم الأمريكي الثابت لإسرائيل، أو زيادته، و ذلك من خلال:

أولاً: ممارسة نفوذ كبير على عملية صنع السياسة في واشنطن، بهدف توجيه العملية السياسية في المسار الذي يكون فيه الدعم غير القابل للنقد لإسرائيل، هو الخيار السياسي الرشيد، و ذلك عبر تشكيلة واسعة من القنوات، على أن أهم ركائز فعالية اللوبي هي نفوذه الواسع داخل الكونغرس الأمريكي، نظراً للعدد القياسي من اليهود الأمريكيين المنتخبين في مجلسي النواب و الشيوخ. و يقوم ممثلون عن مجموعات اللوبي بالمشاركة المباشرة في العملية التشريعية أحياناً، من خلال مساعدة موظفي الكونغرس في وضع مسودات التشريعات، فضلاً عن كتابة رسائل مفتوحة للتعبير عن مواقفهم اتجاه مسائل أساسية و توزيعها، بهدف ممارسة ضغط من الكونغرس على السلطة التنفيذية. كما يستند اللوبي في ممارسة نفوذه إلى قدرته على التأثير في المساهمات في الحملات الانتخابية،

¹ - نفس المرجع، ص ص 125 - 170.

* - أطلق عليها جيفري غولدرغ Jeffrey Goldberg الصحفي من النيويورك New Yorker اسم جبارة اللوبيات.

من خلال التأكد من حصول المرشحين و المسؤولين المنتخبين الموالين لإسرائيل على الدعم المالي الكافي.*

و بالموازاة مع نفوذه داخل الكونغرس، يمارس اللوبي ثقلا كبيرا على الجهاز التنفيذي، ذلك أن الناخبين اليهود يشاركون بكثافة في انتخابات الرئاسة الأمريكية، و يمكن للصوت اليهودي أن يرجح كفة الميزان نظرا لتركز اليهود في الولايات الأمريكية الرئيسية، مما يزيد من ثقلهم في تحديد من يصبح رئيسا للولايات المتحدة. أضف إلى ذلك، توجيه التبرعات الانتخابية في الحملات الرئاسية إلى مرشحين مؤيدين لإسرائيل و السعي لهزيمة آخرين تشك في ولائهم لها، و الضغط باتجاه تعيين مستشارين و موظفين موالين لإسرائيل في مواقع أساسية في الإدارة الأمريكية.¹

ثانيا: يذهب اللوبي أبعد من النفوذ داخل مؤسسات السلطة إلى قولبة الرأي العام الأمريكي لضمان أن الخطاب العام يساند توجهات مؤيدة لإسرائيل، من خلال الدفاع عن ممارسات إسرائيل في النقاشات السياسية، و إقناع العامة بأن مصالح الولايات المتحدة و إسرائيل و قيمهما واحدة، و تهميش كل من ينتقد سياسات إسرائيل. و تلعب وسائل الإعلام و مراكز الفكر الإستراتيجي و المؤسسات الأكاديمية و الجامعية الممولة، على نطاق واسع، من طرف اللوبي اليهودي دورا كبيرا في تسويق وجهات نظر إيجابية حول إسرائيل.²

ثالثا: دور مراكز الفكر الإستراتيجي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

في السياق العام للنظام السياسي الأمريكي، و في توجهاته المتزايدة نحو تولي دور القيادة العالمية و مسؤولياتها، تبرز خصوصية وضع مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية

*- استنادا إلى معطيات اللجنة الانتخابية الفيدرالية، منح الأعضاء الـ 46 في مجلس إدارة الأيباك بين عامي 1997 و 2001 أكثر من ثلاثة ملايين دولار كمساهمات في الحملات الانتخابية، كما أفادت واشنطن بوست Washington Post سنة 2004، أنه منذ 2002، ساهم أعضاء مجلس الأيباك بمتوسط 72 ألف دولار لكل منهم لتمويل الحملات و اللجان السياسية.

¹- نفس المرجع، ص ص 244-245.

²- نفس المرجع، ص 253.

و تفرض دورها كأحد المدخلات الرئيسية الفاعلة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

و عموماً، تعرف مراكز الفكر الإستراتيجي على أنها منظمات شبه مستقلة، على الأقل، على المستوى الفكري، تقوم بأنشطة بحثية سياسية أساساً، تحت مظلة تنقيف و تنوير المجتمع المدني بشكل عام، و تقديم الخبرة إلى صناع القرار بشكل خاص، بهدف التأثير فيهم بواسطة قرائن فكرية. و سوف نتناول في الفصل الثاني بمزيد من التفصيل تاريخ مراكز الفكر الإستراتيجي في الولايات المتحدة، و مختلف العوامل السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية التي أثرت في تطورها، و فرصها للمشاركة في صنع السياسة الأمريكية، و القيود التي قد تقوض فعاليتها، و أدوارها أو وظائفها الرئيسية ضمن النسق السياسي الأمريكي، فضلاً عن الإستراتيجيات العديدة التي توظفها للتأثير في صياغة مخرجات السياسة الخارجية الأمريكية.

و خلاصة القول، أن السياسة الخارجية الأمريكية تنشأ عن تفاعل معقد بين عدد كبير من الدوائر الحكومية تشمل الرئيس، و وزارة الخارجية، و البنتاباغون، و وكالة الإستخبارات المركزية، و مجلس الأمن القومي، و الكونغرس، فضلاً عن مجموعة من القوى غير الرسمية لم يأت الدستور الأمريكي على ذكرها، و لم يفوض لها أية صلاحيات، و مع ذلك، فإنها توظف جملة من الإستراتيجيات لبلوغ صانعي السياسة بالدرجة الأولى، و من ثمة إقناعهم بتبني سياسات تخدم مصالحهم أو أجنداتهم السياسية و الإيديولوجية، بهدف التأثير في بنية السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك جماعات المصالح، و جماعات الضغط، و مراكز الفكر الإستراتيجي.

لقد أصبحت تسمية مراكز الفكر الإستراتيجي Think Tanks رائجة و متداولة على نطاق واسع في السنوات الأخيرة، و إذا تجاوزنا بعض الغموض الذي يميز هذا المصطلح، فإن مراكز الفكر الإستراتيجي تعتبر حقيقة شكلا جديدا من التنظيم السياسي الذي أصبح له حضورا واضحا و قويا في العديد من الدول المتقدمة و حتى النامية، باعتباره لاعبا أساسيا في صياغة الحوار السياسي و تحديد أولويات السياسة و خيارات صانعيها. لكن قبل التعمق في دراسة مراكز الفكر الإستراتيجي، و علاقتها التفاعلية بصناع القرار و السياسة الخارجية، من الضروري جدا إلقاء نظرة عامة على الطبيعة المتنوعة لمجتمع مراكز الفكر الإستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية، لأن التعرف على أوجه التشابه و الإختلاف بين الأنواع الرئيسية لمراكز الفكر الإستراتيجي يمكننا من بناء إطار عمل مفاهيمي للإقتراب من دراسة هذه المنظمات المعقدة، و التوصل إلى فهم أفضل حول دور مراكز الفكر الإستراتيجي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الأول: ماهية مراكز الفكر الإستراتيجي

المطلب الأول: مفهوم مراكز الفكر الإستراتيجي

يقر أغلب الدارسين أن مسألة تعريف مراكز الفكر الإستراتيجي Think Tanks و التي تدعى أحيانا بمعاهد السياسة Policy Institutes،¹ ظلت تثير المعضلات منذ وقت طويل لأولئك الذين يبحثون عن وصف دقيق لما أصبح مجموعة متزايدة التنوع من هذه المنظمات. فكل من يسعى إلى فهم دور مراكز الفكر الإستراتيجي و مكانتها في العملية السياسية بصفة عامة و السياسة الخارجية الأمريكية تحديدا، سوف يصطدم بالطبيعة المتقلبة و الجدلية و أيضا الغامضة لهذا المفهوم. و هذا ما أشار إليه سايمون جيمس Simon James سنة 1998 عندما قال: " إن دراسة مراكز الفكر الإستراتيجي... تقودنا إلى الغوص في مسألة شائكة تتمثل في تحديد ما المقصود بمركز فكر استراتيجي، و هي ممارسة تجر عادة إلى مفهوم عقيم دون أية قيمة".² و بعد مرور ما يزيد عن عقد من الزمن منذ أن كتب جيمس تلك الكلمات فإن الجدل الفكري حول مراكز الفكر الإستراتيجي قد تطور من حيث المجال و التعقيد.³ و مع أن معظم المختصين يؤكدون بأن ما يسمى بمأزق التعريف أو معضلة التعريف Dilemma of Definition لم يسبق لها أن حلت حقا - ذلك أن محاولة التوافق على تعريف لما يمكن أن يكون مركز فكر استراتيجي و تحديد أهدافه الأساسية ستؤدي إلى إثارة تساؤلات أكثر من التوصل إلى إجابات شافية - فإن الهدف من هذا الفصل هو وصف مقارنة لدراسة مراكز الفكر الإستراتيجي تتجاوز أكثر الصعوبات الملحة المرتبطة بالمفهوم.

¹- Iztok Bojovic, " Think Tanks in The USA". Western Balkans Security Observer WBSO. N 12, January – March 2009, p 68.

²- Thomas Medvetz, " Think Tanks as an Emergent Field". The Social Science Research Council, October 2008, p1. Available on the web site:

http://www.ssrc.org/workspace/images/crm/new_publication_3/%7Ba2a2ba10-b135-de11-afac-001cc477ec70%7D.pdf.

³- Ibid, p 1.

و على الرغم من أن عبارة مركز فكر استراتيجي Think Tank كانت تستخدم في الأصل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى بيئة مغلقة و آمنة يجتمع فيها علماء الشؤون الدفاعية و المخططون العسكريون لمناقشة المسائل الإستراتيجية، فإن المصطلح نفسه ظل يستخدم منذ ذلك الحين لوصف أنواع مختلفة من المنظمات أو المعاهد التي تضم مجموعة من ألمع العقول و الكفاءات و التي تقوم بدراسات مفصلة لأبرز قضايا السياسة العامة.¹

إن صعوبة وضع تعريف بسيط لمراكز الفكر الإستراتيجي، تعود غالباً إلى غياب الإجماع حول طبيعة المعايير التي تشكل لنا في مجملها مركز فكر استراتيجي. و يوضح ذلك **جيمس ماغان James McGann** في جملة واحدة بقوله: " أعرف الواحد منها عندما أراه" I know one when I see one.²

إن صياغة بسيطة لهذا المفهوم، من شأنها أن تقدم الخطوة الأولى لتجاوز هذه المعضلة المفاهيمية التي تعترض الباحثين المهتمين بدراسة هذا النوع المعقد من المنظمات، سواء تعلق الأمر بهيكلها أو بنشاطاتها أو بدورها في الفضاء العام. و في هذا الإطار، يعتقد **توماس ميدفيتز Thomas Medvetz** أنه من الأهمية بمكان أن ندرك إدراكاً جيداً ما يتضمنه مصطلح مركز فكر استراتيجي أو Think Tank، فإذا ما اعتبرنا هذا النوع من المنظمات* نوعاً غير مختلف تماماً أو فريداً من نوعه، و لكن كجهاز

¹– See: James Allen Smith, The Idea Brokers: Think Tanks and The Rise of The New Policy Elite. New York: The Free Press, 1991, p 241. See also: Donald E. Abelson, A Capitol Idea: Think Tanks and U.S. Foreign Policy. Canada: McGill – Queen’s University Press, 2006, p 10.

²– دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة. ترجمة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007، ص 15. *– حسب قاموس أكسفورد الإنجليزي Oxford English Dictionary و قاموس ماري ويبستر Merriam – Webster’s Dictionary، فقد اكتسب المصطلح معنى منظمة Organization سنة 1959، لينشر بعدها في اللغة الإنجليزية. و يعود الفضل الكبير في تطور هذا المصطلح إلى مركز الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية Center for Advanced Study in the Behavioral Sciences –CASBS– في جامعة ستانفورد، و الذي أطلقت عليه تسمية مركز فكر استراتيجي باعتباره منظمة أبحاث كانت تتركز فيها الأدمغة و الكفاءات التقنية الأكثر بروزاً آنذاك.

مؤسساتي يجمع بين الأشكال المختلفة للسلطة المنحدرة من المؤسسات الجامعية و السياسية و الإعلامية و مؤسسات الأعمال التجارية، عندئذ يجب اعتبار مراكز الفكر الإستراتيجي ككيانات هجينة Hybrides Entities تشغل حيزا وسيطا في البنية الإجتماعية.¹

و قبل أن يظهر المفهوم بالمصطلحات التي نعرفها اليوم، عرف هذا النوع من المنظمات تحت مسميات عديدة أهمها بنوك الأدمغة Brains Banks، صناديق الأدمغة Brains Boxes،² مصانع الفكر Think Factories،³ ثم فرضت هذه المنظمات نفسها تحت اسم مراكز الفكر الإستراتيجي Think Tanks، حيث سجلت سنوات الخمسينيات من القرن الماضي أول تداول رسمي أكاديمي لهذا المصطلح. و خلال هذه الفترة أصبح ينظر إلى مراكز الفكر الإستراتيجي على أنها مستودعات للأفكار تقدم جملة من النصائح و الإستشارات للرد على المشاكل الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية للمجتمع الأمريكي.

إن الدراسات المتوفرة حول مراكز الفكر الإستراتيجي ما تزال أبعد من أن تحقق إجماعا في الآراء بشأن ما يمكن أن يكون مركز فكر استراتيجي، لكن قبل فحص التعاريف المختلفة التي قدمت لمراكز الفكر الإستراتيجي لتحديد القواسم المشتركة فيما بينها، تجدر الإشارة إلى ملاحظة أساسية و هي غياب ترجمة عربية مرضية للمصطلح Think Tanks، هذا الواقع يمكن تفسيره بالحقيقة التالية: عدم وجود هذا النوع من

¹ – Thomas Medvetz, " Vers une Théorie des Think Tanks Américains". Traduit de l'américain par: Renaud Crespin, Claire Braud et Yann Bérard. P 1. Disponible sur le site web:

<http://sociology.ucsd.edu/faculty/bio/documents/Medvetz.10.Terra.pdf>.

² – بدون مؤلف، " مراكز الدراسات الأمريكية و صناعة القرار". دراسات استراتيجية. سلسلة تصدر عن مكتب الأمانة العامة لحزب البعث العربي الإشتراكي، العدد 1، أكتوبر 2008، ص 14.

³ – Jiri Schneider, " Think Tanks in Visegrad Countries: From policy research to advocacy". Budapest: Center for Policy Studies, Central European University, 2002, p 6. Available on the web site:

<http://www.policy.hu/schneider/RPFinal.pdf>.

المنظمات في دولنا العربية. فضلا عن أن كل مصطلح هو وليد بيئته التي لها تقاليدنا التاريخية و تشكيلتها الخاصة من المشاكل و الإحتياجات السياسية، و مصطلح Think Tanks ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا في سياق خاص من الأطر السياسية و المؤسسية التي تختلف عن تلك القائمة في الدول الأخرى، و من هنا جاءت صعوبة ترجمة هذا المصطلح إلى الثقافات السياسية الأخرى.¹

و عموما، فقد ظهر توجهان² عند تعريب المصطلح Think Tanks من اللغة الإنجليزية التي تمثل لغة بيئته الأصلية التي ظهر فيها - إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية - و ذلك اعتمادا على طبيعة فهم مدلوله و مصدره في لغته الأصلية، حيث تمت استعارة المصطلح من الحقل العسكري، الذي شهد أول انطلاقة لعمل هذه المنظمات، و كان يطلق على الغرفة المحصنة التي تعقد فيها اجتماعات قيادات هيئة الأركان المشتركة في وزارة الدفاع الأمريكية Pentagon و تسمى Tank باعتبارها موقعا آمنا و محصنا ضد الضربات كالدبابة Tank، و معزولا عن الخارج عزلا إلكترونيا لحساسية المعلومات التي يتم تداولها فيه، كونها تتعلق بالخطط الإستراتيجية و إدارة و متابعة العمليات العسكرية الرئيسية للقوات المسلحة. و من هنا كان التوجه الأول عند تعريب المصطلح هو دبابات الفكر تعريبا لكلمة Tanks و استنادا إلى ركن الوصف الصوري للمكان الذي انحدر منه المصطلح، بينما نظر التوجه الآخر إلى الجانب الوظيفي للكيان و فضل استخدام تسمية مستودعات الفكر أو خزانات الفكر أو مراكز الفكر كترجمة حرفية لعبارة Think Tanks، على أساس أن العمل الرئيسي لهذه المنظمات هو إجراء البحوث و حفظ المعلومات و توفيرها عند الحاجة لدعم السياسات و عملية صنع القرار. و نفضل نحن استخدام عبارة مراكز الفكر الإستراتيجي في هذه

¹ - Pierre Lepetit, " Le rôle des Think Tanks". Ed. Notre Europe: Etudes et Recherches, p

2. Disponible sur le site web:

<http://www.notre-europe.eu/fileadmin/IMG/pdf/NotePLe-thinktanks.pdf>.

² - بسملة خليل نامق، " مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks و دورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة: النموذج الأمريكي". مجلة القادسية للقانون و العلوم السياسية. المجلد الثاني، العدد الثاني، ديسمبر 2009، ص ص 137 - 138.

الدراسة لترجمة هذا المصطلح، ذلك أن الرهان الأساسي لهذه المنظمات هو التحديد المبكر للقضايا الجديدة و الهامة التي ستواجه الدولة و العالم في المستقبل، و إدراكها كفرص أو تهديدات مستقبلية، من خلال تقديم تحليلات استراتيجية طويلة الأمد، و بالتالي لفت نظر صناع السياسة و عامة الناس إليها.

إن هذه الترجمة تعبر عن طبيعة هذه المنظمات التي تنتج المعرفة، أو على الأقل، تنقل المعلومات حول المشاكل الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية الكبرى. إذا على الحدود بين البحث النظري و الممارسة السياسية يولد مركز الفكر الإستراتيجي من إرادة التأثير على العملية السياسية حسب فهم ما للمصلحة العامة.¹

لقد حاول مختلف الباحثين، كل حسب طريقته، اقتراح تعريف لمراكز الفكر، قد يكون أحيانا تبسيطي جدا أو واسع جدا، لكنه مع ذلك يسعى لتحقيق الهدف نفسه، و هو محاولة وضع معايير من أجل حصر جميع أشكال مراكز الفكر الإستراتيجي التي تنشط اليوم عبر العالم، و هو ما يقودنا إلى التساؤل حول الخصائص الحاسمة في تعريف مراكز الفكر الإستراتيجي، و التي تميزها عن غيرها من المنظمات ضمن مجتمع صنع السياسة.

و عموما، هناك ثلاث عقبات رئيسية تحول عادة دون وضع تعريف واضح و دقيق لمراكز الفكر الإستراتيجي. بالنسبة لديان ستون **Diane Stone** و أندرو دينهام **Andrew Denham**، فإن العقبة الرئيسية تتمثل في الجانب الهيكلي لهذه المنظمات. فحسبهما، تختلف مراكز الفكر الإستراتيجي اختلافا كبيرا من حيث الحجم، و البنية أو الهيكل، و حقل الإختصاص، و مجال التأثير أو النفوذ،² و بالتالي، فإن تعريفا واحدا لا يمكنه أن يصف بدقة ما يمكن أن يشكل خصوصية مراكز الفكر الإستراتيجي.

¹– Daniel Béland, " Expertise et politique des retraites: L'influence des Think Tanks aux États – Unis". L'année de la régulation. Vol 4, 2000, p 253.

²– Diane Stone, " Introduction: Think Tanks, public advice and governance". In: Diane Stone, and Andrew Denham (eds), Think Tank Traditions: policy research and the politics of ideas. Manchester and New York: Manchester university press, 2004, p 2.

و مع ذلك، فإن دونالد أبلسون قد حل مأزق ستون و دينهام، من خلال تأكيده أنه بعد جهد جهيد لتحديد مفهوم مراكز الفكر الإستراتيجي، من الواضح أنه لا وجود لمراكز فكر استراتيجي نموذجية Typical Think Tanks¹، و أن إدراكنا لهذه الجزئية يخفف من القيود المرتبطة بمهمة وضع التعريف.

في الواقع، فإن المشكلة بالنسبة لأبلسون ليست في المتغيرات الهيكلية لمراكز الفكر الإستراتيجي، و إنما بالأحرى في دورها بوصفها منظمة غير حكومية، حيث يقول: " منذ أن عمدت بعض مراكز الفكر الإستراتيجي إلى الدفاع عن إيديولوجية خاصة بتبني وجهة نظر حزبية في أبحاثهم السياسية، و الجمع بين المناصرة السياسية و بحوث السياسة، فقد أصبح من الصعب بشكل متزايد التمييز بين مراكز الفكر الإستراتيجي و الأنواع الأخرى من المنظمات غير الحكومية، مثل جماعات المصالح Interest Groups التي تسعى أيضا للتأثير على القرارات المتعلقة بالسياسة العامة"².

و في هذه الحالات تحديدا، قد يحدث أن يصبح الحد الفاصل بين هذين النوعين من المنظمات رفيعا جدا، على اعتبار أنهما تستخدمان استراتيجيات متماثلة لإبلاغ اهتماماتهما إلى الحكومات. و مع ذلك، تبقى هناك بعض الإختلافات البارزة بين الإثنين مثل الجمهور المستهدف من طرف كل واحدة و الهدف من إنشاء المنظمة. و بداية، مع أن مراكز الفكر الإستراتيجي تسعى للوصول إلى أوسع قاعدة جماهيرية ممكنة، فإنها لا تتحدث نيابة عن فئة معينة كما تفعل جماعات المصالح. ثانيا، إن الهدف الرئيسي لمراكز الفكر الإستراتيجي هو تطوير بحوث تتعلق بالعلوم الإجتماعية، في حين أن جماعات المصالح تهدف إلى ضمان اتباع المسؤولين المنتخبين سياسات متسقة مع مصالحها. و أخيرا، لجماعات المصالح مطلق الحرية في دعم أو تمويل أي مرشح أو حزب سياسي يعبر عن أهدافها، في حين يحظر ذلك على مراكز الفكر الإستراتيجي

¹ - دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص 15.

² - نفس المرجع، ص 18.

بموجب القانون، مع الإحتفاظ بحقها في المشاركة بوسائل أخرى ذات قيمة، و منها مناقشة مختلف قضايا السياستين الداخلية و الخارجية مع صناع القرار.¹

أخيراً، تتصل العقبة الثالثة التي واجهها الباحثون بصعوبة حصر نشاطات مراكز الفكر الإستراتيجي التي تحتوي على تنوع من المؤسسات لها أشكال تنظيمية متباينة. فحسب **جيمس ألان سميث James Allen Smith** تستخدم مراكز الفكر الإستراتيجي لتحديد حدود نقاشاتنا العامة، حيث تظهر في مراحل مختلفة من دورة صنع السياسة لتسليط الضوء على كل السياسات التي يتم إعدادها. و بالنسبة لستروب تالبوت **Strobe Talbott** فإن دور مراكز الفكر الإستراتيجي في السياسة الأمريكية يتمثل في تزويد العاملين في الوسط السياسي بتحليلات و استنتاجات لاستخدامها كقاعدة لتطوير سياسات جديدة و لتعديل أو إنهاء العمل بسياسات قائمة.² و ينضم **جيمس ماكغان** إلى موقف **ستروب تالبوت** عندما يؤكد أن مراكز الفكر الإستراتيجي توفر لصناع القرار معلومات أساسية عن العالم و المجتمعات التي يحكمونها، و حول كيفية عمل السياسات الحالية و السياسات البديلة الممكنة، و كلفتها و عواقبها المحتملة.³

و تتقاسم مراكز الفكر الإستراتيجي، برغم تنوعها الهائل، مجموعة من الخصائص المشتركة، فهي منظمات مستقلة، غير ربحية، و غير حزبية منخرطة في دراسة و تحليل السياسة العامة.⁴ في الواقع، تتكون هذه المنظمات من مفكرين أحرار و تنشط بشكل مستقل عن الدولة، و جماعات المصالح، و المؤسسات و الشركات، و الأحزاب

¹ - نفس المرجع، ص ص 18 - 19.

² - Strobe Talbott, " The Brookings Institution: How a Think Tank Works". In: The role of Think Tanks in U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002, p 20.

³ - James G. McGann, " Think Tanks and The Transnationalization of foreign policy". In: The role of Think Tanks in U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002, p 13.

⁴ - Donald E. Abelson, and Christine M. Carberry, " Following Suit or Falling Behind? A Comparative Analysis of Think Tanks in Canada and the United States". Canadian Journal of Political Science. Vol 31, Number 3, September 1998, p p 529- 530.

السياسية. و بموجب هذه الخاصية، من المرجح أن تصدر مراكز الفكر الإستراتيجي أعمالاً محايدة و موضوعية إلى الحد الذي لا يطلب فيه من أعضاء هذه المنظمات غير الحكومية الخضوع لرغبات الحكومة أو غيرها من الجماعات الأخرى التي تنشط في الفضاء العام. و في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الإستقلالية هي مفهوم نسبي، فمراكز الفكر لا يجب أن تكون منفصلة تماماً عن صناعات السياسة، و إنما يتعين عليها أن تبقى على درجة من الارتباط مع الحكومة إذا ما أرادت أن تتجح في التأثير على عملية صنع السياسة العامة.¹ و بمعنى آخر، ضرورة إيجاد توازن دقيق في علاقة القوة بين الدولة و مراكز الفكر الإستراتيجي. و يمكن التمييز بين ثلاثة أبعاد أساسية لهذه الإستقلالية: قانونية، مالية و فكرية،² من أجل إنتاج بحوث موضوعية و دقيقة. كذلك نشير إلى أنها ذات هدف غير ربحي، و هذا يعني أنها لا تسعى إلى تحقيق الأرباح، فهي ليست شركات، بل على العكس من ذلك، حيث نجد أن أغلب مراكز الفكر الإستراتيجي في الولايات المتحدة مسجلة كمنظمات غير ربحية، و معفاة من الضرائب بموجب القوانين الضريبية، و هي تتأهل إلى وضع غير الربحية بوصفها هيئات تعليمية تتعهد برفع الوعي العام بحشد من قضايا السياسة.³ كما يجب أن تظل غير حزبية حتى تحصل على إعفاء ضريبي، فعلى الرغم من أن مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية بإمكانها اعتناق التوجه الإيديولوجي الذي تريده، و تقديم خبرتها لأي مرشح أو مسؤول سياسي راغب في الإستفادة من مشورتها، فإنها لا تستطيع المجاهرة بدعم أي حزب سياسي أو معارضته، أو تخصيص أكثر من النسبة المئوية المحددة قانونياً من موازنتها لكسب التأييد للحكومة، لأنها ملزمة، بموجب القانون، بعدم الإشتراك في أية أنشطة سياسية صراحة.⁴

¹– Hartwig Pautz, " Think Tanks in Scotland". 55th Political Studies Association Annual Conference, University of Leeds, 4– 7 April 2005, p 3. Available on the web site: <http://www.psa.ac.uk/journals/pdf/5/2005/Pautz.pdf>.

²– Ibid, p 3.

³– دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص 16.

⁴– نفس المرجع، ص ص 16- 17.

و مع أن الجزء الأخير من القرن العشرين شهد تعميم استعمال مصطلح Think Tanks تزامنا مع الزيادة المطردة و السريعة في عدد مراكز البحث المتخصصة في التخطيط و السياسات العامة، فإن استعمال الباحثين لهذا المصطلح ظل استعمالا وصفيا دون اقتراح تعريف من شأنه إزالة اللبس و الغموض المحيط بالمصطلح. ناهيك عن أن محاولات وضع تعريف لمراكز الفكر الإستراتيجي كانت تركز في أكثر الأحيان على فرضية مفادها أن مراكز الفكر الإستراتيجي تكون صنفا خاصا من المنظمات تتميز باستقلالية مؤسساتية بالنسبة للدول، الأسواق و الجامعات.¹ فعلى سبيل المثال، تعرفها موسوعة ستون **Stone Encyclopedia** على أنها منظمات تتمتع باستقلال ذاتي نسبيا و منخرطة في بحث و تحليل المشكلات المعاصرة بشكل مستقل عن الحكومات، الأحزاب السياسية و جماعات الضغط.² و جاء في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UNDP** سنة 2003 أنها "... منظمات تعمل على قاعدة دائمة و منتظمة في البحث و الدفاع عن أية قضية متعلقة بالسياسة العامة. إنها (مراكز الفكر الإستراتيجي) الجسر بين المعرفة و القوة في الديمقراطيات الحديثة.³ علما أن قاموس ماري ويبستر قد عرف مراكز الفكر الإستراتيجي بأنها معهد أو شركة أو مجموعة منظمة تقوم بإعداد البحوث البينية **Interdisciplinary Research**،⁴ أي التي تجمع بين اثنين أو أكثر من التخصصات العلمية في دراسة مشكلة ما. و حسب **جيمس ماكغان و كنيث ويفر Kent Weaver** يتعلق الأمر بمنظمات أبحاث سياسية غير ربحية، تتمتع باستقلالية تنظيمية

¹ – Thomas Medvetz, " Vers une Théorie des Think Tanks Américains". *Op.cit*, p 3.

² – Thomas Medvetz, " Think Tanks as an Emergent Field". *Op.cit*, p p 1– 2.

³ – Martin Thunert, " Organization/ Structure of Think Tanks". Heidelberg Center for American Studies, Heidelberg University, p 3. Available on the web site:

http://www.kas.de/wf/doc/kas_14157-544-1-30.pdf.

⁴ – William Elliott, Sarah Hicks, and Christy Finsel, " Think Tank Typologies: Which Typology Best Fits with the Mission and Core Values of NCAI Policy Research Center?". A Report Prepared for the NCAI Policy Research Center, November 2005, p 5. Available on the web site:

http://www.ncaiprc.org/pdf/Think_Tank_Report%20_main%20report_.pdf.

كبيرة عن الحكومة و عن المصالح المجتمعية مثل الشركات و جماعات المصالح و الأحزاب السياسية.¹ كما قدم أندرو ريتش **Andrew Rich** هو الآخر تعريفا لمراكز الفكر الإستراتيجي باعتبارها " منظمات مستقلة، غير حزبية، و غير ربحية، تنتج و تعتمد بشكل أساسي على الخبرة و الأفكار للحصول على الدعم و ممارسة التأثير على عملية صنع السياسة".² و في موضع آخر يعرف كل من ريتش و ويفر مراكز الفكر الإستراتيجي بأنها معاهد مستقلة للأبحاث، غير ربحية، تركز وقتها لمسائل السياسة العامة و تحليلها.³ و هو نفس ما ذهب إليه هامس **Hames** و فيزي **Feasey** اللذان اقترحا أن تعريفا واسعا للمصطلح يكون كما يلي: " مؤسسة لأبحاث السياسة العامة، غير ربحية، تتمتع باستقلالية مؤسساتية كبيرة".⁴ لكنهما يسلمان بالمقابل بأن هذا التعريف بالكاد يكشف الكثير عن طبيعة و خصائص هذه الكيانات.

ما يلاحظ على مجمل هذه التعاريف أنها بسيطة، و لا تحل المشكل الدلالي للمصطلح، و مع أن العناصر المذكورة صحيحة و تتناسب مع نوع معين من مراكز الفكر الإستراتيجي، إلا أنها تبقى ضيقة جدا لتستوعب التنوع الهائل ضمن مجتمع مراكز الفكر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه التعاريف من دون تعديلات كثيرة أن تتفق مع خصائص جماعات المصالح، و مراكز البحوث الجامعية، أو كل الجماعات الأخرى المكونة للمجتمع المدني، و الملزمة أيضا بتكوين و تحفيز الحلول البديلة من أجل تسيير

¹– R. Kent Weaver, and James G. McGann, " Think Tanks and Civil Societies in a time of change". In: Weaver and McGann (eds), Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for ideas and actions. New Brunswick: Transaction publishers, 2000, p 5. See also: Anonym, " The political Activity of Think Tanks: The case for mandatory contributor disclosure". Harvard law review. Vol 115, Number 5, Mars 2002, p 1502.

²– Andrew Rich, Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise. 1st ed, New York: Cambridge University Press, 2004, p 11.

³– Andrew Rich, and R. Kent Weaver, " Think Tanks in the U.S. media". The Harvard international journal of press/ politics. Vol 5, Number 4, Fall 2000, p 82.

⁴– Andrew Denham, and Mark Garnett, British Think Tanks and the Climate of Opinion. 1st ed, London: UCL press, 1998, p 7.

أفضل للشؤون العامة حسب فكرتها عن التقدم الإجتماعي، و هو ما يجعل الخصائص التي تميز كلا منها ضبابية على نحو متزايد. و من أجل ذلك، تصبح المقارنة بين مراكز الفكر الإستراتيجي و المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تتجز وظائف مشابهة مقبولة و مبررة تماما، لأنها تساعدنا على القيام بتحليل مؤسس و واضح لمفهوم مراكز الفكر الإستراتيجي، يقول **هوارد وبياردا Howard J. Wiarda** في معرض تعريفه لمراكز الفكر أنها " مراكز للبحث العلمي و التعليم، و لكنها ليست جامعات أو كليات، ليس لديها طلبة، و لكن يمكن أن يكون لديها طلبة متدربون، و هي لا تقدم مساقات دراسية، و لكنها تنظم العديد من ورشات العمل و التدريب و الملتقيات. و هي لا تحاول أن تقدم معرفة بسيطة أو سطحية في كل المجالات، و لكنها تركز بشكل معمق على قضايا أساسية في السياسات العامة. كما أن مراكز الفكر ليست مثل المؤسسات العلمية المانحة لأنها لا تقدم أو تعطي تمويلا للبحث العلمي، و إنما تبحث، بدلا عن ذلك، عن جذب التمويل لدراساتها من المؤسسات المانحة و غيرها من المصادر. و مراكز الفكر ليست شركات تجارية، بالرغم من أن لديها منتج **Product** و هو الأبحاث، و بالتالي فهي منظمات غير ربحية، أي لا تبغي الربح المالي. أيضا هي ليست مشابهة لجماعات المصالح، حيث أن هدفها الرئيس هو إجراء البحوث و الدراسات، و ليس الضغط و النفوذ، بالرغم من أن بعض مراكز الفكر تمارس ذلك أحيانا".¹ و بالنتيجة فإن مراكز الفكر حسب **جيمس ماكغان** الباحث الرئيسي في معهد أبحاث السياسة الخارجية، و مدير برنامج مراكز الفكر الإستراتيجي و المجتمعات المدنية **The Think Tanks and Civil Societies Program** هي " منظمات تقوم بإجراء الدراسات و الأبحاث الموجهة لصناع القرار، و التي قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية و الدولية، بهدف تمكين صناع القرار و المواطنين من صياغة قرارات مستنيرة حول قضايا السياسة العامة. و قد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، جهات حكومية، جماعات مصالح، شركات خاصة، أو قد تكون مراكز غير حكومية و مستقلة. و تعد هذه

¹ – Howard J. Wiarda, " The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy". American Foreign Policy Interests. Vol 30, Number 2, 2008, p 96.

المراكز في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين و مجتمع صناع السياسة العامة و اتخاذ القرار، و تهدف هذه المراكز عادة لخدمة المصالح العامة كونها جهات مستقلة تترجم نتائج الأبحاث و الدراسات بلغة مفهومة، و موثوقة و مفيدة و سهلة الوصول لصناع القرار و الرأي العام".¹

غير أن التعريف الذي يبدو، من وجهة نظرنا، الأكثر شمولا و الذي قررنا تبنيه في هذه الدراسة هو تعريف **ستيفن بوشيه Stephen Boucher** الذي يشترط توفر تسعة معايير، فمراكز الفكر الإستراتيجي، حسب، هي منظمات دائمة، متخصصة في إنتاج حلول للسياسة العامة، بفضل طاقم وظيفي متخصص مكرس و متفرغ للبحث، يؤمن ناتجا أصيلا من التفكير و التحليل و النصح، الموجه إلى الحكام و الرأي العام. فمراكز الفكر غير مكلفة بإنجاز مهام حكومية، و هي تسعى بشكل عام للإبقاء على استقلاليتها الفكرية، و عدم الإرتباط بمصالح محددة، ليس من مهامها الأساسية تكوين الطلبة أو منح شهادات أو درجات علمية، و أخيرا، فهي تطمح، صراحة أو ضمنا، للوصول إلى تصور معين للمصالح العام، خلافا للمنظمات ذات الأهداف التجارية و الربحية الصرفة.²

المطلب الثاني: تطور مراكز الفكر الإستراتيجي: منظور تاريخي

قبل استعراض الأنواع المختلفة من مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية، و خصائصها المؤسسية، فإنه من الأهمية بمكان تقديم لمحة مختصرة عن تطورها في الولايات المتحدة، إذ يؤكد **دونالد أبلسون و إفرت لندكويست Evert A. Lindquist** في دراستهما حول مراكز الفكر الإستراتيجي في أمريكا الشمالية **Think Tanks in**

¹– James G. McGann, Think Tanks and Policy Advice in the United States: Academics, Advisors and Advocates. 1st ed, New York: Routledge, 2007, p 11.

²– Stephen Boucher, " L'Europe et ses Think Tanks: un potentiel inaccompli – Une analyse des Think Tanks spécialistes de l'Europe au sein de l'Union européenne élargie". Ed. Notre Europe: Etudes et Recherches N° 35, Octobre 2004, p 4. Disponible sur le site web:

http://www.notre-europe.eu/uploads/tx_publication/etude35-fr_01.pdf.

North America أن هذه المنطقة من العالم شهدت ظهور هذه المنظمات لأول مرة، و استخدمت كمختبر طبيعي لإنشاء مختلف عائلات مراكز الفكر الإستراتيجي.¹

فتاريخيا، تم النظر إلى مراكز الفكر الإستراتيجي بصفتها تقليد أمريكي بامتياز، فمع مطلع القرن العشرين، كانت مراكز الفكر الإستراتيجي التي تجري البحوث و تقدم النصح حول مجموعة واسعة من القضايا المتصلة بالسياسة، ظاهرة تنظيمية تأسست في بادئ الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية، و بدرجة أقل في كندا و أوروبا الغربية. و قد حدثت طفرة حقيقية في عدد مراكز الفكر الإستراتيجي حول العالم ابتداء من السبعينيات، فحوالي ثلثي عدد المؤسسات القائمة حاليا قد تأسس بعد سنة 1970، كما أن أكثر من نصفها تأسس منذ سنة 1980، و انتشرت مراكز الفكر الإستراتيجي منذ ذلك التاريخ لتشمل مناطق في إفريقيا و آسيا الوسطى و أجزاء من جنوب شرق آسيا و أوروبا الشرقية،² و طبقا لمسح أجري مؤخرا لصالح برنامج مراكز الفكر الإستراتيجي و المجتمعات المدنية، يوجد على نطاق العالم نحو 6603 مركز فكر استراتيجي، منها 1823 تقع في الولايات المتحدة الأمريكية. و قد جاء هذا الإنتشار كنتيجة لمجموعة من العوامل:

1- ثورة الإتصالات و المعلومات، ففي هذا العالم الذي يزداد تعقيدا و ترابطا، فإن ما يواجه السياسيين و الرسميين الحكوميين، ليس غياب المعلومات، و إنما السيل العارم من المعلومات و الأوراق،³ إذ يجد صناع السياسة أنفسهم عادة محاصرين بمعلومات تفوق ما يستطيعون استخدامها.

¹- Donald E. Abelson, and Evert A. Lindquist, " Think Tanks in North America". In: R. Kent Weaver, and James G. McGann (eds), Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for ideas and actions. New Brunswick: Transaction publishers, 2000, p 37.

²- James G. McGann, and Erik C. Johnson, Comparative Think Tanks, Politics and Public Policy. Northampton: Edward Elgar publishing, 2005, p 11.

³- James G. McGann, " Think Tanks: The Global, Regional and National Dimensions". In: Andrew Rich, and Others, " Think Tanks in Policy Making: Do They Matter?". Briefing Paper. Special Issue, Shanghai: Friedrich Ebert Stiftung, September 2011, p 8. Available on the web site:

<http://library.fes.de/pdf-files/bueros/china/08564.pdf>.

- 2- ارتفاع موجة الديمقراطية، حيث انتقلت كثير من الدول نحو تطبيق المبادئ الأساسية للحكم الرشيد، و بالتالي تم بذل جهود ضخمة لإنهاء ما يمكن أن نطلق عليه احتكار الحكومات للمعلومات و الحلول.¹
- 3- إدراك معظم الحكومات للفرص و التحديات التي تفرضها ظاهرة العولمة، فالإستفادة من فرص العولمة و التعامل مع تحدياتها بحذر استلزم وجود مراكز الفكر الإستراتيجي كمنظمات للمشورة السياسية.²
- 4- مدى تعقيد المشاكل السياسية و طبيعتها التقنية مما جعل عملية صنع القرار أكثر صعوبة، و هو ما أدى إلى زيادة الطلب على المعلومات و التحاليل الموجزة و الدقيقة، فالمعلومات لم تعد قابلة للتحويل إلى سلطة في السياسة ما لم تأت في شكل صحيح، و في الوقت المناسب.

و يتفق الباحثون الذين درسوا نمو و تطور مراكز الفكر الإستراتيجي، بوجه عام، على أن هذه المنظمات ظهرت في صورتها الأولية البدائية قبل بداية القرن العشرين، لكنهم غير متفقين، مع الأسف، حول تاريخ إنشاء أول مركز فكر استراتيجي، حيث تذهب بعض الترشيحات إلى اعتبار المعهد الملكي للخدمات الإتحادية لدراسات الدفاع و الأمن Royal United Services Institute for Defense and Security Studies البريطاني الذي تأسس في لندن سنة 1831 بمبادرة من دوق ولينغتون Wellington أقدم مثال ضمن مجتمع مراكز الفكر،³ في حين تعتبر ترشيحات أخرى أن وقفية كارنيجي للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace التي تأسست سنة 1910 في الولايات المتحدة، هي التنظيم الأحق بصفة مركز فكر استراتيجي. و مع ذلك فإن الإتجاه السائد هو أن مراكز الفكر الإستراتيجي أدت لأول مرة المهام المعروفة

¹- James G. McGann, " The Global Go To Think Tanks" – The Think Tanks and Civil Societies Program. The World Annual Report 2007, Philadelphia: University of Pennsylvania, 2007, p 6. Available on the web site:

<http://www.fpri.org/research/thinktanks/mcgann.globalgotothinktanks.pdf>.

²- Ibid, p 6.

³- Iztok Bojovic, Op.cit, p 68.

اليوم في العقدين الأولين من القرن العشرين.¹ و لذلك اكتفى الباحثون بتحديد الأجيال أو الموجات الرئيسية الأربع لتطورها. ففي دراسته حول تطور مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية، قام ويفر بتعريف ثلاثة أنواع رئيسية لهذه المنظمات هي الجامعات بلا طلاب Universities without students، و متعهدو الحكومة Government contractors، و مراكز الفكر الإستراتيجي للمناصرة Advocacy think tanks،² و قد أضاف أبلسون فئة رابعة تشمل مراكز الفكر الإستراتيجي الإرثية Legacy - based think tanks.³

الموجة الأولى 1900 - 1945: ظهور مراكز الفكر الإستراتيجي كمعاهد أبحاث حول السياسة

ظهرت الموجة الرئيسية الأولى لمراكز الفكر الإستراتيجي المتعلقة بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة مع مطلع القرن العشرين، بصورة متوازية مع ارتقاء الولايات المتحدة إلى سدة زعامة العالم، خلال الحقبة التقدمية، و كجزء من حركة تستهدف الإحتراف في العمل الحكومي. و كانت رسالتها المعلنة، في معظمها، غير سياسية، و هي دفع عجلة المصلحة العامة عن طريق تزويد الرسميين الحكوميين بالنصائح السياسية النزيهة غير المتحيزة.⁴ فقد أدركت نخبة من الواهبين و المثقفين أهمية إنشاء مؤسسات تضم اقتصاديين و علماء سياسة و مؤرخين بارزين قادرين على حشد خبراتهم العلمية لمناقشة أهم قضايا المجتمع، انطلاقا من إيمانهم الراسخ بأن مراكز الفكر

¹ - Donald E. Abelson, " The Business of Ideas: The Think Tanks Industry in the USA". In: Diane Stone, and Andrew Denham (eds), Think Tank Traditions: policy research and the politics of ideas. Manchester and New York: Manchester university press, 2004, p 216- 217.

² - R. Kent Weaver, " The Changing World of Think Tanks". PS: Political Science and Politics. Vol 22, Number 3, September 1989, p 563.

³ - دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص 33.

⁴ - Steven Ekvich, " Les ONG et la politique étrangère des Etats - Unis". Géostratégiques. N° 16, Mai 2007, p 76.

الإستراتيجي يمكن أن تلعب دورا مهما في صنع السياسة، من خلال توفير بيئة للأكاديميين لا تلهيهم فيها مسؤوليات التدريس و التعليم، و إنما يركزون فيها على إنتاج البحوث ذات الصلة بالسياسة العامة. و تشمل الأمثلة الأولى لهذه المؤسسات و قفية كارنيجي للسلام الدولي، التي أنشأها بارون الحديد و الصلب أندرو كارنيجي **Andrew Carnegie** في مدينة بيتسبيرغ سنة 1910، و كانت أول مركز فكر مكرس فقط للسياسة الخارجية، و قد أنشئت لغرض التحقيق في أسباب الحروب و تشجيع الحلول السلمية للنزاعات، إذ أصبحت هذه المهام ملحة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى التي ولدت جدلا و نقاشا واسعين حول الدور العالمي المناسب للولايات المتحدة.¹ و معهد البحوث الحكومية Institute of Government Research، الذي أسسه رجل الأعمال الشهير في مدينة سانت لويس روبرت بروكينغز **Robert Brookings** سنة 1916، و قد اندمج لاحقا مع معهد الإقتصاد Institute of Economics و كلية روبرت بروكينغز العليا للإقتصاد و الحكم Robert Brookings Graduate School of Economics and Government Institution في عام 1927، و مؤسسة هوفر للحرب والثورة و السلام Hoover Institution on War, Revolution and Peace، و التي أنشأها الرئيس الراحل هيربرت هوفر **Herbert Hoover** سنة 1919، و المكتب القومي للبحوث الإقتصادية National Bureau of Economic Research سنة 1920،² و مجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations الذي تأسس سنة 1921 على يد رجال أعمال و مصرفيين و محامين و أكاديميين بارزين في نيويورك، مصممين على استمرار تعاطي الولايات المتحدة مع العالم. و قد حدث ذلك في أعقاب الحرب العالمية الأولى،

¹ – Richard N. Haass, " Think Tanks and U.S. Foreign Policy: A Policy – Maker's Perspective". In: The role of Think Tanks in U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002, p 5.

²– Donald E. Abelson, and Evert A. Lindquist, Op.cit, p 40.

عندما كان العديد من صناعات القرار يشجعون نظرة أكثر انعزالية في السياسة الأمريكية،¹ و يعتبر اليوم إحدى أكثر مؤسسات السياسة الخارجية التي تحظى بالإحترام عبر العالم. و في عام 1943 تم إنشاء معهد أمريكي إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة The American Interprise Institute for Public Policy Research، و هو مركز فكر محافظ يحظى باحترام كبير، ركز بمرور الزمن اهتماما كبيرا على تشكيلة واسعة من القضايا الخارجية.²

و قد تقاسمت مراكز الفكر الإستراتيجي التي أنشئت خلال العقود الأولى من القرن العشرين التزاما مشتركا بمناقشة أبرز قضايا السياستين الداخلية و الخارجية، بطريقة موضوعية، حيث صرح روبرت بروكينغز قائلا: " إن أساس جميع نشاطات بروكينغز هو الإعتقاد بضرورة وضع أطر دقيقة، صحيحة و متجردة للقضايا، و تقديم الأفكار دون إيديولوجيا".³ و على الرغم من أن الباحثين في مراكز الفكر الإستراتيجي قد قدموا، في بداية عهدها، المشورة لصانعي السياسة، و جاهدوا بخياراتهم السياسية في مناسبات عدة،* فإن هدفهم الأساسي لم يكن التأثير المباشر على القرارات السياسية، أو فرض أجندات سياسية و إيديولوجية معينة، و إنما إعلام صانعي السياسة و الجمهور بالعواقب المحتملة لاتباع خيارات معينة في السياستين الداخلية و الخارجية. و باختصار، المساعدة

¹– Amy Coughenour Betancourt, " A National Dialogue on Establishing a Think Tank: The Case of Honduras". In: The role of Think Tanks in U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002, p 36.

²– Donald E. Abelson, " Think Tanks and U.S. Foreign Policy: An Historical Perspective". In: The role of Think Tanks in U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002, p 10.

³– Strobe Talbott, Op.cit, p 19.

*- في عام 1920، شارك بعض الباحثين من معهد البحوث الحكومية في حملة ضغط لإقناع الحكومة الفيدرالية بتبني نظام للموازنة القومية، و كانت النتيجة إجازة قانون الموازنة و المحاسبة لعام 1921. و منذ ذلك الحين، أصبحت مؤسسة بروكينغز تتصدر الكثير من مناظرات السياسة الرئيسية.

على تحسين و عقلنة عملية صنع القرار الحكومي.¹ و قد أطلق ويفر على مراكز الفكر التي ارتبطت بهذه الموجة الأولى اسم **الجامعات بلا طلاب**، لأنها تضم عشرات الأكاديميين المكلفين بإعداد دراسات علمية حول قضايا المجتمع السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية الأكثر إلحاحاً، و إيصالها حصراً إلى صناع السياسة، دون تولي القيام بمسؤوليات تدريسية أو إدارية، و تعتبر الدراسات المطولة بحجم الكتب هي المنتج البحثي الأساسي لهذه المنظمات التي تحصل على تمويلها عادة من القطاع الخاص و المؤسسات و الشركات و الأفراد.²

الموجة الثانية 1946 - 1970: توسع الدولة الفيدرالية و ظهور المتعاقدين مع

الحكومة

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الحاجة إلى النصائح المستقلة حول السياسة الخارجية بالنسبة لصانعي السياسة الأمريكية أكثر إلحاحاً، و خاصة لمواجهة التحديات الجديدة التي ورثوها بعدما اضطلعت الولايات المتحدة بمسؤولياتها العالمية كمدافع عن العالم الحر في ظل نسق دولي ثنائي القطب. فالإعتماد على الخبرات التي توفرها مراكز الفكر الإستراتيجي المستقلة، من خلال إعداد بحوث إستراتيجية متوسطة و طويلة الأمد، من شأنه أن يساهم في تطوير سياسات قومية متماسكة و متناسقة و سليمة، بدلا من الإعتماد على البيروقراطيين المنهمكين في أعمال مكتبية يومية، و الذين قد يكونون أكثر عرضة للتأثر بالمصالح الحزبية.³

و قد شهدت هذه الموجة بروز وزارة الدفاع الأمريكية باعتبارها العميل الرئيسي لمراكز الفكر الإستراتيجي، حيث خصصت الحكومة الأمريكية موارد ضخمة للعلماء و الباحثين في مجال الدفاع، و هنا ولدت عام 1948 فكرة إنشاء مؤسسة راند RAND

¹– Donald E. Abelson, " The Business of Ideas: The Think Tanks Industry in the USA".
Op.cit, p 217.

²– R. Kent Weaver, Op.cit, p 564.

³– دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص 42.

*Corporation بتمويل من سلاح الطيران لتكون أبرز متعهد حكومي، و أطلقت دراسات رائدة في سياسات الدفاع الأمريكية، باستخدام نظرية الألعاب و المحاكاة في وضع الخطط الحربية و القيام بالمساومات الإستراتيجية، بهدف إيجاد أحسن مخطط دفاعي أمريكي لمواجهة أية هجمات محتملة. كما سجلت هذه الحقبة ظهور العديد من مراكز الفكر الإستراتيجي التي ساعدت على سد الفراغ لدى مجتمع الأبحاث المختص بالسياسة الخارجية، على غرار معهد هدسون Hudson Institute سنة 1961، و المعهد الحضري Urban Institute سنة 1968، و مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية Center for Strategic and International Studies سنة 1962، و معهد دراسات السياسة Institute for Policy Studies سنة 1963. و لا يتميز متعهدو الحكومة عن الجامعات بلا طلاب بنوع البحوث التي يعدونها، و إنما يستمدون اختلافهم من عميلهم الرئيسي و مصادر تمويلهم التي تنبثق في الغالب من بحوث عقدية مع الإدارات و الوكالات الحكومية.¹

الموجة الثالثة 1971 - 1989: صعود مراكز الفكر الإستراتيجي للمناصرة

و تسييس الخبرة

منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين، بدأت موجة جديدة من مراكز الفكر الإستراتيجي تظهر في الولايات المتحدة الأمريكية، مغيرة بشكل أساسي طبيعة و دور هذه المنظمات، فما يميز هذه الموجة عن سابقتها، ليس رغبتها في دراسة قضايا السياسة العامة، و إنما تصميمها العميق على تسويق أفكارها لدى مختلف الجماهير المستهدفة، و بدلا من التفكير و التعبير عن آراء حول قضايا السياسة المهمة من رفاهية مكاتبها المتراسة الكتب، أدرك مؤسسو مراكز الفكر الإستراتيجي للمناصرة أهمية انخراطهم

*- راند RAND هي اختصار لعبارة بحث و تطوير Research and Development.

¹- R. Kent Weaver, Op.cit, p 566.

بأنفسهم في الحلبة السياسية،¹ في محاولة للتأثير على صانعي السياسة و الجماهير و وسائل الإعلام بأكبر فعالية، و من ثمة مراقبة أفكارهم و هي تترجم إلى قرارات سياسية محددة.

و تعتبر مؤسسة هريتيديج Heritage Foundation التي تأسست سنة 1973، نموذجا أصيلا لمراكز الفكر الإستراتيجي للمناصرة، حيث عملت على إلغاء الحدود الفاصلة بين بحوث السياسة و المناصرة السياسية، من خلال تبني أجنداث سياسية موجهة إيديولوجيا، فنشاطها أقرب إلى التطبيع الفكري، إذ تقوم هذه المنظمات بتقديم توصيات و تحليلات تتبع توجهات إيديولوجية و محاور برهانية دقيقة معدة سلفا، لأن رهانها الأساسي يتمثل في كسب حرب الأفكار، أكثر من البحث عن أفضل السياسات المتبعة بطريقة عشوائية.² و في هذا الإطار يقول إدوين فولنر Edwin Feulner رئيس المؤسسة: " دورنا هو، أولا، محاولة التأثير على مجتمع السياسة العامة بواشنطن... و بوجه أكثر تحديدا، الكونغرس، و ثانيا على الجهاز التنفيذي، و ثالثا على وسائل الإعلام الإخبارية القومية".³ و لتحقيق هذا الهدف تخصصت مؤسسة هريتيديج في بحوث السياسة السريعة الإستجابة،* كبديل للدراسات المطولة بحجم الكتب، إدراكا منها أن صانعي السياسة نادرا ما يكون لديهم متسع من الوقت للتمحيص في دراسة من مئات

¹– George Fetherling, " Tanked: Canadian Think Tanks and The Daily Press". A report prepared for the Sheldon Chumir Foundation for Ethics in Leadership, June 2007, p p 6–7. Available on the web site:

http://www.chumirethicsfoundation.ca/files/pdf/CanadianThinkTanksAndTheDailyPress_Fetherling_062008.pdf.

²– Amélie Bas, " Think Tanks et Politique Etrangère Américaine: Le Cas des Décisions Stratégique en Irak". Revue Européenne D'études Militaires. Vol 1, Numéro 2, Hiver – Printemps 2011, p p 4– 5.

³– Donald E. Abelson, " The Business of Ideas: The Think Tanks Industry in the USA". Op.cit, p 220.

*- تركز بحوث السياسة السريعة الإستجابة على تزويد أعضاء الكونغرس و الجهاز التنفيذي بتقارير دقيقة و موجزة من صفحة إلى صفحتين تسلّم باليد حول قضايا رئيسية ذات صلة بالسياستين الداخلية و الخارجية.

الصفحات.¹ كما ركزت على أهمية تسويق أفكارها عبر وسائل الإعلام، ذلك أن تسويق الأفكار قد يكون أحيانا أكثر أهمية من إنتاجها، و في هذا الإطار يقول فيليب تروك **Philip Truluck**، نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة هريتيدج: " من المؤكد أننا ننفق الكثير من المال على تسويق أفكارنا مثلما ننفق على البحوث. إننا نحافظ على توازن هاتين المهمتين، لأننا نؤمن بأن العملية لا تنتهي حينما تنشر دراسة أو بحث... و يتمثل هدفنا في تغيير السياسة العامة، و ليس مجرد التعليق عليها، و لذلك يتعين علينا أن نعطي التسويق دورا رئيسيا في مجمل رسالتنا. إننا لا نستطيع أن نصدر دراسة فقط و نأمل أن تصل إلى أيدي الناس المناسبين".²

و نظرا للدور المؤثر الذي لعبته مؤسسة هريتيدج، تواصل إنشاء العشرات من مراكز الفكر الإستراتيجي للمناصرة، و ضمت معهد روكفورد Rockford Institute الذي تأسس سنة 1976، و معهد كاتو Cato Institute عام 1977، و معهد السياسة الإقتصادية Economic Policy Institute عام 1986، و كلها رحبت بالفرص السانحة للتأثير على اتجاه و مضمون السياسة الخارجية في واشنطن.

الموجة الرابعة 1990 - 1998: ظهور مراكز الفكر الإستراتيجي الإرثية

استمرت مراكز الفكر الإستراتيجي في الظهور في الولايات المتحدة خلال تسعينيات القرن العشرين، و إن كان ذلك بخطى أكثر بطئا مما حدث في العقدين السابقين. و تمثل **مراكز الفكر الإستراتيجي الإرثية** أحدث موجة ظهرت لدى مجتمع صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، و هي مؤسسات أنشأها قادة سياسيون أو مناصروهم، من أجل ترك أثر دائم لهم في السياستين الداخلية و الخارجية، و مواصلة طرح معتقداتهم

¹ - Martin Thunert, " Conservative Think Tanks in the United States and Canada". In: Rainer - Olaf Schultze, Roland Sturm, and Dagmar Eberle (eds), Conservative Parties and Right - Wing Politics in North America: Reaping the Benefits of an Ideological Victory?. Opladen, Germany: Leske and Budrich, 2003, p p 229- 254.

² - دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص 59.

السياسية و الإيديولوجية بعد ترك مناصبهم.¹ و من أمثلتها مركز كارتر * Carter Center الذي تأسس سنة 1982 في مدينة أطلنطا، و مركز نيكسون للسلام و الحرية** Nixon Center for Peace and Freedom سنة 1994 في واشنطن العاصمة.

و تهتم هذه المؤسسات في برامجها البحثية بإنتاج أفكار و تطويرها، أو على الأقل إعادة تقديمها للمساعدة في تعزيز تراث مؤسسيها و إضفاء مصداقية فكرية عليه، من خلال إنتاج تشكيلة واسعة من المطبوعات، و تنظيم الحلقات الدراسية، و ورش العمل، و إجراء الأبحاث في عدد من الميادين السياسية. و مع ذلك، فإن مراكز الفكر الإستراتيجي الإرثية لا تتقاسم هذا الإلتزام ذاته، فبعضها لم تلتزم بترويج تراث مؤسسيها و بدت أكثر اهتماما بالمشاركة في المناصرة السياسية، و منها مؤسسة التقدم و الحرية Empower America اللذان تأسسا سنة 1993.²

إن كل موجة من الموجات السابقة قد امتلكت خصائص تعريفية معينة، و هذه الخصائص هي التي تحدد الجيل الجديد من مراكز الفكر الإستراتيجي، و مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن كل موجة جديدة لم تحل محل سابقتها أو تلغيها، و لكنها أضافت إليها رقعا جديدة.³ و باختصار، فإن مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية أنشئت في ظروف مختلفة و لأهداف متباينة، إلا أنها تجمع على أهمية تبني الإستراتيجيات الأكثر فعالية لإيصال أفكارها إلى صناعات السياسة.

¹ - نفس المرجع، ص 33.

* - نسبة إلى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter.

** - نسبة إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon.

² - نفس المرجع، ص 51.

³ - Donald E. Abelson, " Any Ideas? Think Tanks and Policy Analysis in Canada". In: Laurent Dobuzinskis, Michael Howlett, and David Laycock (eds), Policy Analysis in Canada: The State of the Art. Canada: University of Toronto Press Incorporated, 2007, p 562.

المبحث الثاني: مراكز الفكر الإستراتيجي و علاقتها التفاعلية بمنظومة اتخاذ

القرار

تتقاسم مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية الرغبة المشتركة في التأثير على السياسة العامة، غير أن تحديد الكيفية و الظروف التي تعمل في ظلها لتحقيق هذا الهدف يعتمد في نهاية المطاف على تشكيلة واسعة من العوامل الداخلية و الخارجية. و طبقا لدراسة حديثة قام بها The Public Policy Research Industry في الولايات المتحدة، يؤكد **جيمس ماكغان** أن معاهد السياسة أو مراكز الفكر الإستراتيجي كما تشير التسمية الإصطلاحية لهذه المؤسسات، هي ظاهرة القرن العشرين، و هي فريدة من نوعها في نواح كثيرة في الولايات المتحدة.¹ و يضيف **أبلسون** أن " الخصائص المميزة لمراكز الفكر الإستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية لا تنحصر في حجمها أو في حجم التمويل الكبير المتوافر لبعض المؤسسات...، و إنما ما يجعل مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية متميزة عن غيرها، إلى جانب كثرة عددها، هو المدى الذي وصلت إليه في المشاركة النشطة في المراحل المختلفة لدورة صنع السياسة".² و يفهم من هذه الملاحظة ضمنا أن مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية تلعب دورا أكثر أهمية فيما يتعلق بعملية صنع السياسة مقارنة بنظيراتها في الدول الأخرى.

المطلب الأول: البنية المؤسسية كحافز لمراكز الفكر الإستراتيجي

من الصعب الإقتراب من دراسة دور مراكز الفكر الإستراتيجي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية دون إلقاء نظرة على البيئة المؤسسية التي تؤدي فيها هذه المنظمات وظائفها.

¹ – James G. McGann, " Academics to Ideologues: A Brief History of the Public Policy Research Industry". PS: Political Science and Politics. Vol 25, Number 4, December 1992, p 733.

² – Donald E. Abelson, " Do Think Tanks Matter? Opportunities, Constraints and Incentives for Think Tanks in Canada and the United States". Global Society. Vol 14, Number 2, 2000, p 213.

يتميز النظام السياسي الأمريكي بقدر عال من اللامركزية (الفيدرالية)، و التفكك (توازن السلطات). فمن جهة، تهدف الفيدرالية كنظام لتفويض السلطة إلى الحفاظ على سيادة الدول المشكلة للإتحاد، مع ضمان وجود سلطة مركزية مشروعة استنادا إلى نظرية التمثيل كما ورد في الأوراق الفيدرالية Federalist Papers. و من جهة أخرى، فإن توازن السلطات هو إجراء ليبرالي يعمل على منع قيام دولة استبدادية. غير أن توازن السلطات لا يعني بأي حال من الأحوال الفصل الجامد أو المطلق، و لكنه يقر بنوع من التداخل أو التعاون المتبادل بين السلطات التشريعية، التنفيذية، و القضائية على المستوى الفيدرالي.¹

إن هاتين الخاصيتين العامتين للنظام السياسي الأمريكي لا تفسران انتشار و توسع نفوذ مراكز الفكر الإستراتيجي للتأثير على مضمون السياسة و مخرجاتها فحسب، و لكنهما ضاعفتا من طلبات الحصول على الخبرة بطريقة أو بأخرى.² ففي ظل حكومة تقوم على فروع منفصلة تتقاسم السلطة السياسية، فإن التنافس بين هذه الفروع سوف يكون سمة كل السياسات، و لهذا تجد مراكز الفكر الإستراتيجي فرصا مهمة لاكتساب منافذ إلى السلطة. فعلى سبيل المثال، يضم الكونغرس وحده 535 مسؤولا منتخبا، فضلا عن عشرات الموظفين و مساعدي اللجان الذين يمكن لمراكز الفكر الإستراتيجي الإتصال بهم لدراسة أفكارها عن السياسات.

و يوفر المكتب التنفيذي للرئيس، بما يشمل من وكالات مهمة تقدم الإستشارات للرئيس، كمجلس الأمن القومي، و مكتب الإدارة و الموازنة، و غيرها، لمراكز الفكر الإستراتيجي المزيد من الفرص للتأثير على السياسة. فعلى عكس الديمقراطيات البرلمانية على سبيل المثال، أين يكون دوران قليل جدا لكبار مسؤولي الخدمة المدنية، فإن الإدارة الأمريكية تتميز بنفاديتها النسبية اتجاه مراكز الفكر الإستراتيجي، بفعل وجود ظاهرة الباب الدوار The Revolving Door التي تسهل حركة خبراء السياسة من و إلى الإدارات و الوكالات الحكومية، فقد جرت العادة أن يعين الرؤساء الأمريكيون خبراء من مراكز

¹– Daniel Béland, Op.cit, p 254.

²– Ibid, p 254.

الفكر الإستراتيجي لشغل عدد من المناصب العليا على مستوى المجالس الإستشارية و الوكالات التنفيذية.

كما يوفر النظام الحزبي الأمريكي لمراكز الفكر الإستراتيجي شروطا مؤسسية ملائمة من أجل ترويج قيمها و التأثير في شكل السياسة العامة، فالولايات المتحدة الأمريكية لها نظام حزبي ضعيف يتمتع فيه أعضاء الكونغرس بحرية التصويت، فهم غير مقيدون بالوحدة الحزبية، ذلك أن الحزبان السياسيان الرئيسيان في الولايات المتحدة يضمنان في الأساس تحالفات مصالح غير متجانسة، الأمر الذي يجعل التماسك الحزبي قضية إشكالية. و بشكل أكثر تحديدا، فإن غياب الإنضباط الحزبي يمنح هامشا من المناورة لأعضاء الكونغرس، و يشجعهم على الإرتباط بكثافة بخبراء مراكز فكر إستراتيجي معينة، مما يمنحهم فرصا استثنائية لتبادل أفكارهم مع المسؤولين المنتخبين، فخلافا للديمقراطيات البرلمانية مثل كندا و بريطانيا العظمى التي تسود فيها مبادئ وحدة الأحزاب القوية، فإن أعضاء الكونغرس الأمريكي أحرار في التماس التوصيات السياسية الصادرة عن مراكز الفكر الإستراتيجي و غيرها من المنظمات غير الحكومية، و أخذها بعين الإعتبار، دون القلق من أن هذا الإتجاه قد يتحرك بطريقة ما لإضعاف التماسك الحزبي أو تقويضه.¹ و يتم تقويم أفكار مراكز الفكر الإستراتيجي على أساس جدارتها الخاصة، و ليس من منطلق تناغمها مع مصالح الأحزاب و سياساتها، أي أن هناك استعداد شبه فطري لأخذ الأفكار الجيدة من أي مصدر.

و نظرا لأن أعضاء الكونغرس الأمريكي، و خلافا لنظرائهم في البوندستاغ الألماني، ليست لديهم فرصة الإعتماد على مراكز الفكر الإستراتيجي ذات الأساس الحزبي لتزويدهم بالمشورة السياسية،* فإنهم مجبرين على اللجوء إلى المجتمع البحثي

¹ - Donald E. Abelson, A Capitol Idea: Think Tanks and U.S. Foreign Policy. Op.cit, p 6.

*- لقد أنشأت الأحزاب السياسية الألمانية مراكز الفكر الإستراتيجي الخاصة بها، لإجراء البحوث و التحليلات على حشد من القضايا الهامة المتصلة بالسياسة، و هو ما لم تفعله الأحزاب السياسية الأمريكية، فهناك قلة فقط من معاهد البحوث التابعة للكونغرس، و تشمل هيئة البحوث التابعة للكونغرس و مكتب المحاسبة العامة، و التي يمكن لأعضاء الكونغرس العودة إليها طلبا للمعلومات. و مع ذلك، لا يمكن أن نتوقع من هذه الهيئات توفير بحوث ذات صلة بالسياسة في الوقت المناسب على غرار ما تفعله معظم مراكز الفكر الإستراتيجي.

الخارجي للحصول على الخبرة، و نظرا لقيود الزمن المفروضة على أعضاء الكونغرس، و حقيقة أن عددا محدودا منهم فقط يملك فهما مفصلا لمختلف القضايا السياسية التي يجري التصويت عليها، فإن ذلك يشكل حافزا قويا للإستماع إلى مراكز الفكر الإستراتيجي و الحرص على تبادل المعارف و الخبرات معها، و العمل بتوصياتها السياسية.¹

و بالمقابل، تشكل حملات انتخابات الرئاسة الأمريكية و فترات انتقال الحكم مناسبات مثالية لرسم برامج عمل للسياستين الداخلية و الخارجية، إذ أصبح من الشائع بالنسبة إلى مرشحي الرئاسة، خاصة أولئك الذين تنقصهم الخبرة في السياسة الفيدرالية، أو الذين يفتقرون إليها تماما، أن ينشئوا روابط وثيقة مع أكثر مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية تميزا، ذلك أن إطلاق حملة رئاسية ناجحة يتطلب تيارا ثابتا من أفكار السياسة التي يستطيع المرشحون تقاسمها مع الجمهور الأمريكي، بقدر الحاجة إلى التدفق النقدي الكافي. و بالمقابل، تسعى مراكز الفكر الإستراتيجي للعثور على مرشحين يمكن أن يساعدوا في ترجمة أفكارها إلى قرارات سياسية Policy Decisions ملموسة، عبر تسويق ذخيرتها الفكرية لدى مرشحي الرئاسة و الإدارات الجديدة و الرأي العام.

و يقر كل من مرشحي الرئاسة و مراكز الفكر الإستراتيجي التي تقدم لهم النصح و المشورة بالفوائد الهائلة التي يمكن أن تجني من هذه الشراكة الناجحة، و لذلك، لم يكن مدهشا خلال الحملة الإنتخابية الرئاسية لعام 2000 أن تقوم مجموعة منتقاة من الباحثين و محلي السياسة في مؤسسة هوفر، و معهد أميركان إنتربرايز، و مؤسسة هريتيديج، و مؤسسة بروكينغز، و غيرها، بمناقشة العديد من أفكار السياسة العامة مع جورج بوش **George Bush**، مرشح الحزب الجمهوري للرئاسة الأمريكية، امتدت من الضرائب إلى الرفاهية و الشؤون الخارجية. و قبل ذلك بعشرين عاما، و خلال انتخابات عام 1980، كان **مارتن أندرسون Martin Anderson** و **ريتشارد ألان Richard Allen** مسؤولين عن تنظيم ما يقارب خمسين فريق عمل في مجالي السياستين الداخلية و الخارجية قدمت الإستشارات للحاكم **رونالد ريغان Ronald Reagan** في كوكبة من

¹– Ibid, p 6.

القضايا السياسية. أما سلفه **جيمي كارتر**، فقد عمل بشكل وثيق مع المفوضية الثلاثية The Trilateral Commission، و استمع **بيل كلينتون Bill Clinton** باهتمام لمعهد السياسة التقدمية The Progressive Policy Institute، و المثال الأكثر شهرة هو أن **فرانكلين روزفلت** استدعى أفضل الأساتذة من أعرق الجامعات الأمريكية، و خاصة جامعة كولومبيا، بهدف تشكيل ثقة الدماغ Brain Trust، و التخطيط لمزيد من الإصلاحات التي عرفت باسم العهد الجديد New Deal.¹

المطلب الثاني: مصادر التمويل كعائق لمراكز الفكر الإستراتيجي

قد تساهم الاختلافات في البنى السياسية أو الهياكل المؤسسية جزئيا في تفسير أسباب اضطلاع مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية بدور أكثر فعالية في عملية صنع السياسة مقارنة بنظيراتها في الدول الأخرى، و لكنها تبدو عاجزة عن تفسير أسباب تنامي نفوذ بعض مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية على حساب أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.² و يمكن تطوير تفسيرات مهمة لتباين درجة نفوذ مراكز الفكر الإستراتيجي في عملية صنع السياسة بالنظر إلى أولوياتها و مواردها و استراتيجياتها. ذلك أن قدرة مراكز الفكر الإستراتيجي على تأسيس حضور قوي و إدامته في أوساط صنع السياسة من خلال تسويق أفكارها بفعالية، أو عجزها عن ذلك، تتوقف بدرجة كبيرة على الكيفية التي تعرف بها رسالتها، و المديرين الذين يتولون قيادتها، و المصادر المتوافرة لديها، و أنواع الإستراتيجيات التي توظفها لتحقيق أهدافها المعلنة بقدر ارتباطها بالبيئة السياسية التي تعمل ضمنها. بل ربما يكون حجم التمويل لديها و نوعية موظفيها

¹ – Yahya El Yahyaoui, " Think Tanks, Intelligence Politique et Veille Stratégique". Communication pour le Colloque International " Analyse Stratégique, Think Tanks et Gouvernance Démocratique Globale au Maghreb". Centre des Etudes Stratégiques et de Gouvernance, Université Mohamed V, Rabat – Soussi, Rabat 25- 26 Mars 2010, p 10. Disponible sur le site web:

http://www.elyahyaoui.org/elyahyaoui_think_tanks.pdf.

² – دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص 23.

أكثر أهمية في تحديد درجة تأثيرها.¹ و بعبارة أخرى، فإن بنية النظام السياسي قد تقيد جهود مراكز الفكر الإستراتيجي للتأثير على السياسة العامة أو تسهل عملها، من خلال التحكم في أنواع الإستراتيجيات التي تستخدمها لنقل أفكارها إلى صناع القرار بفعالية، غير أن هذا العامل منفردا لا يمكن أن يفسر نجاحها أو فشلها. و لهذا كان من المهم جدا التقصي حول مصادر مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية في تمويل نشاطاتها.

و تعتبر مسألة التمويل العامل الحاسم في أي نقاش حول دور مراكز الفكر الإستراتيجي، إذ تتوقف عليه مصداقيتها الفكرية و قدرتها على إظهار الفكر الحر.²

و تعتمد مراكز الفكر الإستراتيجي على تشكيلة واسعة من آليات التمويل، بما في ذلك الإعتمادات المالية الحكومية التي غالبا ما تأخذ شكل عقود محددة، و الهبات أو تبرعات القطاع الخاص، فضلا عن الرسوم من التعليم العالي، و اشتراكات الأعضاء، و عقود الأبحاث، و مبيعات المطبوعات و الخدمات، و رسوم المشاركة في المؤتمرات، و برامج التدريب و المساعدة التقنية، أي أنها تحصل إيراداتها من ريع مجمل ما تقوم به من استشارات أو دراسات، و خدمات مدفوعة الثمن لزيائن في الحكومة أو في القطاع الخاص،³ و مثال ذلك مؤسسة راند. و هناك قلة من مراكز الفكر الإستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية يتم تأمين تمويلها الأساسي عبر الوقييات Endowments، و بالتالي فهي لا تقبل إلا القليل من التمويل الحكومي أو لا تقبل شيئا منه، و تتضمن وقيية كارنيجي للسلام الدولي، و مؤسسة بروكينغز و غيرهما. و يفيد نموذج الوقف بأن

¹ - نفس المرجع، ص 85.

² - Magued Osman, and Nesreen El Molla, " The Politics of Independence: Can Government Think Tanks Act Independently?". A paper presented at the International Conference on " The Role of Think Tanks in Developing Countries: Challenges and Solutions". The Information and Decision Support Center, Cairo, January 2009, p 7. Available on the web site:

<http://www.idsc.gov.eg/upload/Biography/the%20politics%20of%20independence.pdf>.

³ - Tanguy Struye De Swielande, La Politique Etrangère de L'administration Bush: Analyse de la prise de décision. Bruxelles: Editions Scientifiques Internationales, 2007, p 70.

التمويل الأساسي لمراكز الفكر الإستراتيجي يستمد من العوائد السنوية التي حققها مستفيدوا الوقف، و قد أثبت هذا النموذج فعاليته في العديد من الحالات في ضمان نوع من الإستقرار المالي طويل الأمد، فضلا عن الحفاظ على الإستقلالية الفكرية لمراكز الفكر الإستراتيجي.¹ بينما يعتمد القليل من مراكز الفكر الإستراتيجي بصورة شبه كاملة على التمويل الحكومي، مثل معهد الولايات المتحدة للسلام The U.S. Institute of Peace الذي أنشأه الكونغرس الأمريكي سنة 1984، و هو الذي يقرر ما يقدم له من دعم مالي بموجب موازنة خاصة يقرها الكونغرس نفسه.²

و بالنسبة لمعظم مراكز الفكر الإستراتيجي، فإن ضمان الأمن المالي و الإستقلالية مرتبطان بتنوع مصادر التمويل لتشمل بالإضافة إلى التمويل الحكومي، تمويل القطاع الخاص و الجمهور و المؤسسات،³ أي تجنب الإعتماد على مصدر وحيد لتأمين الموارد المالية الكافية للدخل، ذلك أن مراكز الفكر الإستراتيجي التي تحصل على تمويلها من مصدر وحيد فقط، تحف أمنها المالي العديد من المخاطر، لأن هذا المصدر معرض للنضوب بصفة مستمرة، فبمجرد قيام أحد المانحين بتعديل أولوياته، تواجه مراكز الفكر الإستراتيجي قلة في التمويل أو تصبح بدون تمويل، مما يضعها في موضع ضعف شديد، الأمر الذي يؤدي في أغلب الحالات إلى توقفها تماما عن العمل أو تخفيض ميزانياتها إلى حد كبير.

على الجانب الآخر، فإن الحصول على مبالغ كبيرة من المال من مصادر متعددة يمكن أن يكون نعمة و نقمة في آن واحد، إذ لا يخلو الأمر من المخاطرة، فالحكومات و المؤسسات الخيرية و المانحين من الشركات الكبيرة، قد تطلب من متلقي الإعانة تقديم تنازلات معينة، و غالبا ما يكون لها مصالح راسخة في التأكد من أن المنظمات التي تقدم لها المنح أو الدعم المالي تعبر عن أفكار تتسق مع رسالاتها المؤسسية، و بهذا، قد

¹– Magued Osman, and Nesreen El Molla, *Op.cit*, p 8.

²– زياد أبو عمر، " بنوك التفكير... و الموقف الأمريكي في الشرق الأوسط". *السياسة الدولية*. العدد 109، جويلية 1992، ص 81.

³– Magued Osman, and Nesreen El Molla, *Op.cit*, p p 7– 8.

ترفض مراكز الفكر الإستراتيجي النقد الصريح للسياسات التي يدعمها مانحوها، لأن الفشل في استرضاء الأجندة السياسية للمانحين من الأفراد و الشركات قد تترتب عليه تداعيات خطيرة، ففي منتصف ثمانينيات القرن العشرين مثلا، فشل **وليام بارودي الإبن William Baroody Jr**، رئيس معهد أمريكي إنتربرايز في إقناع المؤسسات اليمينية المانحة مثل مؤسسة أولين Olin و مؤسسة ريدرز دايجست Reader's Digest، بأن معهده ملتزم باتباع أجندة محافظة حقيقية، و كانت النتيجة أن سحبت هذه المؤسسات و غيرها من المانحين نوي الذهنية الشبيهة دعمهم المالي الكبير، و أشرف المعهد على الإفلاس. و بالمقابل، فإن العمل وفق مصالح الجهات المانحة يمكن أن يوفر حصصا كبيرة من التمويل لبعض مراكز الفكر الإستراتيجي، و هو ما لمسها فعلا مركز الفكر المحافظ المسمى مواطنون من أجل اقتصاد سليم Citizens for Sound Economy الذي يوجد مقره في واشنطن، حيث أسفرت حملته لمقاطعة خطة فيدرالية بمليارات الدولارات لتجديد منتزه إفرجليدز Everglades الوطني في فلوريدا عام 1998، عن حصوله على 700.000 دولار كمساهمات من أكبر ثلاثة مشروعات للسكر في فلوريدا، كانت ستخسر آلاف الأفدنة من أراضي زراعة قصب السكر إذا صارت الخطة سارية المفعول.¹

إن تحقيق الإستقلال المالي يعتبر من أكبر العوائق التي ينبغي على معظم مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية تجاوزها، من أجل ضمان حضور قوي في مجتمع صنع السياسة. فبدون موازنة كبيرة، لا يمكن لمراكز الفكر الإستراتيجي الشروع في البرنامج الواسع للبحوث و للعلاقات بالإعلام اللازم لجذب انتباه صانعي السياسة، و المشاركة في تشكيل الأجندة السياسية، و الأهم من ذلك، أن مراكز الفكر الإستراتيجي لن تتمكن بدون موارد وافرة من استقطاب ذلك الصنف من الأشخاص المؤهلين لإنتاج بحوث ذات صلة بالسياسة.²

¹ - دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص 96.

² - نفس المرجع، ص ص 96-97.

و مع ذلك، فقد رسخ تقليد الدعم الخيري الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية، و الترتيبات المؤسسية للنظام السياسي الأمريكي، وجود طبقة متعهدين أقوياء و مسموعين في القطاع الخاص، تدين لها مجموعة من مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية بوجودها و نجاحها، و كما يشير أبلسون و كرستين كاربري **Christine M. Carberry** فقد " وفر متعهدو السياسة المستقلون في الولايات المتحدة الأمريكية قيادة مهمة في تكوين مراكز فكر استراتيجي مكرسة لتقديم المعلومات و النصح للحكومة...".¹ و يمثل روبرت بروكينغز و أندرو كارنيجي عينة من هؤلاء المتعهدين الخواص الذين ابتدعوا مراكز الفكر الإستراتيجي كأدوات مؤسسية لترويج معتقداتهم.

إن التأثيرات الثقافية و الترتيبات المؤسسية في الولايات المتحدة الأمريكية: نظام قيم يشدد على الجهد الفردي، و الدور المحدود للدولة، و تقاليد التبرع، مع الإنفتاح النسبي للنظام السياسي الأمريكي الذي يغطي فيه وجود المستشارين المستقلين الذين يعملون ضمن القطاع الخاص على دور البيروقراطية في تقديم نصائح السياسة، قد شجعت تطور مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية، و مكنتها من تأمين دور بارز و مؤثر في الجدل الراهن حول السياسة الأمريكية.

المطلب الثالث: وظائف مراكز الفكر الإستراتيجي ضمن النسق السياسي الأمريكي

لا تكتمل أية دراسة حول دور مراكز الفكر الإستراتيجي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، إلا من خلال إضافة التفاصيل المتعلقة بسلسلة من المهام أو الوظائف التي تؤديها هذه المنظمات مهما كانت طبيعتها، و بالنسبة إلى العديد من الباحثين، فإن مراكز الفكر الإستراتيجي في تفاعلها مع النخب السياسية ضمن النسق السياسي الأمريكي، إنما تلعب خمسة أدوار رئيسية كما يلي:

1- تطوير أفكار جديدة في السياسة الخارجية: إن الدور الرئيس لمراكز الفكر

الإستراتيجي، كما توحى به تسميتها، يتمثل في تطوير تفكير جديد **New Thinking** يوجه صانعي السياسة الأمريكية من حيث طريقة تعاطيهم مع العالم الخارجي، و كيفية

¹- Donald E. Abelson, and Christine M. Carberry, Op.cit, p 546.

استجابتهم له. و ما قد يستتبع ذلك من تغير في تصور المصالح القومية الأمريكية بصفة عامة، و ترتيب القضايا المحلية و العالمية في سلم الأولويات، و بالتالي استحداث استراتيجيات و خرائط جديدة للعمل، و حشد التحالفات السياسية و العسكرية اللازمة لذلك. فعلى سبيل المثال، سياسة الإحتواء Containment Policy التي حكمت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية على امتداد عقود الحرب الباردة، تجد أصولها الفكرية في مقال للدبلوماسي الأمريكي جورج كينان **George Kennan** بعنوان أسباب التصرفات السوفياتية *The Sources of Soviet Conduct*، كانت قد نشرته مجلة فورين أفيرز *Foreign Affairs* التابعة لمجلس العلاقات الخارجية. كما نشرت نفس المجلة، عام 1993، مقالا للأكاديمي السياسي من جامعة هارفرد، **صامويل هنتنغتون Samuel P. Huntington** يحمل عنوان *صدام الحضارات The Clash of Civilizations*، و الذي اعتبر مساهمة مهمة في النقاش الدائر حول السياسة الخارجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة *The Post Cold War Era*.¹

و علاوة على ذلك، تمت صياغة الكثير من الأفكار المبكرة حول الأسس المنطقية لمختلف المسارات البديلة الممكنة المتعلقة بتوسيع حلف شمال الأطلسي في مؤسسة راند و غيرها من مراكز الفكر الإستراتيجي الأخرى، و التي لعبت دورا أساسيا في صياغة و تعزيز التأييد الدولي للقرار الأمريكي بتوسيع الحلف كجزء من استراتيجية أشمل لإلغاء تقسيم أوروبا كأحد أبرز معالم الحرب الباردة، و بناء أوروبا موحدة، حرة، و مسالمة.²

و تفاخر مؤسسة هرينتيدج أن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة حظر استخدام الصواريخ الباليستية *Anti Ballistic Missile* لعام 1972، جاء نتيجة لتوصياتها

¹– Richard N. Haass, *Op.cit*, p 6.

²– لمزيد من التفاصيل حول الدور المؤثر لمراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية في النقاش حول توسيع حلف شمال الأطلسي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، انظر:

– Ronald D. Asmus, " Having an Impact: Think Tanks and the NATO Enlargement Debate". In: *The role of Think Tanks in U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda*. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002, p p 29– 31.

الموجهة إلى الإدارة الأمريكية، في خطوة أولى لنشر نظام دفاع صاروخي فعال في عرض البحر.¹ كما أسهمت الدراسات التي قام بها مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ومؤسسة هرينتيدج و معهد بروكينغز، و مؤسسة راند، منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، في النقاش الدائر داخل الحكومة الأمريكية حول الإستراتيجيات المناسبة والمؤسسات اللازمة لمواجهة التهديد الإرهابي في الداخل و الخارج، خاصة بعد بروزه كأولوية قومية على أعلى المستويات، استوجبت ضرورة تطوير نهج تحليلي شامل للدفاع ضد الهجمات الإرهابية.²

و كما أشرنا سابقا، تشكل حملات الإنتخابات الرئاسية و الفترات الإنتقالية للسلطة فرصا مثالية لتطوير أفكار جديدة و اختبارها، فمثلا، بعد انتخابات عام 1980، تبنت حكومة رونالد ريغان دراسة أصدرتها مؤسسة هرينتيدج، و عنوانها تفويض بالقيادة: إدارة السياسة في ظل إدارة محافظة* Mandate for Leadership: Policy Management in a Conservative Administration كبرنامج عمل للحكم، حيث صرح إدوين فولنر، رئيس المؤسسة، بعد أشهر قليلة من دخول ريغان إلى المكتب البيضاوي، أن أكثر من 60 % من توصيات السياسة التي تضمنها تفويض بالقيادة كانت قيد التنفيذ لدى إدارة ريغان، أو في طريقها إلى التنفيذ. كما أصدر معهد الإقتصاديات الدولية، بالتعاون مع وقفية كارنيجي للسلام الدولي، تقريرا سنة 1992،

¹ - لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

- Baker Spring, " The Heritage Foundation: Influencing the Debate on Missile Defense". In: The role of Think Tanks in U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002, p p 32- 34.

² - Michael D. Rich, " RAND: How Think Tanks Interact With The Military". In: The role of Think Tanks in U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002, p p 24- 25.

*- تعتبر هذه الدراسة التي أصدرتها مؤسسة هرينتيدج بمثابة خطة عمل لبناء حكومة محافظة، تكونت من 1100 صفحة، و ساهم في إنجازها نحو 300 أكاديمي و مستشار و محام و مسؤول حكومي سابق، قسموا على 20 فريقا، و قد تم تعيين الكثير من العاملين في مؤسسة هرينتيدج ممن ساهموا في تفويض بالقيادة في إدارة ريغان.

أوصى بإنشاء مجلس أمن اقتصادي Economic Security Council، و قد وضعت إدارة كلينتون بعد تقلدها الحكم هذا الإقتراح قيد التنفيذ، من خلال إنشاء المجلس الإقتصادي القومي National Economic Council،¹ و للإشارة فقط، فإن هذا الجهاز ما زال يعمل إلى يومنا هذا.

2- تزويد الإدارات الحكومية بالخبراء: توفر مراكز الفكر الإستراتيجي أكثر من مجرد أفكار جديدة لكبار الرسميين الحكوميين، حيث تعمل هذه المراكز مكررا كمستودعات مواهب و خبراء تسحب منها الإدارات الرئاسية الجديدة، و فرق الموظفين التابعة للكونغرس. و هذه الوظيفة لها أهمية استثنائية في النظام السياسي الأمريكي، فخلافا لما يحدث في الديمقراطيات المتقدمة الأخرى، كفرنسا أو اليابان على سبيل المثال، حيث يمكن للحكومات الجديدة الإعتماد على كبار موظفي الخدمة المدنية الذين يتولون بصفة دائمة مسؤولية تقديم النصح و المشورة لصانعي السياسة، فإن كل انتقال للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية ينطوي على استبدال المئات من كبار الموظفين و الإطارات الوسيطة في السلطة التنفيذية. و تساعد مراكز الفكر الإستراتيجي الرئيس الأمريكي المنتخب الذي يتعين عليه إيجاد مئات الأفراد لكي يملأ الشواغر الوظيفية في الإدارة الجديدة، إما بموظفيها أو بزملاء يحملون أفكارا مشابهة.² و توفر هذه الوظائف لمراكز الفكر الإستراتيجي المزيد من الفرص للتأثير على السياسة، ففي الواقع، هناك عدد محدود جدا من الأفراد الذين شغلوا مناصب عليا في مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، دون أن يخدموا أولا في أحد مراكز الفكر الإستراتيجي أو أكثر، سواء كموظفين، أو كمساهمين في الإصدارات، أو كمشاركين في المجموعات الدراسية، أو غيرها من النشاطات الأخرى.³ و على سبيل المثال، قام الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بعد انتخابه عام 1976، بتعيين الكثير من خبراء مؤسسة بروكينغز و مجلس العلاقات الخارجية في

¹– Iztok Bojovic, Op.cit, p 73.

²– Steven Ekvovich, Op.cit, p 77.

³– Robert E. Hunter, " Think Tanks: Helping to Shape U.S. Foreign and Security Policy". In: The making of U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 5, Number 1, March 2000, p 35.

حكومته. و بعده بأربع سنوات، توجه رونالد ريغان إلى مؤسسات أخرى لتشكيل هيئة خبراءه و مستشاريه، فقد استعان خلال عهديه الرئاسيتين بمائة و خمسين شخصا من مؤسسة هيريتيدج و مؤسسة هوفر و معهد أميركان إنتربرايز.¹ كما اتبعت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش نمطا مشابها في تعيين وظائف المستويات العليا في جهاز السياسة الخارجية.

و إذا كانت مراكز الفكر الإستراتيجي تزود الإدارات الجديدة بالخبراء، فإنها تؤمن أيضا مواقع مؤسساتية حيث يقيم صانعو السياسات من المستوى الرفيع بعد ترك الوظيفة،² باعتبارها منظمات لنخبة تتمتع بوضع جيد فيما يتعلق بالتأثير على صنع السياسة، و بذلك يستطيعون تبادل ما اكتسبوه من خبرة و تبصر خلال خدمتهم في الحكومة، و الإستمرار في لعب دور مؤثر في النقاشات الكبرى حول السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال تشكيل نوع من حكومة ظل Shadow Government،³ غير رسمية للشؤون الخارجية، و تنفرد الولايات المتحدة بهذا الباب الدوار دون غيرها من الدول، و هو من مصادر قوتها، إنه التحالف بين الفكر و الممارسة.

3- توفير منتدى للنقاش على مستوى رفيع: تقوم مراكز الفكر الإستراتيجي بتحويل الأفكار و المشاكل المطروحة إلى قضايا سياسية، فهي تتدخل في النقاشات العامة باعتبارها الصوت المطلع، الواعي، و المستقل، من خلال توفير منتدى بناء يسمح لصانعي السياسة و الأكاديميين و ممثلي القطاعين الخاص و غير الربحي بتبادل الأفكار و المعلومات، و مناقشة القضايا ذات الإهتمام المشترك،⁴ بهدف التوصل إلى إجماع حول الخيارات السياسية، ذلك أن استمرار أية مبادرة في السياسة الخارجية يتوقف على تمتعها بقاعدة من التأييد في أوساط جمهور السياسة الخارجية Foreign Policy

¹ - باسم خفاجي، " أثر المراكز الفكرية في السياسة الخارجية الأمريكية". المستقبل العربي. العدد 369، نوفمبر 2009، ص 41.

² - Erik C. Johnson, " How Think Tanks Improve Public Policy". Economic Reform Today. Number 3, 1996, p 36.

³ - Iztok Bojovic, Op.cit, p 72.

⁴ - R. Kent Weaver, and James G. McGann, Op.cit, p p 5- 6.

Public. و من أجل ذلك، ينظم مجلس العلاقات الخارجية سنويا مئات الإجتماعات في نيويورك، و واشنطن، و غيرها من المدن الأمريكية الكبرى، و هو ما يسمح للرسميين الأمريكيين بشرح السياسات الحالية، و إعلان المبادرات الجديدة، و رصد ردود الأفعال بخصوصها.¹

4- تثقيف المواطنين الأمريكيين عن العالم: إلى جانب مهامها في تثقيف صانعي السياسة بشأن القضايا الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية الملحة، تساهم مراكز الفكر الإستراتيجي في إثراء الثقافة المدنية الأمريكية عن طريق تعريف المواطنين الأمريكيين بطبيعة العالم الذي يعيشون فيه،² حيث تخدم مراكز الفكر الإستراتيجي مرارا كوسيط بين مجتمع المثقفين، و الجمهور، و صانعي السياسة، مما يساعد على بناء الثقة في المؤسسات العامة.

و قد أدى تسارع وتيرة العولمة إلى بروز أهمية وظيفة التواصل مع الجمهور أكثر من أي وقت مضى، ففي ظل تنامي درجة الإعتماد المتبادل بين الدول، أصبحت الأحداث العالمية تؤثر على حياة المواطن الأمريكي العادي بشكل متزايد، و هو ما منحه دورا متمما للمشاركة في النقاشات الدائرة حول السياسة الخارجية، خاصة مع تزايد الإلتزامات العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.

5- أداة مكملة للمساعي الرسمية للتوسط و حل النزاعات: يمكن لمراكز الفكر الإستراتيجي القيام بدور أنشط في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تأمين وساطة فريق ثالث بين الأطراف المتنازعة، في إطار ما اصطلح عليه بالدبلوماسية الأكاديمية Academic Diplomacy.³ و باعتباره أكاديمية سلام قومية لتدريب المحترفين في مهارات التوصل إلى عقد الصلح و إحلال السلام، فقد رعى معهد الولايات المتحدة للسلام The U.S. Institute of Peace كجزء من المهمة المسندة إليه من طرف الكونغرس

¹- Richard N. Haass, Op.cit, p p 7- 8.

²- Erik C. Johnson, Op.cit, p 36.

³- سامي الخزندار، و طارق الأسعد، " دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسات العامة". دفاثر السياسة و القانون. العدد 6، جانفي 2012، ص 15.

مفاوضات غير رسمية، فضلا عن تدريب دبلوماسيين، و مسؤولين حكوميين، و قادة مدنيين، و ممثلين عن منظمات غير حكومية، و أفرادا من القوات المسلحة، من الولايات المتحدة و دول أخرى، على أعمال الوساطة في الخلافات المستمرة منذ زمن طويل، و التعامل مع كل مراحل النزاع، بدءا من العمل الوقائي، و وصولا إلى تثبيت الأوضاع و إحلال الإستقرار، و تحقيق المصالحة في مرحلة ما بعد النزاع.¹

و هناك مراكز فكر استراتيجي أعرق، وسعت مهماتها للمشاركة بصورة نشطة في الدبلوماسية الوقائية Preventive Diplomacy و حل النزاعات، و منها وقفية كارنيجي للسلام الدولي، التي ساعدت جنوب إفريقيا على تخطي الفترة الإنتقالية الدقيقة التي تلت إنهاء العمل بنظام الأبارتيد. و مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية، الذي أطلق بعض المشاريع لاحتواء الإنقسامات الإثنية بين سكان يوغسلافيا السابقة، و تسهيل الحوار التركي اليوناني.²

إن المبادرات غير الرسمية من هذا النوع قد تكون حساسة للغاية، لكنها حاسمة في بعض الأحيان، إذ يمكن أن توفر فرصا لإقامة السلام و المصالحة في المناطق المعرضة للصراعات، و في المجتمعات التي مزقتها الحروب، سواء من خلال مواصلة الجهود التي بذلتها الحكومة الأمريكية، أو الإحلال محلها عندما يكون الوجود الرسمي الأمريكي مستحيلا أو غير عملي، في إطار ما عرف بدبلوماسية المسار الثاني Second Track، و التي تهدف إلى دعم الدبلوماسية التقليدية و ليس استبدالها.

¹– Richard H. Solomon, " The U.S. Institute of Peace: A Hands – on Approach to Resolving Conflict". In: The role of Think Tanks in U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002, p 26– 27.

²– Richard N. Haass, Op.cit, p 8.

المبحث الثالث: تسييس الخبرة: استراتيجيات مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية

إذا كانت مراكز الفكر الإستراتيجي قد أصبحت ظاهرة عالمية في السنوات الأخيرة، فإن تلك التي أنشئت في الولايات المتحدة تتميز عن نظيراتها في الخارج بقدرتها على المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صنع السياسة، و استعداد صانعي القرار للعودة إليها طلبا لمشورتها السياسية. فمراكز الفكر في الولايات المتحدة تمثل الآن جزءا عضويا من المشهد السياسي، و لهذا السبب، فإن صانعي القرار في الكونغرس، و في الفرع التنفيذي للحكومة، كما في البيروقراطية الفيدرالية الأوسع، غالبا ما يعودون إليها لإسداء المشورة حول السياسة.¹

و تعمل مراكز الفكر الإستراتيجي في حقل تطوير الأفكار و ترويجها، و على غرار شركات القطاع الخاص، فإنها تخصص موارد هامة جدا و قنوات كثيرة لتسويق منتجاتها، غير أنها خلافا للشركات، لا تقيس نجاحها بهوامش الربح، و إنما بقدر ما لديها من نفوذ في تشكيل الرأي العام و الخيارات السياسية للقادة.²

و تتبع جميع مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية استراتيجيات متشابهة للتأثير على عملية صنع السياسة الخارجية، تتراوح بين التأثير العام Public Influence و النفوذ الخاص Private Influence، و إن كانت تختلف من حيث درجة الإعتماد على كل استراتيجية من هذه الإستراتيجيات. و بينما تهدف استراتيجيات التأثير العام إلى قولبة الرأي العام، فإن استراتيجيات النفوذ الخاص تستهدف تقوية روابط مراكز الفكر الإستراتيجي مع صانعي السياسة الأمريكية الرئيسيين، و الضغط عليهم من أجل إقرار أجنداث سياسية معينة.³

¹– Donald E. Abelson, " Think Tanks and U.S. Foreign Policy: An Historical Perspective".
Op.cit, p 9.

²– Steven Ekvovich, Op.cit, p 77.

³– Simon James, " Influencing government policy making". In: Diane Stone (ed), Banking on knowledge: The Genesis of the Global Development Network. 1st ed, London and New York: Routledge, 2000, p 171.

المطلب الأول: استراتيجيات التأثير العام

تعتمد مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية، بصفقتها العلنية، على جملة من الإستراتيجيات، بدرجات متفاوتة، للتأثير على صانعي السياسة و الجمهور، و تشمل:

1- عقد المنتديات أو المؤتمرات العامة

تتم دعوة صانعي السياسة و الأكاديميين و الصحفيين و ممثلين عن القطاع الخاص و غير الربحي بانتظام، لمناقشة مختلف قضايا السياسة الخارجية، و التي غالبا ما تكون خلافية، أمام الجمهور العام، أو لاكتساب التغطية الإعلامية لأحدث إصداراتها العلمية.¹

2- تشجيع الباحثين المقيمين لديها على إلقاء المحاضرات العامة

تشجع مراكز الفكر الإستراتيجي باحثيها على تقديم محاضرات في الجامعات، و النوادي السياسية،* و غيرها من المنظمات الأخرى المهتمة بالقضايا السياسية الراهنة، من أجل تعريف الجمهور بألوبياتها و أدوارها و رسالتها المؤسسية.²

3- الإدلاء بالشهادات التوضيحية أمام اللجان التشريعية

بههدف إيصال أفكارها إلى صانعي السياسة و الجمهور بشكل أكثر رسمية، تمنح بعض مراكز الفكر الإستراتيجي أولوية خاصة للإدلاء بشهادات توضيحية أمام اللجان و اللجان الفرعية للكونغرس، فالإستعراض الشفهي و الموجزات المكتوبة التي يقدمها

¹- Donald E. Abelson, A Capitol Idea: Think Tanks and U.S. Foreign Policy. Op.cit, p 148.

*- نوادي السياسة يلتقي فيها الأكاديميون و محللو السياسة، و أحيانا صانعو السياسة، لبحث قضايا السياسة العامة و مناقشتها.

²- Donald E. Abelson, " The Business of Ideas: The Think Tanks Industry in the USA". Op.cit, p 227.

خبراء السياسة من شأنها أن تعزز مصداقية مراكز الفكر لدى صانعي السياسة الرئيسيين، أو تساعد في إقناع المانحين المحتملين بنفوذها الواسع.¹

4- نشر الكتب، و مجلات الرأي، و الرسائل الإخبارية، و موجزات السياسة، و المجلات العلمية على نطاق واسع

بهدف ترويج رسالتها لدى مختلف جماهيرها المستهدفة، على سبيل المثال، تنتشر مؤسسة هيريتيدج Policy Review، و تنتشر مؤسسة بروكينغز Brookings Review، و يصدر معهد أميركان إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة The American Enterprise، و ينتج معهد هدسون American Outlook، و جميعها أمثلة لمجلات رأي توزعها مراكز فكر استراتيجي أمريكية، و تحتوي على مقالات موجزة بأقلام الكثير من باحثي و قادة هذه المؤسسات حول قضايا السياسة الراهنة. و تعتبر مجلات الرأي أكثر منتجات مراكز الفكر الإستراتيجي فعالية، لأنها توفر لصانعي السياسة رؤية استراتيجية حول مشكلات السياسة الراهنة، باعتبارهم يعانون من جداول أعمال مزدحمة.²

و تستهدف مراكز الفكر الإستراتيجي بإصداراتها فئة أخرى من المستهلكين، تشمل طلاب الجامعات و الأكاديميين، و لذلك نجدها تنتشر مجلات علمية متخصصة، منها Foreign Affairs أهم مجلات مجلس العلاقات الخارجية، و Foreign Policy التي تصدر عن وقفية كارنيجي للسلام الدولي، و The Washington Quarterly الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية.³

كما تنتج مراكز الفكر الإستراتيجي العديد من الكتب و الرسائل الإخبارية الشهرية، من أجل إبقاء الجمهور على اطلاع بآخر التطورات المهمة في هذه المؤسسات و في الساحة السياسية بصفة عامة.

¹– Donald E. Abelson, A Capitol Idea: Think Tanks and U.S. Foreign Policy. Op.cit, p 150.

²– Ibid, p p 150– 151.

³– Ibid, p 151.

5- بيع الأشرطة السمعية التي تلخص مواضيع السياسة الرئيسية للجمهور

و تحتوي على مقابلات مع خبراء السياسة العاملين معها، بالإضافة إلى حوارات مع صناع رأي بارزين، فمثلا تصدر مؤسسة هرينتيدج سلسلة أشرطة الإيجاز الشهرية Monthly Briefing Tapes، و تعتمد في تسويقها على مناصرة المشاهير من صانعي السياسة.¹

6- إنشاء مواقع على الإنترنت

لمعظم مراكز الفكر الإستراتيجي مواقع على الإنترنت لتعريف الجمهور بأدوارها، حيث توفر هذه المواقع ثروة من المعلومات تشمل أحدث إصداراتها، و دليل العاملين فيها، و المؤتمرات و الحلقات الدراسية القادمة، كما تتضمن بعض المواقع روابط إلكترونية إلى قواعد البيانات المهمة. فمثلا، يوفر المعهد الحضري رابطا مع المركز الوطني للإحصائيات الخيرية National Center for Charitable Statistics، و هو مستودع للبيانات عن القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة الأمريكية، و يحتوي على معلومات عن موازنات آلاف المنظمات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية. أما موقع مؤسسة هرينتيدج فذهب أبعد من ذلك إلى تقديم الإستشارات لشباب المحافظين فيما يتعلق بكيفية الحصول على وظائف سياسية في واشنطن.²

7- استهداف الجمهور خلال الحملات السنوية لجمع التبرعات المالية

تعمل مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية على إقناع الجمهور الأمريكي بتقديم التبرعات المالية، من أجل تطوير المجتمع حسب تصورها للصالح العام، و بذلك تتجنب طلب الدعم المالي من الحكومة، و الذي قد يمس باستقلاليتها الفكرية.³

¹- Donald E. Abelson, " The Business of Ideas: The Think Tanks Industry in the USA".
Op.cit, p 227.

²- دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص 112.

³- Donald E. Abelson, " The Business of Ideas: The Think Tanks Industry in the USA".
Op.cit, p 227.

8- تعزيز التغطية الإعلامية التي تحصل عليها

غالبا ما تتم المطابقة بين التغطية الإعلامية و النفوذ السياسي، و لهذا تخصص مراكز الفكر الإستراتيجي موارد كبيرة لتأمين المنفذ إلى الإعلام، فنجدها تحرص على الظهور، بشكل نظامي، في وسائل الإعلام المطبوعة و الإذاعية و المبنوثة، بهدف خلق تصور عام و تعزيزه بأنها تلعب دورا حاسما في التأثير في الحوارات الكبرى للسياسة و التشريعات الحكومية. لكن التغطية الإعلامية لا تترجم بالضرورة إلى نفوذ سياسي، ذلك أن إثارة الإهتمام الإعلامي قد تمكن من التأثير على الرأي العام حول قضية معينة، و لكنها لا تضمن بالضرورة النفاذ إلى مختلف المراحل الحاسمة من دورة صنع السياسة.¹

المطلب الثاني: استراتيجيات النفوذ الخاص

تطور مراكز الفكر الإستراتيجي استراتيجيات خاصة لممارسة النفوذ السياسي، و الوصول إلى صناع السياسة الأمريكية بأكبر قدر من الفعالية، و تشمل:

1- القبول بمناصب سياسية في الإدارات الحكومية

أقرب طريق يمكن أن يسلكها خبراء مراكز الفكر الإستراتيجي للتأثير على عملية صنع السياسة الخارجية هي أن يصبحوا هم أنفسهم صانعي سياسة. و هناك أمثلة عديدة لعشرات الخبراء في مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية ممن تم استقطابهم لشغل مناصب مهمة في العديد من الإدارات الرئاسية المتعاقبة، و نذكر منهم **جين كيركباتريك Jeane Kirkpatrick** من معهد أميركان إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة، و **ريتشارد ألان** من مؤسسة هوفر، و **زيغنيو برززينسكي Zbigniew Brzezinski** و **مادلين أولبرايت Madeleine Albright** من مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية،² الأمر الذي يسمح لمراكز الفكر الإستراتيجي بإنشاء روابط أقوى مع صناع القرار السياسي.

¹ - دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص 113.

² - Donald E. Abelson, " In Search of Policy Influence: The Strategies of American Think Tanks". NIRA Review. Spring 1998, p p 28- 32.

2- العمل في فرق عمل السياسة و الفرق الإنتقالية خلال الإنتخابات الرئاسية و في المجالس الإستشارية الرئاسية

توفر فترات الإنتخابات الرئاسية فرصا مهمة لمراكز الفكر الإستراتيجي للمساهمة في صياغة الأجندة السياسية للمرشحين، فقد أثبتت التجربة لجوء العديد من مرشحي الرئاسة الأمريكية إلى خبراء مراكز الفكر الإستراتيجي طلبا للنصح و المشورة فيما يتعلق بتشكيله واسعة من قضايا السياستين الداخلية و الخارجية، أو للعمل ضمن الفريق الإنتقالي لمساعدة مرشحي الرئاسة و الرئيس المنتخب في تولي السلطة. بل أن هناك بعض الإدارات قامت بتعيين العديد من الباحثين في مراكز الفكر الإستراتيجي في مجالس استشارية رئاسية مهمة، مثل مجلس الرئيس الإستشاري للإستخبارات الخارجية و مجلس الرئيس الإستشاري للسياسة الإقتصادية.¹

3- الإبقاء على مكاتب اتصال مع مجلسي النواب و الشيوخ

يساعد الإتصال المباشر و الدوري مع الجهاز التشريعي خبراء مراكز الفكر الإستراتيجي على مناقشة اهتماماتهم و متابعة أهم قضايا و متطلبات السياسة عن قرب مع أعضاء الكونغرس، كما يمكنهم من إعداد البحوث الآنية التي يطلبها صناع القرار لكي يقدموا على اختيارات حرجة. و يوفر المجلس الإستشاري للسياسات التابع للكونغرس كقناة جديدة تم استحداثها في العقد الأخير من القرن العشرين، منتدى لمجموعة مختارة من خبراء السياسة من بعض مراكز الفكر الإستراتيجي الرائدة لتقاسم خبراتها على نحو نظامي مع أعضاء الكونغرس، و في أول اجتماع للمجلس في مارس 1998 تمت مناقشة العديد من قضايا السياسة مع قيادة مجلس النواب، و من أصل ثمانية و عشرين من خبراء السياسة الذين يشكلون المجلس، هناك واحد و عشرون خبيرا يتبعون مراكز فكر استراتيجي أمريكي، و على رأسهم، رئيس المجلس مارتن أندرسون من مؤسسة هوفر.²

¹ - دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص 115.

² - نفس المرجع، ص 86.

4- دعوة صناع سياسة مختارين للمشاركة في المؤتمرات، و الحلقات الدراسية،

و ورش العمل

تقوم مراكز الفكر الإستراتيجي عادة بتوجيه الدعوة لأعضاء الكونغرس على نحو نظامي لحضور عدد من المؤتمرات، و الحلقات الدراسية الخاصة، و ورش العمل التي تنظمها، لمناقشة قضايا السياسة الخارجية الهامة بقدر أكبر من التفصيل، حيث يعتبر ذلك مناسبة مهمة لخبراء السياسة من أجل إشراك صانعي السياسة الذين يشغلون مواقع تخول لهم التأثير في محتوى التشريع في رؤاهم السياسية. و من أمثلتها حلقات واشنطن الدراسية Washington Seminars التي تعقدها مؤسسة هوفر.¹

5- السماح للبيروقراطيين بالعمل في مراكز الفكر الإستراتيجي لفترات محدودة

تحرص مراكز الفكر الإستراتيجي على إنشاء قنوات اتصال مع الجهاز البيروقراطي أيضا، حيث يمكن للدبلوماسيين بموجب برنامج الدبلوماسي المقيم لوزارة الخارجية، أن يقيموا في مراكز الفكر الإستراتيجي خلال الفترات التي لا يكونون مرتبطين فيها بمهام معينة، بهدف إجراء البحوث و إلقاء المحاضرات. و هو ما سمح للدبلوماسيين بالتنقل بين أعرق مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية، بما في ذلك معهد أمريكان إنتربرايز، و مؤسسة هوفر، و مؤسسة راند، و مجلس العلاقات الخارجية، و وقفية كارنيجي للسلام الدولي، و مؤسسة هيريتيدج.²

6- عرض مواقع في مراكز الفكر الإستراتيجي على صانعي السياسة السابقين

توفر مراكز الفكر الإستراتيجي مواقع مؤسساتية لصناع السياسة بعد إنهائهم فترات الخدمة العامة، للإستفادة من خبرتهم المكتسبة من خلال الجمع بين الفكر و الممارسة، و لكن أيضا بسبب قدرتهم على استقطاب الإعتمادات المالية.³

¹- Donald E. Abelson, A Capitol Idea: Think Tanks and U.S. Foreign Policy. Op.cit, p 154.

²- دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص 117.

³- نفس المرجع، نفس الصفحة.

7- إعداد دراسات و موجزات لصانعي السياسة

عادة ما يجتمع خبراء مراكز الفكر الإستراتيجي مع صانعي السياسة بصفة غير رسمية، لمناقشة الدراسات التي قاموا بها حول أهم القضايا السياسية الخلافية، و عرض بدائلها الممكنة، مما يمكن صانعي السياسة من اكتساب المزيد من المعرفة بخصوصها. فالباحثون المستقلون الذين لا تقيدهم الوظائف الحكومية يستطيعون تقديم تقييم صريح للتحديات المحلية و العالمية الملحة و لنوعية الردود الحكومية.

لكن، كيف يمكن قياس تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي في عملية صنع السياسة؟

قياس التأثير: إن قياس درجة تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي أو حجم نفوذها في عملية صنع السياسة العامة إجمالاً، و السياسة الخارجية بشكل أكثر تحديداً، يثير العديد من المشكلات المنهجية، نظراً لوجود تصورات مختلفة لماهية النفوذ و طرق الحصول عليه و قياسه، سواء بالنسبة لمراكز الفكر الإستراتيجي و صانعي السياسة أو الباحثين أنفسهم، كما أن تتبع مصدر سياسة ما يصبح أمراً إشكالياً، حيث تظهر العديد من المنظمات التي تتبنى كل فكرة ناجحة لصناعة سياسة معينة، بينما تظل الأفكار السيئة التي تخلق سياسات فاشلة يتيمة في أغلب الحالات.¹ و مع ذلك، فقد حاول بعض الباحثين اقتراح عدد من المؤشرات التي يمكن الرجوع إليها لإثبات كيفية تحقيق ذلك التأثير على أرض الواقع.

يعتبر اكتساب المنفذ إلى الإعلام أحد أهم الإستراتيجيات التي توظفها مراكز الفكر الإستراتيجي لنقل أفكارها إلى صانعي السياسة و الجمهور، و هو ما ساهم في التصور الشائع بأن مراكز الفكر الإستراتيجي الأكثر ظهوراً ينبغي أن تكون ضمناً الأكثر نفوذاً أيضاً، فكثيراً ما يتم استدعاء مراكز الفكر الإستراتيجي التي تحظى بتغطية إعلامية كبيرة للإدلاء بشهادات توضيحية أمام اللجان التشريعية أكثر من تلك التي لها ظهور متواضع في الإعلام، لأن صانعي السياسة و قادة الرأي يتجهون عادة إلى المطابقة بين التغطية

¹ - نفس المرجع، ص ص 10 - 11.

الإعلامية و النفوذ السياسي، بمعنى أن التغطية الإعلامية التي تستقطبها مراكز الفكر الإستراتيجي تتناسب طرديا مع درجة نفوذها السياسي.

و مع ذلك، لا يمكننا استخدام التغطية الإعلامية كمؤشر وحيد لإثبات التأثير في السياسة، و هو ما عبرت عنه **مونيك جيروم - فورجت - Monique Jerome**، الرئيسة السابقة لمعهد أبحاث السياسة العامة **Forget Institute for Research on Public Policy** في مونتريال بقولها " إن المقاييس الكمية مثل عدد مرات الإستشهاد الإعلامي برأي ما تظهر فقط أن أفكارا قد تم التحدث حولها، و ذلك أمر يختلف تماما عن التأثير الحقيقي على تفكير المراقبين بشأن قضية ما".¹

و لذلك، فإن تقويما كميا أفضل لأداء مراكز الفكر الإستراتيجي و درجة انخراطها في عملية صنع السياسة، لا بد أن يشمل بالإضافة إلى قياس حجم التغطية الإعلامية التي تثيرها هذه المؤسسات مؤشرات الأداء الأخرى مثل عدد المرات التي يدلي العاملون فيها بشهادات توضيحية أمام اللجان التشريعية، و الإستشارات مع الأقسام و الوكالات الحكومية، و العدد الإجمالي من الإصدارات الفكرية التي تنشرها في سنة معينة، و عدد المؤتمرات و الحلقات الدراسية التي تعقدها، و عدد موظفيها الملحقين بمناصب حكومية عليا.

و بينما يكرس قدر كبير من الإهتمام لقياس المؤشرات السابقة، فإن الحضور المتواضع لبعض مراكز الفكر الإستراتيجي لا يوحي بالضرورة بمحدودية تأثيرها في عملية صنع السياسة، و في هذا الإطار تقول **جوديث ماكسويل Judith Maxwell**، رئيسة الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة **Canadian Policy Research Networks**، " إن أهم أنماط التأثير لا تكون موثقة على الإطلاق".² فالمؤكد أن الروابط و الإتصالات الشخصية التي تجري خلف الكواليس بين خبراء مراكز الفكر الإستراتيجي و صناع القرار الرئيسيين في الحكومة، من الصعب جدا إخضاعها للقياس الكمي، مع

¹ - نفس المرجع، ص 11.

² - نفس المرجع، ص 12.

أنها قد تكون ذات أهمية حاسمة في توجيه تفكير و سلوك صانعي السياسة بشأن قضايا سياسية معينة.

و باختصار، أسهمت العديد من العوامل السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية في تطور مراكز الفكر الإستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية. و يمكن التعرف على هذه المراكز عبر جملة من الخصائص التي تسمح بتمييزها عن العدد الهائل من المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تتنافس في الحلبة السياسية، فباعتبارها متخصصة في البحث السياسي التطبيقي، تطور مراكز الفكر الإستراتيجي مجموعة من التحالفات و التوصيات السياسية و تسعى لتسويقها لدى صناع القرار السياسي من خلال توظيف جملة من الإستراتيجيات المتنوعة بهدف تشكيل الأجندة السياسية الأمريكية في المجال الخارجي.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

في فترة الحرب الباردة تصدر العامل العسكري سلم الأولويات الخارجية للدول، و اعتبر الأكثر تحكما في توجيه سلوك سياساتها الخارجية، نتيجة للإنكشاف الأمني الذي خلفته القنبلة النووية، لكن، مع نهاية الحرب الباردة، لم تعد القدرة العسكرية العنصر الأساسي في تحديد قوة الدولة لسبب بسيط و هو أن النزاعات المباشرة و المفتوحة بين الدول لم تعد قائمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، و أكثر من ذلك، فإن احتمال دخول الدول في حرب مباشرة ضد أخرى كان احتمالا ضئيلا جدا، فالقوة أصبحت تمارس بشكل لطيف دون اللجوء إلى الإكراه المادي، و هو ما سماه جوزيف ناي بالقوة الناعمة Soft Power كبديل للقوة الصلبة Hard Power. و وفقا لهذا المنطق، اعتمدت الدول استراتيجيات قائمة على سياسات غزو الأسواق الخارجية و احتكار عملية مراقبة قطاعات اقتصادية استراتيجية، و بدأ الحديث عن الحروب الإقتصادية كبديل للحروب المسلحة، بل أن هذه التحولات فرضت على دبلوماسيي و ممثلي السياسة الخارجية أن يتكيفوا مع إفرزاتها، و يقوم هذا التكيف على الإدماج بين مسائل الدبلوماسية و المسائل الإقتصادية، لأن قوة الدولة أو مركزها في هذه المرحلة يتحدد وفقا لوضعها الإقتصادي، ففي هذا العالم المعولم، أصبحت المصالح السياسية للأمم خاضعة لمصالحها الإقتصادية، و كأننا نقول بأن السياسي يتبع الإقتصادي، بمعنى أن مواقف السياسة الخارجية تتحدد وفقا للمنطق الإقتصادي، و هذا التحول يعلن عن ميلاد عصر جديد يسمى بالعصر الجيواقتصادي، فمع مسارات العولمة و انفتاح الأسواق و الإقتصاديات الوطنية أصبحت اللعبة الإقتصادية لعبة صفرية قائمة على أن ما يربحه الطرف الأول يساوي ما يخسره الطرف الثاني، و حل هذا المنطق بدل منطق تقاسم الأرباح الذي كان سائدا من قبل، و بعبارة أخرى، يمكن القول بأن منطق غزو الأسواق و التحكم في التكنولوجيات العالية قد عوض منطق غزو الأقاليم الجغرافية.

غير أن تطورات الأحداث العالمية كشفت لاحقا نسبية هذا الطرح، حيث شهدنا عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 مباشرة نزوعا أمريكيا لاستخدام القوة العسكرية، انعكس في انخراط الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأقوى في العالم في

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

مواجهتين عسكريتين في كل من أفغانستان و العراق في إعادة إحياء للنموذج الواقعي الذي يشدد على أن سياسات القوة هي محور التفاعل في ظل التركيبة الفوضوية للنظام الدولي.

و على الرغم من الجدل حول حرب العراق الأخيرة، و ما رافق هذا الجدل من نقاشات صاخبة، فإن ما يهمنى هنا ليس الأهداف المعلنة و غير المعلنة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها، من خلال قيامها مجددا بالتدخل عسكريا في منطقة الخليج، و إنما معرفة كيف أثرت مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية على صياغة سياسة إدارة بوش بشأن العراق، في إطار تأكيد دور الولايات المتحدة الإمبراطوري في فترة ما بعد الحرب الباردة.

و هناك منعطفات فاصلة في تطور السياسة الخارجية الأمريكية كان لمراكز الفكر الإستراتيجي فيها تأثير حاسم في إعادة صياغة المفاهيم التقليدية، و في وضع مسار جديد للقضايا الإستراتيجية الأساسية، و لطالما صاغ نفوذ مختلف هذه المراكز أوجها متعددة للسياسة الخارجية الأمريكية، بما في ذلك قرارات الحرب.

إن مراكز الفكر الإستراتيجي في طابعها الأكاديمي البحثي ليست بالتكوينات الجديدة أو حديثة العهد، إلا أن تطورها و شكل و ديناميكية العلاقة بينها و بين دوائر صنع القرار السياسي هو الذي يمثل المتغير الرئيسي في الموضوع و هو العنصر الذي يحتاج إلى البحث و الدراسة.

لقد قدمت التجربة السياسية الأمريكية العديد من النماذج و الشواهد التي تحولت فيها دراسات و بحوث قامت بها مراكز الفكر الإستراتيجي، بل و حتى نشاطات بحجم أقل كالرسائل و الأوراق التي كتبت في أروقة هذه المؤسسات، تحولت لاحقا إلى برامج عمل بنيت عليها قرارات السياسة الخارجية الأمريكية، و سنحاول من خلال هذا الفصل استعراض الدور المؤثر الذي لعبته مراكز الفكر الإستراتيجي في صياغة القرار السياسي الأمريكي فيما يتعلق بالشؤون الخارجية و الإستراتيجية، على ضوء الحرب الأمريكية على

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

العراق عام 2003. فالتدخل العسكري في العراق لم يكن استجابة بسيطة للموجة الإرهابية التي اجتاحت العالم عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، و إنما يدخل في إطار أوسع من ذلك، و ترجع أصوله إلى مشروع القرن الأمريكي الجديد The Project for the New American Century، ذلك أن التأثير الذي تمارسه مراكز الفكر الإستراتيجي على السياسة الخارجية الأمريكية ليس مباشرا دائما.

المبحث الأول: الأصول الفكرية للحرب على العراق

قد يكون من الضروري أحيانا التوغل بعيدا جدا في الفترة التي تسبق وضعنا معينا، من أجل التوصل إلى إثبات أن التأثير المتوقع قد طبق فعلا من طرف ممثل معين. لا بد من تجميع كل أسباب أو عوامل التأثير المحتملة من منشورات، و خطابات، و رسائل موجهة إلى الرئيس، و علاقات شخصية، بهدف إبراز وجود ظواهر الصدى الرجعي فيما بينها، و التي تغيب عادة عن التأثير المباشر الممارس على قرار ما. إن التأثير المهيمن فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه العراق هو من دون شك تأثير مشروع القرن الأمريكي الجديد و معهد أميركان إنتربرايز.¹

المطلب الأول: مشروع القرن الأمريكي الجديد و معارك تثبيت المواقع

تأسس مركز الفكر الإستراتيجي المعروف باسم مشروع القرن الأمريكي الجديد سنة 1997، من طرف نخبة نافذة من المحافظين الجدد،* لتعزيز القيادة الأمريكية العالمية، و قد عمل خلال سنواته الأولى على تطوير مقاربة تفصيلية للإصلاح الشامل لمؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية. و تقوم هذه المقاربة أو الإستراتيجية على أساس الاعتقاد أن الولايات المتحدة بإمكانها، بل ينبغي عليها الحفاظ على هيمنتها العالمية الخيرة Benevolent Global Hegemon و تعزيزها.²

و ينص إعلان مبادئ مشروع القرن الأمريكي الجديد على: " نحن مطالبون بأن نبذل كل ما في وسعنا لتغيير هذه الوضعية، فزوال التهديد السوفياتي فتح المجال لفكرة

¹– Amélie Bas, *Op.cit*, p 7.

*- ضمت هذه النخبة وليام كريستول William Kristol، و روبرت كاغان Robert Kagan، و ديك تشيني Dick Cheney، و بول وولفويتز Paul Wolfowitz، و لويس ليبي Lewis Libby، و دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld، و فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama، و جيب بوش Jeb Bush...

²– Donald E. Abelson, " What were they thinking? Think Tanks, the Bush presidency and U.S. foreign policy". In: Inderjeet Parmar, Linda B. Miller, and Mark Ledwidge (eds), *New Directions in United States Foreign Policy*. 1st ed, New York: Routledge, 2009, p 98.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

واسعة لقيادة أمريكية عالمية تستوعب الحاجة إلى رفع التحدي ضد الأنظمة المعادية لمصالحنا و قيمنا، و ترقية قواعد الحرية السياسية و الإقتصادية في الخارج، و تضاعف من إنفاقنا العسكري الدفاعي بشكل كبير، إذا أردنا فعلا أن نكون في مستوى ممارسة مسؤولياتنا العالمية اليوم، و تحديث قواتنا العسكرية من أجل المستقبل، يجب علينا تقوية و تعزيز روابطنا مع حلفائنا الديمقراطيين، و تقبل الإضطلاع بمسؤولية الدور الأمريكي الفريد في الحافظ على نظام دولي مؤيد لأمننا و ازدهارنا و مبادئنا و توسيعه".¹

و باختصار، ثمة أربعة أهداف أساسية يمكن استنتاجها من هذا الإعلان، و هي:

1- دعم الحلفاء الديمقراطيين و مواجهة كل الأنظمة التي تتحدى القيم الأمريكية.

2- مسؤولية الولايات المتحدة الكاملة عن النظام العالمي.

3- تعزيز قيم الحرية السياسية و الإقتصادية على الصعيد العالمي.

4- زيادة الإنفاق على الدفاع.

و في معرض انتقادهم للرئيس **كلينتون**، صرح خبراء مشروع القرن الأمريكي الجديد أن السياسة الخارجية و الدفاعية الأمريكية تسير على غير هدى، و من دون هدف واضح، منتقدين السياسات غير المتماسكة لإدارة **كلينتون**، و بالنسبة إليهم، فإن أصحاب القرار السياسي الذين يشغلون المناصب الحساسة في الإدارة، لم يطرحوا بثقة رؤية استراتيجية لترقية دور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، و لم يضعوا مبادئ توجيهية للسياسة الخارجية الأمريكية، و فسحوا المجال لخلافاتهم التكتيكية لحجب الإتفاق المطلوب على الأهداف الإستراتيجية الكبرى، و لم يقاتلوا من أجل ميزانية دفاعية يمكن أن تحافظ على الأمن الأمريكي و تعزز المصالح الأمريكية في القرن الجديد.²

¹ - ستيفان هالبر، و جوناثان كلارك، التفرد الأمريكي: المحافظون الجدد و النظام العالمي. ترجمة: عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2005، ص 132.

² - جورج سوروس، خرافة التفوق الأمريكي. عرض: أحمد حسين. ط1، المحمدية: مطبعة فضالة، 2006، ص 8.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

و ترجع هذه المواقف إلى مشروع وثيقة توجيه التخطيط الدفاعي Defense Planning Guidance لسنة 1992 على الأقل، عندما وضع موظفان في وزارة الدفاع الأمريكية، و هما نائب وزير الدفاع لشؤون السياسة بول وولفوتز و لويس ليبي، تصورا جديدا للدفاع الأمريكي، و قدماه إلى وزير الدفاع آنذاك ديك تشيني، تحت اسم دليل السياسة الدفاعية، الذي دعا إلى هيمنة أمريكية عالمية أحادية، و التخلي عن التحالفات الأمريكية التقليدية. و تضمن ضرورة إعادة تشكيل النظام العالمي، إذ لم يعد لسياسة الردع، حسب رأيهم، أي موقع في عالم ما بعد الحرب الباردة، و لذلك يجب أن تستبدل باستراتيجية دولية جديدة تحفظ بأي ثمن للولايات المتحدة وضعية الدولة العظمى على أوروبا و آسيا و روسيا، حيث نص التقرير على: " هدفنا الأول هو تجنب ظهور منافس جديد، و كل منافس محتمل يجب أن يردع حتى لا يتطلع إلى ممارسة دور إقليمي أو عالمي أهم. كل أمة يمكن أن تهدد الولايات المتحدة بامتلاك أسلحة الدمار الشامل يجب مهاجمتها بطريقة وقائية. إن ذلك يسمح بالتفكير أن كل بلد يمكن أن ينافس القوة الأمريكية، يجب أن يعتبر معاديا إذا كانت سياسته غير منحازة لسياسة الولايات المتحدة".¹

و عندما تسربت وثيقة دليل السياسة الدفاعية في مارس 1992، حصلت ضجة في واشنطن باعتبارها بالغت في تطرفها و عدوانيتها، في ظل حقبة يفترض أنها حملت مكاسب السلام بعد انتهاء الحرب الباردة. و مع ذلك، فقد أعاد وزير الدفاع تشيني صياغتها و نشرها في جانفي 1993 بعنوان الإستراتيجية الدفاعية لتسعينيات القرن العشرين: استراتيجية الدفاع الإقليمي Defense Strategy for the Nineties of the Twentieth Century: The Regional Defense Strategy، و قد كان ذلك قبل أيام فقط من حفل تنصيب الرئيس كلينتون. و مرة أخرى أكدت هذه الوثيقة أنه " علينا ألا نتراجع و نسمح لتهديد عالمي جديد بالظهور، أو أن نترك فراغا في منطقة

¹ - ستيفن بوشيه، و مارتين رويو، مراكز الفكر: أدمغة حرب الأفكار. ترجمة: ماجد كنج. ط1، بيروت: دار الفارابي، 2009، ص 22.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

حيوية بالنسبة لمصالحنا... و لذلك، لن نتجاهل ضرورة أن نكون مستعدين لحماية مصالحنا الحيوية و تنفيذ التزاماتنا بمساعدة إضافية محدودة، أو حتى بمفردنا عند الضرورة".¹

و تم تطوير هذا التفكير في مقالة مشتركة نشرها وليام كرستول و روبرت كاغان في جويلية 1996 في مجلة فورين أفيرز تحت عنوان نحو سياسة خارجية ريغانية جديدة Toward a Neo- Reaganite Foreign Policy، و قد ورد فيها: " تعد الهيمنة الأمريكية الوسيلة الوحيدة الناجعة للتصدي لتراجع السلم و تدهور النظام العالمي. و لذلك، فإن الهدف المناسب للسياسة الخارجية الأمريكية هو ضمان استمرار هذه الهيمنة إلى أبعد مدى ممكن في المستقبل. و لتحقيق هذا الهدف، تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية ريغانية* جديدة في التفوق العسكري و الثقة الأخلاقية".²

و قد حظيت مقالة كرستول و كاغان بقبول و تأييد واسعين لدى العديد من صناع السياسة و خبراء السياسة، الذين قاموا بتشجيعهما على إنشاء منظمة لتعزيز تصورهما حول السياسة الخارجية الأمريكية، و كانت النتيجة تأسيس مشروع القرن الأمريكي الجديد.

و في ظل رئاسة كلينتون، نشر مشروع القرن الأمريكي الجديد سلسلة من الرسائل المفتوحة الموجهة إلى الرئيس، تضمنت توصيات صارمة فيما يتعلق بالتغييرات التي يجب القيام بها في السياسة الخارجية الأمريكية، و التي يفترض بها أن تنطلق من استحضار جملة المبادئ التي وجهت السياسة الأمريكية خلال الفترات الأنجح من حقبة الحرب الباردة.

¹ - توني سميث، حلف مع الشيطان: سعي واشنطن لسيادة العالم و خيانة الوعد الأمريكي. ترجمة: هشام عبد الله. ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2010، ص 54.

* - نسبة إلى رونالد ريغان.

² - Donald E. Abelson, " What were they thinking? Think Tanks, the Bush presidency and U.S. foreign policy". Op.cit, p 98.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

و خلال معظم سنوات التسعينيات، تزايد تركيز النشاط الفكري لمشروع القرن الأمريكي الجديد على العراق، باعتباره أهم العناصر في الجدل القائم حول السياسة الخارجية الأمريكية. ففي جانفي 1998، وجه خبراء مشروع القرن الأمريكي الجديد مذكرة إلى الرئيس **كلينتون**، يقترحون فيها استراتيجية سياسية و عسكرية شاملة من أجل شن الحرب على العراق و الإطاحة بنظام **صدام حسين**، و من دون اللجوء إلى التحالفات إذا لزم الأمر.

و بتشجيع من عدم فعالية عمليات التفتيش المفروضة من قبل الأمم المتحدة، كتب الموقعون* قائلين: " إن قدرتنا على التأكد من أن **صدام حسين** لا يقوم بإنتاج أسلحة الدمار الشامل قد ضعفت بشكل جوهري. لا يمكن للسياسة أن تستمر مع هاجس إصرار أخرق على السعي إلى الإجماع في الأمم المتحدة. إن أمن الجيوش الأمريكية في المنطقة و أمن الأصدقاء و الحلفاء كإسرائيل و الدول العربية المعتدلة، و جزء مهم من الإحتياطي النفطي العالمي سيكون معرضا للخطر. إن الإستراتيجية الوحيدة المقبولة هي تلك التي تقضي على احتمال أن يصبح العراق قادرا على استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها. و يعني ذلك على المدى القريب، وجود استعداد للشرع في عمل عسكري، طالما أن الدبلوماسية قد فشلت على ما يبدو. أما على المدى البعيد، فسيشمل ذلك إسقاط **صدام حسين** و نظامه. هذا ما يجب أن يصبح الآن هدف السياسة الخارجية الأمريكية".¹ و من بين الموقعين على هذه المذكرة، هناك أشخاص احتلوا فيما بعد مناصب هامة في إدارة **بوش** الجديدة.

*- ضم فريق الموقعين ثماني عشر شخصا و هم: إليوت أبرامز **Elliot Abrams**، و ريتشارد أرميتاج **Richard Armitage**، و وليام بنيت **William Bennet**، و جيفري برغز **Jeffrey Bergner**، و جون بولتون **John Bolton**، و باولا دوبريانسكي **Paula Dobriansky**، و فرانسيس فوكوياما، و روبرت كاغان، و زالماي خليلزاد **Zalmay Khalilzad**، و وليام كرسستول، و ريتشارد بيرل **Richard Perle**، و بيتر رودمان **Peter Rodman**، و دونالد رامسفيلد، و وليام شنايدر **William Schneider**، و فين ويبر **Vin Weber**، و بول وولفوتز، و جيمس وولسي **James Woolsey**، و روبرت زوليك **Robert Zoellick**.

¹- ستيفن بوشيه، و مارتين رويو، مرجع سابق، ص ص 24-25.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

و بتجاهل إدارة **كلينتون** لتوصيات مشروع القرن الأمريكي الجديد، استمر **كرستول** و رفاقه في الكتابة بغزارة عن الحاجة الملحة إلى تغيير النظام في بغداد في مقالات و على صفحات الرأي في أعرق المجلات الأمريكية مثل **Commentary**، و **ذي ويكلي ستاندرد*** **The Weekly Standard**، و **ذي ناشيونال إنترست** **The National Interest**، و مجلة **فورين أفيرز**، و في كتب مفتوحة موجهة إلى الرئيس و الكونغرس، كما حرص خبراءه على تقديم أفكارهم أمام جلسات الإستماع في الكونغرس. و خلال هذه الفترة وضع الشكل الجيني لما أصبح خطابهم القياسي بعد 11 سبتمبر، و هو الخطاب الذي يشدد على التهديد الوشيك الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل العراقية المفترضة.¹

و قد لعب مشروع القرن الأمريكي الجديد دورا بالغ الأهمية في الضغط على الكونغرس باتجاه استصدار قانون يؤيد الدعوة إلى تغيير النظام في العراق، ففي ماي 1998، وجه مشروع القرن الأمريكي الجديد خطابا إلى رئيس مجلس النواب و زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ يؤكد أن " الطريقة الوحيدة لحماية الولايات المتحدة و حلفائها من أسلحة الدمار الشامل هي وضع سياسات تؤدي إلى إزاحة **صدام حسين** و نظامه عن السلطة". كما شدد **وولفويتز** أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب في فيفري 1998 على ضرورة تغيير النظام في العراق باعتباره " الطريقة الوحيدة لإنقاذ المنطقة و العالم من التهديد المتواصل الذي يشكله سعي **صدام** الحثيث إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل". و انتقد إدارة **كلينتون** لأن هدفها " بقي محدودا في إعادة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق".² و كانت نتيجة هذا المسعى صدور قانون تحرير العراق عن الكونغرس في نوفمبر 1998، قبل أسابيع فقط من بدء إدارة **كلينتون** و المملكة المتحدة

*- مجلة أسبوعية تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية، تأسست سنة 1995، يملكها و يمولها الملياردير روبرت **Rupert Murdoch**، صاحب شبكة فوكس نيوز **Fox News**، و من أشهر محرريها **وليام كرسستول** و **روبرت كاغان**.

¹- ستيفان هالبر، و جوناثان كلارك، مرجع سابق، ص 135.

²- نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

في 16 ديسمبر 1998 بقصف المنشآت العسكرية الرئيسية في بغداد على امتداد أربعة أيام متواصلة، في عملية ثعلب الصحراء، و إن كانت هذه الأخيرة قد أخفقت في إيصال تلك المهمة إلى نتائجها العملية المتمثلة بإزاحة صدام حسين عن السلطة في بغداد.

و في العام 2000، أصدر كرسستول و كاغان ما وصفوه بأنه تحديث لمقاتلهم المؤثرة للعام 1996، في مؤلف بعنوان الأخطار الماثلة: الأزمة و الفرصة في السياسة الخارجية و الدفاعية الأمريكية *Present Dangers: Crisis and Opportunity in American Foreign and Defense Policy*، و قد تفحصا بشكل أعمق الخيارات و الفرص المتاحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية و هي بصدد إعادة تحديد دورها في المجتمع الدولي، واصفين سنوات التسعينيات بأنها عقد الفرص الضائعة، حيث فشلت الولايات المتحدة في الخروج بتصميم عظيم للنظام العالمي، بسبب سيطرة نظرة سلبية و انكفائية إلى العالم، ترى بأنه " في ظل غياب أي منافس من مستوى الإتحاد السوفياتي، يجب على الولايات المتحدة أن تتصرف كأية قوة عظمى على الساحة الدولية، بالتركيز على تأمين مصالحها المباشرة و الملموسة فقط، و التخلي عن جملة المسؤوليات الأكبر التي سبق و أن اضطلعت بها بصفقتها زعيمة العالم الحر".¹

لقد ركز كرسستول و كاغان على إرساء معيار القوة العظمى العالمية التي تعتمز صياغة البيئة الدولية بما ينسجم مع مصلحتها، مؤكدين أن أية سياسة خارجية منطلقة من فكرة الهيمنة الأمريكية و هادفة إلى الحفاظ عليها، لا بد لها من المزوجة بين الأهداف الأخلاقية الأمريكية و المصالح القومية المادية، و لذلك فقد انتقدا بشدة التعريف الضيق للمصالح الحيوية الأمريكية، الذي يحدد أولويات التدخل الأمريكية وفقا لما يطلق عليه هنري كيسنجر **Henry Kissinger** معايير الإنتقائية، و التي تتضمن تمييزا واضحا بين المصالح الحيوية، و المصالح الأخرى التي توصف بأنها أقل أهمية، و استبعادها من منطلقات جيوسياسية خالصة. ذلك أن تحديد ماهية المصلحة القومية

¹ - وليام كرسستول، و روبرت كاغان، " مصالح قومية و مسؤوليات كوكبية". في: إرون ستلزر (محرر)، المحافظون الجدد. ترجمة: فاضل جتكر. ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005، ص 99.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

الأمريكية لا يتطلب قياس القوة فقط، و إنما تقويم جملة المعتقدات و المبادئ و التصورات التي يتعذر صبها في قوالب كمية جامدة. و حسب كرسستول و كاغان فإن ذلك " يتطلب سياسة خارجية و دفاعية أمريكية غير اعتذارية و مثالية و جازمة، و ممولة بشكل يتجاوز المخصصات القائمة، على أمريكا ألا تكون شرطي العالم فحسب، بل يجب أن تكون منارته و هاديته".¹

و إلى جانب هذه الإستراتيجية التي تعتبر دعوة صريحة إلى الأحادية القطبية، تعرض كرسستول و كاغان بشكل مطول من بين مواضيع أخرى إلى موضوع تغيير الأنظمة السياسية* لاسيما في العراق، و إسرائيل و عملية السلام، و منظومة الدفاع الصاروخية. و قد تصدرت أغلب هذه المواضيع لاحقا الأجندة السياسية الخارجية لدى إدارة الرئيس بوش.²

و في الوقت نفسه، صدر في سبتمبر 2000 تقرير عن مشروع القرن الأمريكي الجديد تحت عنوان إعادة بناء دفاعات أمريكا: الإستراتيجية و القوى و الموارد لقرن جديد *Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century*، و قد نص التقرير على أن " الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تبذل قصارى جهدها لحماية و ترقية و تعزيز مكانة الزعامة العالمية التي تحظى بها، من خلال المحافظة على تفوق قدراتها العسكرية، و ردع كل القوى المنافسة، و إعادة تشكيل النظام العالمي وفقا للمصالح و القيم الأمريكية". كما أكد التقرير مجددا على أن حل المعضلة العراقية يبقى أمرا أساسيا و مطلوبا كثيرا، لأنه يندرج ضمن استراتيجية

¹ - ستيفان هالبر، و جوناثان كلارك، مرجع سابق، ص 29.

* - تختلف تكتيكات اعتماد استراتيجية تغيير الأنظمة حسب الحالات، منها دعم الجماعات المتمردة ضد النظام، أو العزل الدبلوماسي، أو فرض العقوبات الاقتصادية، أو التدخل العسكري الوقائي، و في الحالة العراقية، ترجح هذه الفرضية الأخيرة، فعندما يتعلق الأمر بأنظمة استبدادية قادرة على إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية، ينبغي على الولايات المتحدة السعي إلى التغيير لا إلى التعايش.

² - Donald E. Abelson, " What were they thinking? Think Tanks, the Bush presidency and U.S. foreign policy". *Op.cit*, p 98.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

أشمل للسيطرة على منطقة الخليج، التي أصبحت أولوية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة، حيث جاء في التقرير: " بشكل مستقل عن مسألة النظام العراقي، فإن الحضور الأمريكي الأساسي في منطقة الخليج هو أمر ضروري".¹

و من أجل ضمان الزعامة الأمريكية العالمية، حددت الوثيقة أربع مهام رئيسية للولايات المتحدة كما يلي:²

1- الدفاع عن الإقليم Homeland Defense، و يحتل قمة الأولويات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فإذا كانت استراتيجية الردع قد نجحت في تحقيق العديد من المكاسب للأمن القومي الأمريكي في إطار صراع الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة اليوم بإعادة هيكلة قواتها العسكرية، من أجل التكيف مع التحديات الأمنية التي يفرضها القرن الجديد، لاسيما الإرهاب الدولي و انتشار أسلحة الدمار الشامل.

2- الإستعداد لخوض الحروب واسعة النطاق Large Wars، و هذا يعني امتلاك قوات عسكرية لها القدرة على الإنتشار السريع، و القيام بعمليات عسكرية و تحقيق انتصارات حاسمة على عدة جبهات أو مسارح حول العالم في وقت واحد، كما تمكنها من التدخلات العسكرية المفاجئة في المناطق التي لا تملك فيها قواعد عسكرية. و لذلك تبقى الإستراتيجية التي يتعذر الإستغناء عنها كشرط أولي و مسبق لتفوق أمريكا العالمي، هي منظومة دفاع صاروخية قادرة على حماية جميع المصالح و القيم الأمريكية.

3- الإستعداد العسكري للقيام بعمليات حفظ السلام و مهام حظر الطيران الجوي في مناطق معينة، بشكل أحادي و لفترة زمنية طويلة.

¹ - ستيفن بوشيه، و مارتين رويو، مرجع سابق، ص ص 26- 27.

² - The Project for the New American Century, " Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century". September 2000, p 6. Available on the web site:

<http://www.newamericancentury.org/RebuildingAmericasDefenses.pdf>.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

4- الإستفادة من الثورة في الصناعات العسكرية، بإحداث تحولات جوهرية في المؤسسة العسكرية مصحوبة بزيادة كبيرة في عتادها العسكري، بهدف تحديث القوات الأمريكية، سواء على صعيد الجاهزية و التوظيف، أو الإستثمار في تكنولوجيات سلاح مستقبلية، بهدف الحفاظ على أمريكا قوية قادرة على استعراض العضلات بسرعة و بفعالية مدمرة في أقاليم مهمة من العالم.

و لم يخف محرروا الوثيقة مخاوفهم بشأن عملية التحول هذه التي قد تستغرق، في نظرهم، زمنا طويلا في ظل غياب حدث كارثي مدمر على شاكلة بيرل هاربر جديدة.¹ و لكن، عندما نعلم أن أغلب الذين وقعوا على هذا التقرير، تم استدعاؤهم لشغل أعلى المناصب في إدارة بوش الجديدة، سوف ندرك أن تقريرا كهذا يملك فرصا قليلة جدا ليبقى مجرد حبر على ورق.

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر و التحول من الخطاب إلى الممارسة العملية

في خطاب له أثناء حملته الإنتخابية لرئاسة البيت الأبيض في نوفمبر 1999، قدم بوش مقارنة متوازنة للشؤون الدولية تشدد على مزيج من العناصر السياسية و الإقتصادية و العسكرية و الثقافية، بل إن مجرد تصريحه بأن " القوة العسكرية ليست المقياس النهائي للجبروت"،² يناقض أهم المبادئ المركزية لمشروع القرن الأمريكي الجديد.

و بالمقابل، فإن تركيز بوش على إعادة بناء القوة العسكرية، و رؤيته للمصالح القومية المتمحورة حول أمريكا، إلى جانب إمامه الفقير بالسياسة الخارجية منح الأمل للنخبة الفكرية على مستوى مشروع القرن الأمريكي الجديد، و التي سرعان ما وجدت

¹ - مايكل كولينز بايبر، كهنة الحرب الكبار. ترجمة: عبد اللطيف أبو البصل. ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2006، ص 222.

² - ستيفان هالبر، و جوناثان كلارك، مرجع سابق، ص 148.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

طريقها إلى أروقة السلطة في واشنطن، فتسلمت مناصب أساسية في البنتاغون و مكتب نائب الرئيس و مجلس الأمن القومي و وزارة الخارجية.¹

فبمجرد وصول جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض و انتخابه رئيسا للجمهورية عقب انتخابات العام 2000، قام هذا الأخير بتعيين عدد من خبراء مشروع القرن الأمريكي الجديد و الموقعين على رسالة العام 1998 ضمن وظائف المستويات العليا في الإدارة الأمريكية، و يتصدر المجموعة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، و نائب وزير الدفاع بول وولفوتز، و ريتشارد بيرل رئيس مجلس السياسة الدفاعية في البنتاغون، و لويس ليبي كبير موظفي مكتب نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، و شغل دوغلاس فايت Douglas Feith منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون السياسة، و في منصب مساعد وزير الدفاع نجد دوف زاكيم Dov Zakheim، و بيتر رودمان مسؤول قضايا الأمن الدولي، و نواب وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج و باولا دوبريانسكي، و جون بولتون مساعد وزير الخارجية لنزع التسليح، قبل أن يتولى منصب المندوب الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، و المساعد الخاص لبولتون و هو ديفيد ورمسر David Wormser، و مسؤول الأمن القومي إليوت أبرامز، و زلماي خليلزاد مسؤول السياسة الأمريكية في أفغانستان، ثم سفير الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، و ممثل التجارة الأمريكية روبرت زوليك...² أما وليام كرسستول - ابن إرفينغ كرسستول Irving Kristol، و الذي يعتبر الأب الروحي للمحافظين الجدد - فقد ظل يت رأس مشروع القرن الأمريكي الجديد و أكبر مجلاته ذي ويكلي ستاندرد، كما ظل أيضا من المستشارين المقربين و غير الرسميين لدى الرئيس بوش.

و مع ذلك، لم يبد جورج بوش الابن لدى توليه الرئاسة اهتماما بالغا بموضوع العراق، بدليل إسناده مهمة وضع السياسة الأولية و إدارتها لوزارة الخارجية، و قد تميزت تلك السياسة بالعقوبات الذكية التي لم تستهدف التسريع في تغيير النظام، و إنما تثبيت

¹ - نفس المرجع، ص 149.

² - مايكل كولينز باير، مرجع سابق، ص ص 53-57.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

نظام العقوبات، حيث كان المبدأ تخفيف أحكام العقوبات على التقنيات غير العسكرية و السماح بزيادة الإستثمار و التجارة مع العراق، من أجل تحسين الوضع الإقتصادي الخطير في العراق و تخفيف الأزمة الإنسانية فيه، و في نفس الوقت، الإستمرار في إعاقه صدام عن تطوير أسلحة الدمار الشامل.¹

كما تعهد جورج بوش الابن خلال حملته الإنتخابية بتبني سياسة خارجية متوازنة، و شدد على رفضه لفكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضطلع بمهمة الترويج للديمقراطية و حقوق الإنسان و بناء الدول في الخارج، مصرحاً بأن " هذه الفكرة ليست من أهدافنا الرئيسية و لا من ميولاتنا". و قد بدا حريصاً جداً على أن لا يكرر خطأ أبيه بالتورط أكثر من اللازم في العالم الخارجي، مما جعل عدداً من المحللين السياسيين يعتقدون بأن جورج بوش الابن سوف ينتهج " واقعية حذرة، قائمة على توازن القوى".²

و ما يؤكد أن الرئيس بوش لم يدعم منذ بداية رئاسته فكرة اتباع سياسة خارجية أمريكية تدخلية نشيطة، تعيينه كولن باول Colin Pawell على يسار الحزب الجمهوري وزيراً للخارجية، و هو من أنصار العمل الإيجابي و المؤسسات الدولية و الحذر العسكري، و كوندوليزا رايس Condoleezza Rice مستشارة للأمن القومي، و هي من أشد المعارضين للإنتشار الدائم للقوات العسكرية الأمريكية خارج الولايات المتحدة من أجل أهداف توصف بالإنسانية، ففي مقال لها في مجلة فورين أفيرز، أوضحت رايس بأن " الولايات المتحدة لن تكون هاتف خدمة الطوارئ 911، و أن الجيش الأمريكي مخصص لخوض الحروب، و ليس إيصال الأطفال إلى المدارس".³

و تجدر الإشارة هنا أنه خلال الأشهر الثمانية الأولى من تسلم بوش دفة الرئاسة الأمريكية، لم يقم هذا الأخير بأي إجراء لرفع ميزانية الدفاع، على الرغم من وعده خلال

¹ - دنيس روس، فن الحكم: كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم. ترجمة: هاني تاري. بيروت: دار الكتاب العربي، 2008، ص 130.

² - Amélie Bas, Op.cit, p 10.

³ - توني سميث، مرجع سابق، ص 63.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

حملته الإنتخابية بزيادة سنوية تقدر بـ 4.5 مليار دولار، و أنه اتخذ من موضوع الدفاع المضاد للصواريخ أحد الركائز الأساسية لحملة الإنتخابية.

و إجمالاً، ظل موقف مشروع القرن الأمريكي الجديد حاسماً اتجاه إدارة بوش إلى غاية سبتمبر 2001، خاصة فيما يتعلق بمسألتين رئيسيتين و هما ميزانية الدفاع و القوة العسكرية، و السياسة في الشرق الأوسط، و بشكل أكثر تحديداً، فإن محور تركيزه اعتبر ضيقاً جداً في الممارسة العملية، بل إنه كان محصوراً فقط في استعمال القوة العسكرية في الشرق الأوسط. و قد كان كرسنول و حلفاؤه يخشون أن يكون بوش كأبيه الذي انتهج سياسات منتصف الطريق، في إشارة إلى إجهاضه حرب الخليج الثانية و انسحابه تاركاً صدام حسين على رأس النظام في العراق عام 1991، و دفعه إسرائيل نحو عملية أوصلو للسلام. كما اتهم كل من كاغان و كرسنول الرئيس بوش بمواصلة السياسة الخارجية التي انتهجها كلينتون في الشرق الأوسط، مؤكداً أن إدارة بوش لم تبد حتى الآن أية إشارة مشجعة لتغيير التعاطي غير المسؤول الذي انتهجه كلينتون مع المسألة العراقية، و هو نفس ما ذهب إليه ريبول مارك غيريتشت* **Reuel Marc Gerecht** من مبادرة الشرق الأوسط Middle East Initiative على مستوى مشروع القرن الأمريكي الجديد في جويلية 2001، حيث استنكر الجانب غير المسؤول للسياسة الخارجية المنتهجة من طرف إدارة بوش اتجاه صدام حسين و ياسر عرفات، و وصف ما أسماه عقوبات بوش الصغيرة بالتراجع الكبير، محذراً بأن الموقف الأمريكي كان يسير من سيء إلى أسوأ.¹

غير أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 جاءت لتغير كل هذه المعطيات، و تبدلت الأجندة السياسية الخارجية لإدارة بوش من حيث التهديدات و الأولويات و الإهتمامات و المهمات.

*- متخصص سابق في شؤون الشرق الأوسط في دائرة العمليات الخاصة التابعة لوكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية السي آي إيه CIA، و ينشر غيريتشت كتاباته بصفة دورية في أهم مجلات كرسنول ذي ويكلي ستاندر.

¹- Amélie Bas, Op.cit, p 12.

مذهب بوش Bush Doctrine

إذا كان مشروع القرن الأمريكي الجديد قد استطاع ممارسة تأثير بارز على السياسة الخارجية الأمريكية، فإن ذلك ما هو إلا ثمرة تلاقي و تقاطع عاملين رئيسيين، الأول نجاح جورج بوش في انتخابات الرئاسة عام 2000 بعد أن فصل القضاء الأمريكي في نتائج الإنتخابات المتنازع عليها. و الثاني، أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، و هو الحدث الذي حول جورج بوش من رئيس وصل إلى البيت الأبيض بالمصادفة إلى قيصر أمريكي، يغير الأنظمة و يستغني عن الحلفاء التقليديين و يتكلم عن نظريات راديكالية عن الوقائية، فهذا الحدث هو بالفعل الذي حرك الرد الأمريكي المسلح السريع و القوي اتجاه الذين اعتدوا على الولايات المتحدة في أفغانستان أولاً، ثم في العراق سواء كان ذلك صواباً أو خطأ. و لولا أحداث الحادي عشر من سبتمبر لكانت الحرب و التعبئة العسكرية مستحيلتين، فرد الفعل المباشر للرئيس بوش فور سماعه لخبر الهجوم "إننا في حالة حرب" يوحي بأن الرد الأمريكي سوف يكون ساحقاً، و بعدما منحه الكونغرس تفويضاً مطلقاً باستخدام كل القوة اللازمة ضد مرتكبي الهجمات و من ساعدتهم، أكد الرئيس بوش بعد ساعات من الهجوم "إن إدارتي مصممة على العثور على المسؤولين و تقديمهم إلى العدالة، و لن نميز بين الإرهابيين الذين ارتكبوا هذه الأعمال و بين الذين يأوونهم".¹ كما أعلن وولفوتز في مؤتمر صحفي بعد ثلاثة أيام من الهجمات "أن سياسة الولايات المتحدة هي القضاء على الدول الراحية للإرهاب".² و الحقيقة أن السنتين التاليتين أثبتتا صحة رأي وولفوتز، و ذلك بانتقال بوش من مرشح تعهد بتبني سياسة خارجية متواضعة إلى رئيس تستند سياسته إلى الإستباق الأحادي في إطار الحرب على الإرهاب التي أعادت تعريف المشهد الإستراتيجي العالمي.

¹ - ستيفان هالبر، و جوناثان كلارك، مرجع سابق، ص 47.

² - جون ميكثوايت، و أدريان وولدريدج، أمة اليمين: قوة المحافظين في أمريكا. ترجمة: عبد الوهاب علوب. ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007، ص 234.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

لقد ردت إدارة بوش على هجمات الحادي عشر من سبتمبر باعتبارها حدثاً غير مسبوق في التاريخ الأمريكي بسياسات جديدة مؤثرة، حيث أعلنت عقيدة استراتيجية جديدة من العمل الإستباقي، و فعليا هي عقيدة الحرب الوقائية Preventive War، التي ستأخذ القتال إلى العدو، بدلا من الإعتماد على مبادئ العقيدة العسكرية التقليدية القائمة على الردع و الإحتواء اللذين كانا أساسيين خلال الحرب الباردة،¹ و ذلك في إطار ما عرف بمذهب بوش **Bush Doctrine**، و هو إعلان سياسي عن مقاصد السياسة الخارجية الأمريكية، و فيه حدد بوش إطار السلوك الأمريكي الأمني في شؤون العالم في سلسلة من الخطابات و بيانات السياسة، حيث بدأ مع خطابات الرئيس عن حالة الإتحاد و خطابه بمناسبة التنصيب، و خطابه الإفتتاحي في أكاديمية ويست بوينت West Point العسكرية في جوان 2002، و بلغ ذروته في نشر استراتيجية الأمن القومي الأمريكي National Security Strategy في 17 سبتمبر 2002. و هذه الوثائق مجتمعة سميت بشكل غير رسمي **مذهب بوش أو عقيدة بوش**.

و بصياغة هذا المذهب، أكد الرئيس بوش أن السياسة الخارجية الأمريكية ستتهج المبادرة، ففي خطابه أمام ضباط الأكاديمية العسكرية في ويست بوينت بتاريخ 1 جوان 2002، صرح قائلا: " بالرغم من أن استراتيجيات الحرب الباردة القائمة على الردع و الإحتواء لا تزال سارية المفعول في بعض الحالات، فإن التهديدات الجديدة تتطلب فكرا جديدا أيضا، فإذا انتظرنا حتى تتحقق التهديدات تماما عندما نواجه وضعاً استراتيجياً، نكون قد تأخرنا كثيرا، علينا أن نذهب بالحرب إلى العدو و نبطل خطه و نواجه أسوأ التهديدات قبل ظهورها".²

و بصدور استراتيجية الأمن القومي في سبتمبر 2002، دخل نهج الإستباق رسمياً الفكر الإستراتيجي الأمريكي، فالى جانب إعادة تأكيدها على العديد من الأهداف المتفق

¹ - فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق الطرق: ما بعد المحافظين الجدد. ترجمة: محمد محمود التوبة. ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007، ص ص 17-18.

² - جون ميكلثوايت، و أدريان وولدريدج، مرجع سابق، ص 245.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

عليها للسياسة الخارجية الأمريكية، مثل ترويج الحكومات الحرة الديمقراطية حول العالم، و النظام الكوني للتجارة الحرة، اعتبرت هذه الإستراتيجية بيانا للطموحات الأمريكية في الهيمنة على العالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة، إذ لم تخف استعدادها بل و رغبتها في استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد و وقائي في تشكيل النظام الدولي، حيث أكد البيت الأبيض: " في حين أن الولايات المتحدة تسعى باستمرار للحصول على دعم المجتمع الدولي، فإننا لن نتردد في التصرف بمفردنا عبر اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، إذا لزم الأمر، لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس من خلال العمل الوقائي ضد مثل هؤلاء الإرهابيين، لمنعهم من إلحاق أي ضرر بشعبنا و بلدنا".¹

و تعتبر استراتيجية الأمن القومي الأمريكي دعوة صريحة لعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية على نحو عدواني، فإدارة بوش لم تعد ترى في استخدام القوة العسكرية الخيار الأخير للسياسة الأمريكية، و إنما الوسيلة الأكثر فعالية لتطبيق تلك السياسة، و هو المجال الذي تملك فيه الولايات المتحدة ميزة لا ينافسها فيه أحد.² فالخيارات العسكرية تتصف بالسرعة و توحى أنها تحقق حلولا نهائية، و من هنا ليس غريبا أن تلجأ الولايات المتحدة في كثير من الأحيان، و بنحو لا يتفق مع العقلانية إلى استخدام قوتها العسكرية في حل مشكلاتها.

و قد أقرت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي رفع الإنفاق العسكري، مع العلم أن الولايات المتحدة تتفق على موازنتها العسكرية أكثر مما تتفق البلدان الخمسة عشر التي تليها على الدفاع مجتمعة.* و الهدف من هذه الزيادة ليس مواجهة خطر داهم محدد، و إنما تحقيق درجة غير مسبوقه من التفوق العسكري تردع كل قوة منافسة محتملة من

¹ – Tugrul Keskin, and Patrick R. Halpern, " Behind Closed Doors: Elite Politics, Think Tanks, and U.S. Foreign Policy". Insight Turkey. Vol 7, Number 2, April – June 2005, p p 99- 114.

² – مايكل كولينز بايبر، مرجع سابق، ص 120.

*- تتفق الولايات المتحدة الأمريكية على الدفاع حوالي 350 مليار دولار آخذة في التصاعد، دون إدخال تكاليف حرب العراق، في حين يقل إنفاق كافة حلفائها عن 220 مليار دولار.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

التفكير في الدخول في مواجهة مستقبلية مع الولايات المتحدة، مما يمكنها من استدامة مركزها كقوة عظمى منفردة. و بالمقابل، فإن الدفاع عن النفس الوقائي هو امتياز حصري للولايات المتحدة تستخدمه حسب ما تمليه عليها مصالحها، في حين يحظر على الدول الأخرى استخدام الحرب الوقائية كذريعة للعدوان.¹

و باختصار، يتميز مذهب بوش بخصائص أربعة أساسية هي:

1- الإنفراد و التوجه الأحادي: تدرك إدارة بوش العالم الخارجي إدراكا هوبزيا، أي أنه فوضوي و خطير قائم على القوة، و في عالم يتم إدراكه بهذا الشكل فإن المؤسسات الدولية و الدبلوماسية و الأطر متعددة الأطراف يتم النظر إليها بتشاؤم أو بسلبية، لأنها محكومة بانعدام الفعالية، فالمعاهدات و الإتفاقيات تسعى إلى تقييد القوة الأمريكية و السيطرة عليها، بدلا من أن تدعم النظام العالمي، و بالتالي فهي مضعفة للولايات المتحدة الأمريكية. و بالمقابل، تبدو القوة العسكرية الأمريكية و تأكيدها بطريقة مجردة من توريطات التعددية على أنها المخرج اللائق ضد التهديدات الخارجية، و أول أداة يتم اللجوء إليها لمواجهة مجموعة واسعة من التحديات السياسية. و لم تخف إدارة بوش استعدادها لاستبدال التحالفات الأمريكية التقليدية بتحالفات ظرفية أو تحالفات الراغبين، بل و المبادرة إلى استخدام القوة العسكرية الأمريكية و بشكل منفرد إذا استدعت الضرورة ذلك، فيقول بوش: " علينا أن نتوقع قيام تحالفات مستقبلية تكون تجمعات لغرض معين، و لا تدوم غالبا لما هو أبعد من الأزمة الماثلة، و لا تحمل في أحوال كثيرة أكثر من اتفاق عام على الأهداف المطلوب إنجازها. و إذا ما تعذر حشد تحالف الراغبين، فإن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للعمل بشكل مستقل إذا لم يكن من الممكن التنسيق لعمل جماعي".²

¹- نفس المرجع، ص 121.

²- توني سميث، مرجع سابق، ص 53.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

2- التفوق العسكري: إن هذه النزعة إلى الإنفراد و التوجه الأحادي تترافق غالبا مع استعداد كبير للتسلح و بشكل مكثف بهدف وقائي و ردعي، لمنع أية قوى منافسة محتملة من بناء قوة عسكرية تستهدف من خلالها التفوق على القوة الأمريكية أو موازاتها، و هو ما يفسر الإرتفاعات المذهلة في ميزانية الدفاع الأمريكية. و بشكل بسيط، فإن الفكرة هي أن الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي أرخص بكثير مما قد يكلفه خوض حرب أجنبية، أي أن إدارة بوش تفضل سلاما دوليا تضمنه الهيمنة الأمريكية، يقول بوش: " التنافس بين الدول العظمى أمر لا مفر منه، لكن النزاعات المسلحة في عالمنا ليست كذلك... فلدى أمريكا القوة العسكرية الأكبر من التحدي، و تنوي أن تحافظ عليها، مما يجعل سباقات تسلح الحقب السابقة أمر لا طائل تحته، و يقتصر عمل المتنافسين على التجارة و الشؤون السلمية الأخرى".¹

3- الحرب الوقائية: إن الهدف من التفوق العسكري الأمريكي هو تأسيس و بناء قلعة محصنة لرد الهجمات المحتملة الآتية من الخارج ضد التراب الأمريكي. و لكن، عند استشعار أي تهديد محتمل، فللولايات المتحدة مطلق الحرية في المبادرة إلى تبني إجراءات وقائية للدفاع عن النفس. و تجد الحروب الوقائية مرجعيتها في فكرة مفادها أن التحديات إذا أسبئت إدارتها قد تتحول إلى تهديدات وجودية للولايات المتحدة الأمريكية، و لذلك، فإن هذه الأخيرة مطالبة بالتدخل في مسارح الإضطرابات المحتملة قبل تفجرها، و التعامل مع التهديدات التي قد تتعرض لها المصلحة القومية قبل أن تستفحل إلى أزمات حقيقية.

4- ديمقراطية العالم: لقد جعلت إدارة بوش من فكرة تصدير الديمقراطية هدفا مركزيا للسياسة الخارجية الأمريكية، فهي تنتظر إلى القيم الأمريكية على أنها الأعدل من الناحية الأخلاقية، و لذلك، فإن واجب بل ربما مهمة الولايات المتحدة الأمريكية هي أن تجعل العالم من دون خطر على الديمقراطية، فالقيم الديمقراطية الأمريكية هي بالتالي مبادئ كونية شاملة. و قد ذهب الرئيس بوش أبعد من ذلك عندما تبني فكرة أن الترويج

¹ - نفس المرجع، ص 51.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

للديمقراطية في جميع أنحاء العالم لم يكن قيمة أمريكية فحسب و إنما مصلحة أمريكية أيضا، فمذهب بوش لا يتصور هذه القيمة المثالية على أنها منفصلة عن المصلحة القومية الأمريكية، بل يعترف أن من مصلحة الولايات المتحدة نشر الديمقراطية الأمريكية في العالم، على اعتبار أن الأنظمة الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها، و نتيجة لذلك فإن مفهومه للمصلحة الوطنية واسع جدا و طموح يستند على اتخاذ إجراءات معينة مثل الإنتشار النشط و المدعم للديمقراطية و حقوق الإنسان في الدول الأخرى. و هنا يكون بوش قد انحرف عن التوجه القومي الذي رسمه لنفسه خلال حملته الإنتخابية لرئاسة البيت الأبيض ليتبنى توجهها دوليا. و قد صاغ بوش هذا التوجه الجديد في عبارة بليغة بقوله: " تقدم الحرية داخل الدول سيبيي السلام بين الدول".¹

إن تحليل التوصيات الصادرة عن مشروع القرن الأمريكي الجديد خلال العقد السابق لانتخاب بوش، يسمح لنا بالإستنتاج أن إدارة بوش اتخذت منها الإطار العام لصياغة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام 2002، و هو ما يدعونا إلى القول أن مشروع القرن الأمريكي الجديد هو المهندس الرئيس للإنتقال في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، فوجود المساهمين المباشرين في مشروع القرن الأمريكي الجديد أمثال رامسفيلد، وولفوتز و ليبي في البنتاغون يفسر هذا التطابق الكبير بين أفكارهم و البنية الفكرية لمذهب بوش.

إن فهم أصول حرب العراق يكمن في فهم منطق مذهب بوش الذي يجد أساسه الفكري في أجندة مشروع القرن الأمريكي الجديد، و قد وجد هذا الأخير في الرئيس بوش بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الرئيس الذي طالما تم انتظاره، و قبل هذا التاريخ فإن مسألة رفع الميزانية العسكرية التي كانت إدارة بوش تتنادي بها هي التي توافقت فقط مع أجندة مشروع القرن الأمريكي الجديد، و أكثر من ذلك، فقد كان من المشكوك فيه أن يتبنى الرئيس بوش هذه الأجندة، بسبب أنه جعل مسألتين داخليتين أولى أولوياته و هما خفض الضرائب و دعم قطاع التربية. لكن، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر فإننا

¹ - نفس المرجع، ص 67.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

وجدنا أهم هذه الأجندة و هذه الروح التي ميزت مشروع القرن الأمريكي الجديد في خطاب الرئيس بوش بحالة الإتحاد عام 2002، باستعماله عبارته المشهورة محور الشر The Axis of Evil، و كذلك في خطابه بويست بوينت أشهر أكاديمية عسكرية، ثم لمسنا ذلك بشكل قوي في استراتيجية الأمن القومي، أين تكلم بروح صليبية و أعاد تأكيد دور الولايات المتحدة بوصفها أكبر قوة عالمية و مسؤوليتها في القضاء على كافة التهديدات الجديدة و جعل العالم أكثر أمناً، و نشر القيم الديمقراطية، أو السلام الديمقراطي كما تحدث عنه ولسون Wilson.

و يشمل محور الشر كوريا الشمالية، " نظام يسلح نفسه بالصواريخ و أسلحة الدمار الشامل في الوقت الذي يجوع مواطنيه"، كما يضم أيضا إيران، التي " تسعى جاهدة إلى الحصول على تلك الأسلحة لتصدر الإرهاب في حين تقمع القلة غير المنتخبة آمال الشعب الإيراني في الحرية"، و أخيرا العراق، الذي " يستمر بالتباهي بعدائه ضد الولايات المتحدة الأمريكية و بدعمه للإرهاب".¹

و قد أكد الرئيس بوش مجددا على أن الردع لا يعني شيئا بالنسبة لشبكات سرية مؤلفة من إرهابيين لا دولة لهم و لا مواطنين يدافعون عنهم، فهو غير ممكن في حال امتلاك حكام دكتاتوريين فقدوا توازنهم لأسلحة الدمار الشامل، و بإمكانهم إطلاق هذه الأسلحة بواسطة صواريخ أو توفيرها سرا لحلفائهم الإرهابيين"، و ذهب بوش أبعد بقوله: " لا يمكن تحقيق النصر في الحرب على الإرهاب و نحن ما نزال في وضعية دفاعية".

و هكذا، أصبحت هذه الأجندة المبادرة التي تعتنق مبدأ الإستباق و تغيير النظام في العراق جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية لإدارة بوش في أعقاب الهجمات الإرهابية، حيث تجاهلت الأمم المتحدة و أعمال التفنيس لصالح القيام بعمل عسكري هجومي ضد عراق صدام حسين.

¹ - تشالمرز جونسون، " كوريا الشمالية كبش فداء لعدد كبير من المصالح في واشنطن". في: بيتر سكاون (محرر)، أمريكا الكتاب الأسود. ترجمة: إيناس أبو حطب. ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2003، ص 138.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

و في مسعاها لتبرير الحرب على العراق و إقناع الرأي العام الأمريكي و العالمي بشرعية الحرب، استندت الإدارة الأمريكية إلى الحجج التالية:¹

- 1- حقيقة أن العراق امتلك أسلحة دمار شامل و كان في طريقه إلى بناء المزيد.
- 2- أن العراق ارتبط بتنظيم القاعدة و بمنظمات إرهابية أخرى تشكل خطرا على أمن و استقرار العالم.
- 3- أن العراق كان دكتاتورية مستبدة مطلقة يستحق الشعب العراقي أن يتحرر منها.

لقد استطاع مشروع القرن الأمريكي الجديد أن يجعل فكرة التدخل العسكري الأمريكي في العراق غير قابلة للتحويل، و ما كان مجرد خطاب في أروقة مشروع القرن الأمريكي الجديد أضحى واقعا في شوارع بغداد، و تمت الإطاحة بنظام صدام عام 2003.

لقد كانت الحجج الأمريكية المعلنة لإضفاء الشرعية على حرب العراق متأثرة متأثرا واضحا بهجمات الحادي عشر من سبتمبر و بالديناميات الجديدة التي رسختها في السياسة الأمريكية، فمن خلال الإيحاء بأن أسلحة الدمار الشامل العراقية قد تنتهي إلى الوصول إلى أيدي الإرهابيين، سعت الإدارة إلى بناء الدعم للعمل العسكري من منطلق الخوف من أن يهدد العراق الأمن القومي الأمريكي تهديدا مباشرا، و وجدت الإدارة الأمريكية نفسها في مأزق دولي بعد الحرب، حين لم يتم العثور على أسلحة الدمار الشامل العراقية و لم تتجسد الأسلحة ماديا، كما أثرت شكوك خطيرة بخصوص علاقات صدام حسين المزعومة مع القاعدة، و تراجعت الإدارة إلى ما تبقى من حقوق الإنسان و حجة التحويل الديمقراطي للعراق، إضافة إلى المشروع الأوسع لتحويل الشرق الأوسط سياسيا بوصفها التبرير الرئيسي للحرب.²

¹ - فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 110.

² - نفس المرجع، ص ص 110 - 111.

المبحث الثاني: مراكز الفكر الإستراتيجي و إدارة مسرح العمليات العراقي

المطلب الأول: معهد أميركان إنتربرايز في مواجهة لجنة بيكر - هاملتون

بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، واجهت الولايات المتحدة الأمريكية التحدي الأصعب المتمثل في ضمان الإستقرار في مرحلة ما بعد الحرب و تشجيع تحول سياسي سلمي إلى حكومة عراقية جديدة و ديمقراطية، خاصة بعد أن تفاجأت بأنها تواجه تمردا طويلا، أذر بنشوب حرب أهلية في العراق.

و لهذا الغرض، أطلق الكونغرس الأمريكي في 15 مارس 2006 مشروع دراسة حول العراق، من أجل إعادة تقييم الموقف الأمريكي هناك، و إعداد حصيلة الحرب و فحص الخيارات الممكنة للخروج مما وصف بالمستقع العراقي، ثم تقديم المقترحات بشأن مستقبل الوجود الأمريكي في العراق.¹ و قد خصص له الكونغرس ميزانية قدرت بـ 1.3 مليون دولار. و مع أن هذا المشروع يحمل رسميا اسم مجموعة دراسة العراق Iraq Study Group، إلا أنه معروف بتسمية لجنة بيكر - هاملتون Baker - Hamilton Commission نسبة إلى جيمس بيكر * James Baker و لي هاملتون ** Lee H. Hamilton اللذان ترأسا المجموعة. و تضم مجموعة دراسة العراق عشرة أعضاء من كبار السياسيين الأمريكيين المنتمين إلى الحزبين الرئيسيين الجمهوري و الديمقراطي مناصفة، و ممن كانت لهم خبرة واسعة بشؤون منطقة الشرق الأوسط و العراق تحديدا.

و بعد تعيينهما رئيسين مشاركين لمجموعة دراسة العراق، قام بيكر و هاملتون باختيار بقية أعضاء المجموعة، حيث ضم الفريق الجمهوري ساندر داي أوكونور Sandra Day O'Connor، القاضية السابقة في المحكمة العليا، و لورنس إيغلبرغر

¹ - عماد علو، "قراءة جديدة لتقرير بيكر - هاملتون". متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.dohainstitute.org/release/6f88a741-06a1-4b24-a504-0acafe9fd607>

* - جيمس بيكر: جمهوري، و وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في عهد الرئيس جورج بوش الأب.

** - لي هاملتون: ديمقراطي، الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، و رئيس لجنة التحقيق في أحداث 11 سبتمبر 2001.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

Lawrence Eagleburger، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، و **إدوين ميس الثالث** **Edwin Meese 3**، وزير العدل الأمريكي الأسبق، و **آلان سمبسون Alan K. Simpson**، العضو السابق في مجلس الشيوخ الأمريكي. أما الفريق الديمقراطي فتكون من **فيرنون جوردان جونيور Vernon Jordan, Jr.**، كبير مديري شركة لازارد و **فريزر**، و **ليون بانيتا Leon Panetta**، الرئيس السابق لهيئة موظفي البيت الأبيض، و **وليام بيرى William J. Perry**، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، و **تشارلز روب** **Charles S. Robb**، العضو السابق في مجلس الشيوخ الأمريكي.¹

و ساعدت لجنة الإعتمادات التابعة لمجلس النواب الأمريكي مجموعة دراسة العراق على إنجاز أعمالها بتمويل نشاطاتها، من خلال معهد السلام الأمريكي، الذي كان بمثابة الوكالة أو الهيئة المسؤولة عن تسهيل عمل مجموعة دراسة العراق بدعم من مركزين آخرين هما مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية، و مركز دراسات الرئاسة Center for the Study of the Presidency، بالإضافة إلى مركز جامعي و هو معهد جيمس بيكر 3 للسياسة العامة بجامعة رايس The James A. Baker 3 Institute for Public Policy of Rice University.² فضلا عن الإستفادة من الإستشارات التي قدمتها مجموعة كبيرة من اللجان و مجموعات العمل، ضمت خبراء أكاديميين من الجامعات و من الحكومة و القطاع الخاص في مجالات الإقتصاد و إعادة الإعمار و الجيش و الأمن و الشؤون السياسية و الإستراتيجية، إلى جانب عدد من اللقاءات الرسمية مع كبار الشخصيات و المسؤولين في الحكومتين العراقية و الأمريكية من بينهم الرئيس **بوش** و رئيس الوزراء العراقي **نوري المالكي**، و أخرى غير رسمية مع مسؤولين أمريكيين سابقين مثل الرئيس الأمريكي السابق **بيل كلينتون**، و وزيرة الخارجية الأمريكية

¹ - نفس المرجع.

² - وفاء أحمد، " تقرير مجموعة دراسة العراق: قراءة موجزة في مراكز الدراسات الأمريكية". متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83497>.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

السابقة مادلين أولبرايت، و وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر، و مستشار الأمن القومي السابق زبغنيو برزيزينسكي، و غيرهم.¹

و قد سلمت اللجنة تقريرها النهائي بعنوان تقرير مجموعة دراسة العراق: الطريق نحو الأمام - اقتراب جديد The Iraq Study Group Report : The Way Forward – A New Approach إلى الرئيس بوش في 6 ديسمبر 2006. و نظرا للحصيلة السلبية للتدخل الأمريكي في العراق، فقد أوصى التقرير عبر 79 توصية بضرورة إحداث تغييرات في السياسة الأمريكية المنتهجة في العراق. و كان الإنسحاب التدريجي للقوات العسكرية الأمريكية من العراق أبرز ما دعى إليه التقرير، و إن كان لم يحدد جدولاً زمنياً للإنسحاب، مكتفياً بالإشارة إلى ضرورة أن يتم سحب معظم القوات الأمريكية من العراق بحلول الربع الأول من العام 2008، بالإضافة إلى إعادة توجيه جهود الجيش الأمريكي نحو مهام تكوين و تدريب و دعم القوات العراقية و تجهيزها بالمعدات، من أجل تأهيل الجيش العراقي و قوات الأمن العراقية لضمان قدرة العراق على ممارسة مهام الدفاع و الحكم، خاصة مع تصاعد إمكانية خفض الوجود العسكري و المدني الأمريكي في العراق.²

و لم تقتصر توصيات مجموعة دراسة العراق على الوضع العراقي الداخلي، و إنما اهتمت بكل ما له علاقة و تأثير متبادل من الأوضاع و القضايا الإقليمية و الدولية بالوضع العراقي الناجم عن الإحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003، و المسارات التي ترتبت على هذا الإحتلال على الواقعين العراقي و الإقليمي و اتجاهاتها المستقبلية المحتملة. و لذلك أوصى التقرير بإطلاق جهود دبلوماسية تشمل فتح حوار مباشر مع كل من إيران و سوريا في محاولة للحصول على التزام منهما بسياسات بناءة اتجاه العراق

¹ - عماد علو، مرجع سابق.

² - شون برملي، و ستيفن سكلينكا، " تقرير مجموعة دراسة العراق: الموقف على المدى البعيد". ترجمة: أمير جبار الساعدي. متاح على الموقع الإلكتروني:

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

و القضايا الإقليمية الأخرى، بعد اتهامات أمريكية بدورها في إخلال الإستقرار في العراق من خلال دعم المتمردين بالسلاح و المال و التدريب.¹

كما تضمن التقرير فكرة تركيز الجهود على المسرح الأفغاني، فالولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بتقديم مزيد من الدعم السياسي، و الإقتصادي، و العسكري لأفغانستان، و تزويدها بالموارد التي ستتوفر عقب انسحاب القوات الأمريكية من العراق.

استراتيجية بوش الجديدة: ظل بوش لعدة سنوات يدعي أن الأوضاع تسير سيرا حسنا في العراق، محاولا أن ينفي أو يقلل من خطورة أخطائه الإستراتيجية معتبرا أنها مجرد أخطاء تكتيكية، و لكنها قادت في النهاية إلى المأزق الإستراتيجي للولايات المتحدة في العراق. و هو ما أكدته مجموعة دراسة العراق التي وصفت الوضع هناك بالخطير، مما أجبر بوش أخيرا على أن يعترف بوجود معضلة كبرى في العراق، و أصبح رئيسا تحت الحصار يطلق سياسة جديدة لأنه شعر بأنه مضطر للخروج بسياسة جديدة.²

لقد اقترحت مجموعة دراسة العراق إيجاد حل للوضع في العراق عن طريق مبادرة دبلوماسية إقليمية، و تتعارض مثل هذه السياسة تعارضا كليا مع مقاربة إدارة بوش برمتها منذ أن تولت السلطة، فالدبلوماسية لم تؤد إلا دورا ضئيلا في سياسة إدارة بوش الخارجية. و برفض بوش لتوصيات مجموعة دراسة العراق، فإنه كان مطالبا بتقديم البديل، خاصة و أن التقرير أكد أن الوضع في العراق سيء جدا، و بهذا لم يستطع بوش أن يمضي أبعد مما مضى في إنكار هذه الحقيقة.

و بدلا من أن يتبع الرئيس بوش خطة العمل المقترحة من طرف مجموعة دراسة العراق، فقد اختار الوجهة المعاكسة التي أملاها عليه، في نفس الوقت، المحافظ فريدريك

¹ عماد علو، مرجع سابق.

² مارينا أوتاواي، " سياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط أمام مآزق متعددة: الأبعاد و المكونات". متاح على الموقع الإلكتروني:

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

كاغان * Frederick W. Kagan من معهد أميركان إنتربرايز، حيث اقترح زيادة كبيرة، و لكن مؤقتة، في عدد القوات الأمريكية في العراق، أي التعزيز كمدخل لإمكانية تحقيق النصر. و لم يترك **كاغان** لخطة عمل لجنة بيكر - هاملتون أي مجال للصدفة، و قام باستغلال نقاط ضعفها، فالمدّة التي استغرقتها أعمال اللجنة لم تكن في صالحها، بل عملت على التقليل من وزنها: " على الرغم من التدهور المستمر في الوضعية العراقية منذ انطلاق عمل فريق الخبراء في أفريل، إلا أن هذا الأخير واصل عمله بوتيرة معتدلة، أو متباطئة، حسب بعض مشاركيه، إذ استغرق فريق الخبراء أشهرًا في تحليل السياسة الأمريكية و الوضعية في العراق".¹

و بعد أسبوع من تسليم لجنة بيكر - هاملتون تقريرها إلى الرئيس **بوش**، قام معهد أميركان إنتربرايز بتاريخ 14 ديسمبر 2006، في مقراته، بالعرض الرسمي لتقريره بعنوان اختيار النصر: خطة من أجل تحقيق النجاح في العراق - تقرير مؤقت Choosing Victory : A Plan for Success in Iraq - Interim Report، و كان هذا التقرير ثمرة الجهود المشتركة و التعاون الوثيق بين **فردريك كاغان** و الجنرال المتقاعد **جاك كين Jack Keane**، و هذا مقطع مأخوذ من هذه المحاضرة التي نشرها معهد أميركان إنتربرايز على موقعه الإلكتروني: " يستعد الرئيس لإجراء تغيير كبير في الإستراتيجية المتبعة في العراق. الآن، و قد أعلنت مجموعة دراسة العراق عن نتائجها، فإن قائد الأركان العليا للجيش سيسلم توصياته، و سيوجه الرئيس **بوش** خطابًا للأمة في الأسبوع القادم. سيختار قادة الحزب الديمقراطي انسحاب القوات من العراق، بينما تتصح مجموعة دراسة العراق بانسحاب في غضون خمسة عشر شهرًا، و الآن حان الموعد حتى تقول القوات البرية كلمتها. و لكن، ما هي الطريق التي سيسلكها الرئيس؟ و في هذه اللحظة الحاسمة سيقدّم معهد أميركان إنتربرايز تقريره اختيار النصر: خطة لتحقيق النجاح،

*- باحث مقيم في معهد أميركان إنتربرايز، أستاذ مشارك في التاريخ العسكري (2001-2005) و أستاذ مساعد في المادة نفسها (1995-2001) بكلية ويست بوينت العسكرية، حاصل على دكتوراه في التاريخ العسكري الروسي و السوفياتي من جامعة يال، يعتبر المهندس الفكري لمخطط زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق.

¹- Amélie Bas, *Op.cit*, p 15.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

و تشجع هذه الدراسة زيادة محسوسة في حجم جيوشنا من أجل تعزيز الأمن و حماية المناطق الخطرة في بغداد".¹

و قد اجتمع الرئيس بوش بعدد من الخبراء العسكريين المتقاعدين من الخدمة بصفة غير رسمية، و منهم الجنرال كين الذي دعم خيار زيادة القوات و إضافة الآلاف من الجنود، من أجل المساعدة على تحسين الوضع الأمني في بغداد، في حين أعرب البعض الآخر عن شكوكهم اتجاه هذا الإقتراح، و لهذا تحول بوش إلى القادة العسكريين في الجيش الأمريكي من أجل تقديم تقييم ميداني لما يمكن تحقيقه و ما لا يمكن تحقيقه من طرف القوات العسكرية على أرض الواقع.

و شكك القادة العسكريون بدورهم في جدوى مخطط التصعيد، على اعتبار أن القوات البحرية و الجيش، اللذان يقومان بالدور الأكبر في القتال، في نقطة انكسار و لا يتحلمان انتشارا قتاليا إضافيا، و اتجهوا إلى القول أن القوات الإضافية ستكون مكلفة، لأن تمديد جولة خدمة القوات الموجودة بالفعل في العراق بعد أشهر قليلة، و تقليص فترة الراحة و إعادة التدريب و إعادة التجهيز التي يقضيها الجنود في الوطن بين فترتي خدمة، قد يؤدي على المدى البعيد إلى:

1- إن تمديد جولات الخدمة و تقليص فترات الراحة في الوطن سيؤديان إلى تناقص في أعداد الذين يعاد تجنيدهم، مع العلم أن القوات الأمريكية تعتمد بشكل أساسي على المتطوعين، و للجنود أن يقرروا ما إذا كانوا سيبقون ضمن القوات الأمريكية، و من المرجح أن يترك عدد كبير من أفراد الجيش الخدمة العسكرية عندما تصبح جولات الخدمة في العراق أطول و فترات الرجوع إلى الوطن أقصر. و بعبارة أخرى، فإن القوات الأمريكية ستفقد الأشخاص ذوي الخبرة و ستجد صعوبات في تجنيد المزيد.²

¹- Ibid, p 16.

²- مارينا أوتاواي، مرجع سابق.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

2- حذر القادة العسكريون من أن تقليص فترة الراحة في الوطن بين مهمتين في الخارج سيحطم مستوى استعداد القوات الأمريكية و جاهزيتها، فالوحدات العسكرية بحاجة إلى قضاء وقت في الوطن حتى تعيد تدريب القوات و تستعويض عن الأسلحة و المعدات التي فقدتها في القتال، من أجل العودة إلى حالة الإستعداد القتالي من جديد.¹

و هكذا، فإن هذه السياسة ستلقي بقدر كبير من الأعباء على القوات الأمريكية التي تعاني بالفعل من توزيع الجهد على مساحة واسعة. و لم يخف القادة العسكريون انشغالهم الكبير إزاء التراجع المستمر في القدرة العسكرية الأمريكية على معالجة أزمات أخرى عبر العالم، بسبب التزامها الثقيل في العراق و تركيز القوات و التجهيزات الحربية على هذا المسرح.

و في 27 ديسمبر 2006، نشرت واشنطن بوست مقالا مشتركا بين كاغان و كين، قدما فيه شرحا لتوصياتهما بشأن مخطط زيادة القوات في العراق، و كانت هذه فرصة للوصول مباشرة إلى جمهور أوسع، في محاولة لتهيئة الرأي العام الأمريكي لقبول خطة التصعيد أو الزيادة في القوات. و قد جاء في المقال: " عادة ما تلجأ التقارير حول جهود إدارة بوش لصياغة استراتيجية جديدة في العراق إلى استخدام مصطلح Surge - و يقابله في اللغة العربية الزيادة المعتبرة في عدد القوات- و لكنها نادرا ما تحدد. إن تقديرات عدد القوات التي يفترض نشرها كتعزيز في بغداد، تتراوح بين 10.000 و أكثر من 30.000، أما بالنسبة للتقديرات الزمنية المحتملة، فبعض خطط التصعيد أو زيادة القوات لا تدوم إلا لبضعة أشهر، أما البعض الآخر فيدوم لسنوات عديدة. نحن بحاجة لوضع حد لهذا الإشكال، فلا يمكن استتباب الأمن من جديد في بغداد، كشرط تمهيدي أساسي من أجل تسوية سياسة، و مصالح وطنية، و تنمية اقتصادية، إلا من خلال

¹ - نفس المرجع.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

زيادة عناصر القوات المقاتلة إلى 30.000 جندي على الأقل لمدة لا تقل عن 18 شهرا،
و أي حل آخر قد يقود إلى الإخفاق".¹

و قد سلط **فردريك كاغان** و الجنرال **كين الضوء** على جانبين عمليين: أولاً، الحفاظ على تركيز جماعة السنة و الشيعة في قلب بغداد، من أجل تخفيض مستوى العنف في الجوار، و عدم الإنسياق وراء الرغبة في الإستخدام الواسع للقوات العراقية و الذي يمكن معه تقليص عدد القوات الأمريكية الضرورية لمثل هذه العمليات. و من جهة أخرى، أكدا أنه إذا كانت عملية تكوين جيوش عراقية مؤهلة يجب أن تظل من مهام القوات الأمريكية، فإنه ليس بإمكاننا إنكار أن: " تخفيض أعمال العنف في المناطق المتاخمة لبغداد، و التي تكثر فيها جماعات السنة و المختلطة، تعد من أكثر المهام العسكرية خطورة و التي لم يسبق للقوات المسلحة الأمريكية أن واجهتها في أي مكان عبر العالم. و لهذا لا يجدر بنا إفشال هذه المهمة، ببساطة لأن بعض الوحدات العراقية قد اختفت لعدم اشتمالها على عناصر كافية، أو لأنها كانت تبدو أقل جدارة و ثقة مما كنا نأمله".²

و مع وفرة التحاليل المقترحة حول الحصيلة العراقية و التوجهات المنتظرة، جاء تقرير **كاغان** - **كين** ليحدد معالم هذا الجدل، حيث اعتبر أن الزيادة في حجم القوات في العراق تشكل عنصرا أساسيا لتحسين قدرة العراقيين على حكم أنفسهم بأنفسهم. و في غمرة هذه النقاشات و الإنقسام في الآراء، اختار الرئيس **بوش** في نهاية المطاف اتباع توصيات **كاغان**. و حتى و إن لم يكن هذا الأخير من المستشارين المقربين لإدارة **بوش**، لكان من الممكن تجاوز هذه العقبة بسرعة لأن مبادئ **كاغان** هي نفسها مبادئ الجنرال **كين**، مما يعني التأثير المباشر على اختيارات رئيس متردد، بحكم مركز **كين**.

¹ - Jack Keane, and Frederick W. Kagan, " The Right Type of Surge". The Washington Post. Wednesday, December 27, 2006. Available on the web site:
http://www.washingtonpost.com/wp_dyn/content/article/2006/12/26/AR2006122600773.html.

² - Ibid.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

و قد عبر الرئيس بوش عما أطلق عليه الإستراتيجية الجديدة في العراق في خطاب وجهه إلى الشعب الأمريكي في 10 جانفي 2007، و أعاد التأكيد عليها في خطابه عن حالة الإتحاد في 23 جانفي من نفس السنة، و كان ذلك إشارة واضحة على تقدم كبير في تنفيذ توصيات **فردريك كاغان**، حيث تم تبني خطة الزيادة في القوات رسمياً، من خلال تدعيم العناصر المقاتلة الموجودة حتى ذلك الوقت في العراق بزيادة تقدر بـ 21.500 جندي إضافي. و يستهدف هذا التغيير الأساسي في الإستراتيجية الأمريكية حسب **بوش**، تحقيق إنجازات في الحرب على الإرهابيين و الحد من العنف الطائفي و ضمان الأمن للشعب العراقي، كمقدمة لبناء عراق آمن و موحد و مندمج في المجتمع الدولي.

المطلب الثاني: تأثير المعهد الأمريكي لدراسة الحرب

لم يكن **فردريك كاغان** الفاعل الوحيد الباحث عن شرعنة مخطط زيادة القوات في العراق، فالدعم غير المشروط لمسألة تأييد زيادة القوات راجع في الغالب إلى مسألة عائلية. و مع أن العبارة تهكمية، فإن لها بعداً واقعياً و حقيقياً، فإذا كان معهد أمريكيان إنتربرايز قد ساهم في تبرير شرعية خطة زيادة القوات، فإنه لا يمكن إغفال الدور الذي قام به المعهد الأمريكي لدراسة الحرب The U.S. Institute for the Study of War، و الذي ترأسه **كيمبرلي كاغان * Kimberly Kagan**، زوجة **فردريك كاغان**.¹

و تكمن أهمية هذا المركز في كونه لا يستفيد من الأقدمية التي حققها نظراؤه من مراكز الفكر المحافظة الأكثر عراقية مثل مؤسسة هيريتيدج أو معهد أمريكيان إنتربرايز. فعلى الرغم من حدوثه، حيث ظهر سنة 2007، إلا أنه سرعان ما احتل مكانة مهمة بين مراكز الفكر الإستراتيجي الأكثر نفوذاً، و أصبح همزة الوصل بين العالم المدني و الميدان العسكري كوسيلة لتبسيط المصطلحات العسكرية و تقريبها بشكل مفهوم إلى

* - مؤسسة و رئيسة المعهد الأمريكي لدراسة الحرب، و أستاذ مساعد للتاريخ في كلية ويست بوينت العسكرية (2000-2005)، حاصلة على دكتوراه في التاريخ القديم من جامعة يال.

¹ - Amélie Bas, Op.cit, p p 18- 19.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

جمهور غير مثقف. و يتضح لنا في الواقع، أن أكثر الجماهير اهتماما بالمسائل المعالجة من طرف المعهد الأمريكي لدراسة الحرب، هم في الواقع جمهور مكون في الغالب من مختصين، أو من هم على معرفة و اهتمام بعالم الدفاع، و قضايا الأمن، و مدعوون إلى ممارسة بعض الوظائف في هذا المجال.

و تؤكد مديرة قطب التنمية في المعهد الأمريكي لدراسة الحرب، **أليسيا بونر Alicia Bonner**، أن أهمية و تأثير المركز ترجع إلى ظروف خاصة و استثنائية، لها علاقة بشخصية رئيسة المعهد. و بحكم وظيفة **كيمبرلي كاغان** كأستاذة سابقة للتاريخ العسكري في جامعة ويست بوينت، فقد كانت لها شبكة علاقات شخصية واسعة و قوية تربطها بشخصيات مهمة من بينهم مسؤولين سامين بالجيش الأمريكي. و تضيف **أليسيا بونر** بأن السيدة **كاغان** تواصل إقامة علاقات وطيدة مع إطارات اعتادوا على مرافقتها بحكم الوظائف التي كانوا يشغلونها، و لم تنس **بونر** أيضا الإشارة إلى التفاهم الكبير بينها و بين الجنرالين **ديفيد بترايوس David Petraeus** و **جاك كين**. و لم يعمل المعهد الأمريكي لدراسة الحرب على إخفاء هذه الجوانب، بل على العكس، فقد عمل على توزيع كتيبات تفصيلية لزواره، و المشاركين في مؤتمراته، تظهر شهادات أدلت بها شخصيات عسكرية و مدنية كدليل على الوزن الفكري للمعهد و ميزته الفريدة من نوعها. و من أمثلة هذه الشهادات التي تزخر بها هذه الكتيبات ما أدلى به الجنرال **بترايوس** " إن التحليل المستقل للمعهد الأمريكي لدراسة الحرب مهم جدا للقرارات المتخذة من طرف القيادة"، أو **ليندسي غراهام Lindsey Graham**، الذي يقول: " لقد برهنت الدكتورة **كاغان** و فريقها من المعهد الأمريكي لدراسة الحرب، بأنهم مصدر هام و يستحق الإحترام لقيادتنا الوطنية عندما يتعلق الأمر بوضع استراتيجيات جديدة في الحرب على الإرهاب".¹

و على الرغم من العناصر التي من شأنها أن تخدم كدليل على الجانب المستقل للمعهد الأمريكي لدراسة الحرب، كالوثائق ذات المصادقية مثلا، إلا أن الأمر لا يخلو في بعض الأحيان من إمكانية إثارة بعض الشكوك. حيث أكدت **أليسيا بونر** اقتناع **كيمبرلي**

¹ - Ibid, p 19.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

كاغان بفكرة زيادة القوات، و أنها أسهمت بشكل فعال في مساندة هذه الفكرة و تركيتها لدى الجنرال بترايوس. و أضافت أيضا، أن السيدة كاغان كانت من المدعويين ضمن فريق مصغر في سنة 2006 استدعاهم الجنرال كين حتى يلاحظوا عن كثب كيفية سير العمليات الميدانية في العراق. كما أشارت أيضا أليسيا بونر إلى وجود ملتقى دوري يعقد كل جمعة، و يقدم فيه كل مرة فريق من المعهد الأمريكي لدراسة الحرب موضوعا معيناً إلى البنتاغون. و في نفس الفكرة، كثيرا ما يتم استدعاء المعهد الأمريكي لدراسة الحرب من طرف أعضاء الكونغرس أو وزارة الدفاع، من أجل إطلاعهم على آخر التطورات على مسارح العمليات التي تدخلت فيها القوات الأمريكية.¹

و على افتراض أن الأعمال الصادرة عن المعهد الأمريكي لدراسة الحرب لا تحمل في ثناياها خطابا أو رسالة إيديولوجية واضحة، كما هو الحال بالنسبة لمعهد أميركان إنتربرايز، و مؤسسة هريتيدج، أو مشروع القرن الأمريكي الجديد، فإن أهم تأثير لهذا المعهد ينبع من العلاقات الشخصية التي تجمع أعضائه بصناع القرار السياسي، فهي ليست محايدة إيديولوجيا.

و عقب تبني مخطط زيادة القوات في العراق، استمر فريدريك كاغان في تبرير الأساس المنطقي لهذه الإستراتيجية، مؤكداً أن الوضع على الأرض تحسن بسرعة فاقت كل التوقعات، و إلقاء نظرة سريعة على عناوين المقالات المنشورة على الموقع الإلكتروني لمعهد أميركان إنتربرايز تكفي لإظهار الميل المتنامي نحو عرض الوضعية في العراق من وجهة نظر متفائلة، فمن تقدم قوات الأمن العراقية *Progress in Iraqi Security Forces*، إلى أصدقائنا في بغداد *Our Friends in Bagdad*، مروراً بـ *Why We're Winning Now in Iraq* في العراق، فالرسالة التي كان يراد تمريرها طوال سنة 2007 كانت واضحة، و هي أن خطة زيادة القوات كانت أفضل الحلول التي يمكن تبنيها، حيث أدت إلى خفض العنف الطائفي بشكل كبير.

¹ - Ibid, p p 19- 20.

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

شكّلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر فرصة استراتيجية لمشروع القرن الأمريكي الجديد للتأثير على عملية صنع القرار و دفعها باتجاه مواقفه التقليدية، و من بينها مهاجمة العراق. فقد صرح رامسفيلد عقب الهجمات قائلاً: " إن الحادي عشر من سبتمبر أحدث ذلك النوع من الفرص التي وفرتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم". و المؤكد أن المقصود هنا إعادة صياغة البيئة الدولية وفق النهج التدخلّي الأمريكي النشط و غير الإعتدالي، و بحكم ما اجتمع لدى هذه النخبة الفكرية من منصب وظيفي و اتساع الروابط و الدعم المالي، وجدت أجندتهم طريقها إلى التنفيذ، فتقدموا ليتولوا مسؤولية آلة الحرب الأمريكية. و قد منحت هذه الهجمات أجندة مشروع القرن الأمريكي الجديد زخماً جديداً، حيث تم الربط بين الزعيم العراقي صدام حسين و هجمات الحادي عشر من سبتمبر التي شنها تنظيم القاعدة حسب الرواية الأمريكية الرسمية. و أصبح هدفهم التركيز على الشرق الأوسط بصورة حصرية تقريبا و استخدام القوة العسكرية لا لأغراض دفاعية فقط و إنما لأسباب استباقية أيضاً، و أدى ذلك منطقياً إلى حرب العراق.

لقد مكنت أحداث الحادي عشر من سبتمبر مشروع القرن الأمريكي الجديد من اقتناص الفرصة الإستراتيجية لإعادة هندسة الشرق الأوسط، فالحرب على العراق ما هي إلا خطوة أولى ضمن مشروع يخفي طموحات إمبريالية أوسع مما هو ظاهر للعيان، فهدف الولايات المتحدة الأمريكية يتجاوز مجرد تغيير دولة إلى جعل الشرق الأوسط برمته مكاناً مختلفاً و أكثر أمناً للمصالح الأمريكية، و تكريس الولايات المتحدة كقوة عسكرية و اقتصادية عظيمة وحيدة و بدون منازع، فضلاً عن تحسين الوضع الإستراتيجي لإسرائيل من خلال القضاء على قوة عسكرية إقليمية معادية لها.

و إذا كانت تعزى إلى مشروع القرن الأمريكي الجديد مسألة جعل الباحثين و صنّاع السياسة يعيدون النظر في كيفية متابعة الدفاع الأمريكي و اهتمامات السياسة الخارجية في القرن الحادي و العشرين، فإنه سيكون من المبالغة القول بأن هذه المنظمة كانت وحدها المسؤولة عن وضع أساس للسياسة الخارجية الأمريكية خلال عهدة بوش. فهناك

الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق

العديد من مراكز الفكر الإستراتيجي التي لعبت دورا كبيرا في إبلاغ أفكار السياسة إلى المسؤولين الساميين في إدارة بوش، و من أهمها معهد أمريكان إنتربرايز، الذي اعتبر المهندس الرئيس لمخطط زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق.

و في الأخير، تجدر الإشارة إلى ملاحظة أساسية، مفادها أنه حتى لو كانت لدى مراكز الفكر الإستراتيجي أفكار جيدة، فإنه لا أمل لها في ممارسة أي تأثير محتمل على عملية صنع السياسة الخارجية، إلا إذا أبدى الرئيس و مستشاريه استعدادا واضحا لاحتضان أفكارها.

الختامة

بعد إجراء مسح لمجتمع مراكز الفكر الإستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية، و فحص مشاركتها في عملية صنع السياسة الخارجية، يمكن التوصل إلى العديد من الإستنتاجات فيما يتعلق بدور هذه المنظمات و أهميتها المطردة في صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

يضم مجتمع مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية تنوعا و تمايزا ملفتين للإنتباه، و على الرغم من غياب الإجماع حول المعايير التي تشكل في مجملها مركز فكر استراتيجي، فإن اللجوء إلى الخبرة الخاصة التي توفرها مراكز الفكر الإستراتيجي هو تقليد قديم في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ما يزيد عن قرن من الزمن، و منذ ذلك الوقت تمكنت هذه المراكز من ممارسة تأثير قوي على أغلب القرارات الأمريكية الإستراتيجية.

إن فعالية مراكز الفكر الإستراتيجي في الولايات المتحدة تعكس الديناميات الأساسية لسياسات الفواعل غير الرسمية في ظل مجتمع تعددي، يوفر فرصا كبيرة لهذه الفواعل لممارسة نفوذ و تأثير كبيرين على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

و يتفق مختلف المتخصصين في دراسة مراكز الفكر الإستراتيجي، بصفة عامة، أن الطبيعة اللامركزية للنظام السياسي الأمريكي، و ضعف النظام الحزبي، بالإضافة إلى تقاليد الدعم الخيري الواسع في الولايات المتحدة، وفرت فرصا كبيرة لمراكز الفكر الإستراتيجي لممارسة نفوذ واسع في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية. و مع ذلك، فإن هذه العوامل قد تفسر لنا اضطلاع مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية بدور أكثر نشاطا مقارنة بنظيراتها في الدول الأخرى، و لكنها لا تفسر سبب التفاوت الملحوظ في درجة نفوذ بعض مراكز الفكر الإستراتيجي على حساب أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. إن العديد من العوامل الأخرى، بما في ذلك حجم الموارد المالية المتاحة لمراكز الفكر الإستراتيجي، و عدد و جودة العاملين فيها، و اتصالاتها و روابطها القوية مع صانعي السياسة الرئيسيين، فضلا عن استراتيجياتها الموظفة في ممارسة التأثير، يمكن أن تتحكم أيضا في درجة نفوذها ارتفاعا أو انخفاضاً.

و لذلك، يبدو من الواضح أن مراكز الفكر الإستراتيجي قد استعدت للخوض في الجدل القائم حول القضايا الأساسية المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية، فوفقت موقف الدارس لمواردها، و قيمت قدراتها، و رسمت استراتيجياتها، كما وضعت أكثر الطرق فعالية لتنفيذها، و الدفاع عن مواقفها في إطار سعيها الحثيث و المستمر نحو كسب حرب الأفكار. و هو ما ساهم في ترسيخ صورة مراكز الفكر الإستراتيجي بوصفها فواعل مهمة في عملية صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

و على الرغم من شغف مراكز الفكر الإستراتيجي بالأفكار، إلا أنها تميل عادة إلى أن تكون أكثر اهتماما بالتأثير على النقاش العام و صنع سياسة النخبة من مجرد اهتمامها بإنتاج المعرفة فقط، فأغلب مراكز الفكر الإستراتيجي المعاصرة، إن لم نقل جلها، تجمع ما بين نزعة سياسية أو حزبية أو إيديولوجية قوية، و تملك من القنوات ما يمكنها من التأثير كلما برزت قضايا إشكالية تتصل بالسياسة الخارجية الأمريكية. و بالنتيجة، تم تسييس مراكز الفكر الإستراتيجي التي أصبحت تتبنى أجندة سياسية أو منهجا حزبيا واضحا، بل أكثر من ذلك، فإنها تقوم بالضغط على صناع القرار السياسي و مهندسيه لاعتماد خيارات سياسية معينة، بهدف تأسيس موقع نفوذ فاعل لها في صياغة القرار الأمريكي الخارجي.

و تطور مراكز الفكر الإستراتيجي تشكيلة واسعة من الإستراتيجيات من أجل القدرة على المنافسة في سوق الأفكار، و منها عقد المؤتمرات العامة و الحلقات الدراسية، و توزيع إصداراتها الفكرية على صانعي السياسة و الصحفيين، و تقديم شهادات توضيحية أمام اللجان البرلمانية، و السعي لتعيين خبراءها في مناصب حكومية هامة، أو ضم بعض المسؤولين السياسيين السابقين المرموقين إلى فريقها، كما تولي مراكز الفكر الإستراتيجي قيمة عالية لاكتساب المنفذ إلى الإعلام، بهدف التأثير على الجدل الراهن حول السياسة الأمريكية.

و على الرغم من صعوبة قياس التأثير الفعلي لمراكز الفكر الإستراتيجي، فإن ذلك لا ينفي أبدا قوتها الناعمة في صياغة أولويات السياسة الخارجية و خيارات صانعيها.

إن التساؤل حول حجم النفوذ الذي خلفه تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي في حملة إدارة بوش لاحتلال العراق في إطار حملة أوسع لاستئصال الإرهاب، لا يزال حتى الآن يكتنفه شيء من عدم اليقين، و بحاجة إلى أجوبة حاسمة و نهائية.

و حتى و إن تباينت وجهات النظر التي صرح بها مختلف خبراء مراكز الفكر الإستراتيجي حول السؤال ما إذا لعبت مراكز الفكر الإستراتيجي دورا فعالا في التأثير على صناع القرار الأمريكي الخارجي حول المسألة العراقية؟ فإنها تدور في مجملها حول فكرة أساسية مفادها أن مراكز الفكر الإستراتيجي كانت في قلب ديناميكية صنع القرار الأمريكي، و أنها شكلت قيمة مضافة إلى عملية التفكير حول صياغة السياسة الخارجية الأمريكية بشأن العراق، غير أن مستوى هذا التأثير و أهميته لم يكن متماثلا، و إنما اختلف باختلاف طبيعة مراكز الفكر الإستراتيجي، و مميزات أعضائها، و استراتيجياتهم الإتصالية.

و من أجل تقييم مدى الفرق الذي أحدثته مراكز الفكر الإستراتيجي، يجب على الباحثين في هذا الحقل، كأبي متحر كفاء، أن يواكبوا ما تمت دراسته، و ما ينتظر الدراسة، حول علاقة مراكز الفكر الإستراتيجي بهذا النقاش المثير للجدل حول توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

إن ما يعرفه الباحثون الذين قاموا برصد و ترقب النقاش حول الجوانب المختلفة للحرب الأمريكية على العراق، هو أن مراكز فكر استراتيجي عديدة بما في ذلك مؤسسة راند، و مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية، و معهد أميركان إنتربرايز، و معهد بروكينغز، و مؤسسة هيريتيدج، و مشروع القرن الأمريكي الجديد، و مجلس العلاقات الخارجية، و وافية كارنيجي، و مركز السياسة الأمنية، قد عمدت إلى قنوات عديدة من أجل تبليغ أفكارها إلى الجمهور و صناع السياسة حول تشكيلة واسعة من قضايا السياسة الخارجية. كما قامت مراكز الفكر الإستراتيجي، من بين أمور أخرى، بمناقشة تهديدات الأمن القومي الأمريكي و فرصه، و مزايا و عيوب دعم التدخل العسكري في العراق،

و الحاجة إلى مراقبة و تفحص وكالات الإستخبارات داخل الوطن و خارجه، و ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى إصلاح علاقاتها مع حلفائها الأوروبيين.

و باختصار، يقر الباحثون أنه عندما يتعلق الأمر بتقديم أفكار حول كيفية خوض حرب ناجحة ضد الإرهابيين، فقد عبرت مراكز الفكر الإستراتيجي عن آرائها بصوت عال و واضح. كما أقر العديد من الباحثين و الصحافيين بأن بعض مراكز الفكر الإستراتيجي قد تمومت بشكل أفضل من غيرها حتى تأسر انتباه صناع السياسة الأمريكية. و بالفعل، فالكل يجمع بأنه لا يوجد أي مركز فكر إستراتيجي فاقت فعاليته في توصيل أفكاره إلى البيت الأبيض خلال عهدة بوش فعالية مشروع القرن الأمريكي الجديد.

إن معظم ما جاء في الصحافة و المطبوعات الأكاديمية التي ظهرت منذ تقلد بوش منصب الرئاسة، كان يدور مضمونها حول العلاقات الوثيقة التي ربطت مشروع القرن الأمريكي الجديد بأبرز أعضاء إدارته. و أكثر من ذلك، كيف أن توصيات السياسة التي لخصتها مختلف منشوراته، و الرسائل الموجهة إلى صناع السياسة تطابقت إلى حد كبير مع السياسات التي اتبعتها إدارة بوش منذ أحداث 11 سبتمبر 2001.

و لكن إلقاء نظرة أكثر تعمقا في العلاقة التي تربط مشروع القرن الأمريكي الجديد و إدارة بوش، تكشف مجموعة من الحقائق الأخرى، فعلى سبيل المثال، أدرك عدد من الباحثين أن الدعائم العقائدية في مذهب بوش، و التي ساعدت إلى جانب أمور أخرى، على تبرير الحرب على العراق، لم تنحصر في دعائم مركز الفكر الإستراتيجي المعروف، مشروع القرن الأمريكي الجديد، و لكنها كانت مرتبطة أشد الارتباط بالتوصيات التي أعدها عدد كبير من أعضاء إدارته، و هذا ما أقره غاري شميت **Gary Schmitt** بقوله: " من الواضح تماما أن حرب بوش على العراق لم تكن شيئا سبق و أن صرحنا به من قبل بمفردنا...، لقد عمل بوش على تشكيل تصور إستراتيجي قائم على المشورة التي تلقاها من تشيني، وولفوتز و رامسفيلد. كما لعب معهد أميركان إنتربرايز دورا مهما في تقديم النصح و المشورة لإدارة بوش حول عدة قضايا مهمة متعلقة بشن الحرب على العراق".

و إذا ما استوقفنا بعض حالات التأثير المباشر لمراكز الفكر الإستراتيجي على السياسة الخارجية الأمريكية في العراق عند مداها الواسع و أهميتها الكبيرة، فإنه سيكون منعرجا خطيرا الإستنتاج بسيطرتها المطلقة على عملية صياغة القرار الأمريكي بشأن العراق، لنستحضر من جديد وجهة نظر دونالد أبلسون عندما صرح بأن هذه المنظمات تشكل نوعا واحدا من المنظمات الكثيرة التي تنشط ضمن مجتمع صنع السياسة الخارجية، و التي تتنافس فيما بينها من أجل استقطاب اهتمام صانعي السياسة.

و في غضون العقود الثلاثة الماضية، تمكنت مراكز الفكر الإستراتيجي من لعب دور أكثر فعالية و وضوحا في صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية. لذا، فمن الأهمية بمكان أن يدرك دارسي السياسة الخارجية كيف تعمل مراكز الفكر الإستراتيجي جاهدة حتى تصبح طرفا فاعلا في عملية صنع السياسة الخارجية، و ما مدى التأثير الذي من الممكن أن تكون قد أحدثته - إن كان هناك مثل هذا التأثير - في تشكيل الرأي العام و تفضيلات السياسة و خيارات القادة، كما أنه من المحتمل أن تتسبب مسألة قياس حجم التأثير الذي أحدثته مراكز الفكر الإستراتيجي في استمرار إثارة جملة من القضايا المنهجية التي يصعب حلها مع الأسف. و مع أنه ليس بوسعنا إصدار أحكام و ادعاءات غير مبررة حول طبيعة تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي، فسوف يزداد عددها و تنتمي مكانتها في الولايات المتحدة الأمريكية و خارجها، ليكون التحدي عندها هو تحديد أكثر الطرق فعالية لتقييم مساهمتها في صنع السياسة العامة بصفة عامة، و السياسة الخارجية على وجه الخصوص.

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: باللغة العربية و المترجمة

1- الكتب:

- 1- أبلسون، دونالد، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة. ترجمة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007.
- 2- السيد سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية. ط2، بيروت: دار الجيل، 2001.
- 3- بايبر، مايكل كولينز، كهنة الحرب الكبار. ترجمة: عبد اللطيف أبو البصل. ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2006.
- 4- بارد، ميتشل، " تأثير جماعات الضغط على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط". في: تشارلز كيجلي، و يوجين ويتكوف (محرران)، السياسة الخارجية الأمريكية و مصادرها الداخلية: رؤى و شواهد. ترجمة: عبد الوهاب علوب. ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.
- 5- بوشيه، ستيفن، و رويو، مارتين، مراكز الفكر: أدمغة حرب الأفكار. ترجمة: ماجد كنج. ط1، بيروت: دار الفارابي، 2009.
- 6- بيتر، مارش، صنع السياسة الخارجية و المهارات الدبلوماسية. ترجمة: المركز الثقافي للتعريب و الترجمة. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.
- 7- جونسون، تشالمرز، " كوريا الشمالية كبش فداء لعدد كبير من المصالح في واشنطن". في: بيتر سكاون (محرر)، أمريكا الكتاب الأسود. ترجمة: إيناس أبو حطب. ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2003.
- 8- جندي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية. ط1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2007.
- 9- جنسن، لويد، تفسير السياسة الخارجية. ترجمة: محمد بن أحمد المفتي، و محمد السيد سليم. ط1، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1989.
- 10- جرجس، فواز، السياسة الأمريكية اتجاه العرب: كيف تصنع؟ و من يصنعها؟. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

- 11- دورتي، جيمس، و بالاستغراف، روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي. ط1، الكويت/ بيروت: كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع/ مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1985.
- 12- دن، تيموثي، " الليبرالية". في: جون بيليس، و ستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 13- هالبر، ستيفان، و كلارك، جوناثان، التفرد الأمريكي: المحافظون الجدد و النظام العالمي. ترجمة: عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2005.
- 14- هاشم عواد، عامر، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- 15- هلال، علي الدين، و قرني، بهجت، " مسح لأدبيات الرئيسية و إطار مقترح للتحليل". في: علي الدين هلال، و بهجت قرني (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية. ترجمة: جابر سعيد عوض. ط2، جامعة القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 2002.
- 16- والت، ستيفن، و ميرشايمر، جون، اللوبي الإسرائيلي و السياسة الخارجية الأمريكية. ترجمة: أنطوان باسيل. ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2009.
- 17- طه بدوي، محمد، مدخل إلى علم العلاقات الدولية. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2010.
- 18- كوبر، روبرت، تحطم الأمم: النظام و الفوضى في القرن الحادي و العشرين. ترجمة: زهير السمهوري. ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005.
- 19- كوجران، مولي، " نظرة ذرائعية إلى السياسة الخارجية الأخلاقية". في: كارن إي. سميث، و مارغوت لايت (محرران)، الأخلاق و السياسة الخارجية. ترجمة: فاضل جتكر. ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005.

- 20- كوين، برنارد س.، " السياسة الخارجية الأمريكية". في: روي مكريديس (محرر)، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم. ترجمة: حسن صعب. بيروت: منشورات المكتبة الأهلية، 1961.
- 21- كرستول، وليام، و كاغان، روبرت، " مصالح قومية و مسؤوليات كوكبية". في: إرون ستلزر (محرر)، المحافظون الجدد. ترجمة: فاضل جتكر. ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005.
- 22- لاندو، أليس، السياسة الدولية: النظرية و التطبيق. ترجمة: قاسم المقداد. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008.
- 23- ليتل، ريتشارد، توازن القوى في العلاقات الدولية: الإستعارات و الأساطير و النماذج. ترجمة: هاني تابري. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.
- 24- محمد العيثاوي، ياسين، الكونغرس و النظام السياسي الأمريكي. ط1، عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2008.
- 25- محمد فرج، أنور، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.
- 26- ميكلثوايت، جون، و وولدريدج، أدريان، أمة اليمين: قوة المحافظين في أمريكا. ترجمة: عبد الوهاب علوب. ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007.
- 27- مرل، مرسيل، السياسة الخارجية. ترجمة: خضر خضر. د. ب. ن: جروس برس، د. س. ن.
- 28- نوري النعيمي، أحمد، السياسة الخارجية. ط1، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2010.
- 29- سوروس، جورج، خرافة التفوق الأمريكي. عرض: أحمد حسين. ط1، المحمدية: مطبعة فضالة، 2006.
- 30- سيليربييه، بيير، الجغرافية السياسية و الجغرافية الإستراتيجية. ترجمة: أحمد عبد الكريم. ط1، دمشق: الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع، 1988.

- 31- سكونز، إليزابيث، و سوري، إيمون، " إنتاج الأسلحة". في: التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي. ترجمة: حسن حسن، و عمر الأيوبي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 32- سميث، توني، حلف مع الشيطان: سعي واشنطن لسيادة العالم و خيانة الوعد الأمريكي. ترجمة: هشام عبد الله. ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2010.
- 33- فوكوياما، فرانسيس، أمريكا على مفترق الطرق: ما بعد المحافظين الجدد. ترجمة: محمد محمود التوبة. ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.
- 34- فيورينا، موريس بي.، و آخرون، الديمقراطية الأمريكية الجديدة. ترجمة: لميس فؤاد يحيى. ط1، عمان: الأهلية للنشر و التوزيع، 2008.
- 35- صبري مقلد، إسماعيل، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول و النظريات. جامعة الكويت: كلية التجارة و الإقتصاد و العلوم السياسية، 1971.
- 36- _____، _____، الإستراتيجية و السياسة الدولية: المفاهيم و الحقائق الأساسية. ط1، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979.
- 37- روس، دنيس، فن الحكم: كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم. ترجمة: هاني تابري. بيروت: دار الكتاب العربي، 2008.
- 38- تيري، جانيس ج.، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط و المجموعات ذات الإهتمامات الخاصة. ترجمة: حسان البستاني. ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.

2- الدوريات:

- 1- أبو عمر، زياد، " بنوك التفكير... و الموقف الأمريكي في الشرق الأوسط". السياسة الدولية. العدد 109، جويلية 1992.
- 2- أحمد رجب، إيمان، " الهوية أم المصلحة: ما الذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية؟". ملحق السياسة الدولية. المجلد 46، العدد 186، أكتوبر 2011.

- 3- الميهي، آسيا، " الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية". السياسة الدولية. العدد 127، جانفي 1997.
- 4- الخزندار، سامي، و الأسعد، طارق، " دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسات العامة". دفاتر السياسة و القانون. العدد 6، جانفي 2012.
- 5- إسماعيل الرمضاني، مازن، " في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي". مجلة العلوم القانونية و السياسية. جامعة بغداد، كلية القانون و السياسة، المجلد 2، العدد 2، 1979.
- 6- مصطفى خليل، نانيس، " الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية". السياسة الدولية. العدد 127، جانفي 1997.
- 7- سالم السامرائي، محمود، " المساومة في السياسة الخارجية التركية". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 13، شتاء 2007.
- 8- سكوت، كيندل، " ديناميات صنع السياسة الخارجية الأمريكية". السياسة الدولية. السنة 45، العدد 178، أكتوبر 2009.
- 9- عبد الشافي، عصام، " مؤسسات صنع القرار الأمريكية و إدارة الأزمة العراقية". السياسة الدولية. السنة 39، العدد 152، أفريل 2003.
- 10- خليل نامق، بسمة، " مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks و دورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة: النموذج الأمريكي". مجلة القادسية للقانون و العلوم السياسية. المجلد الثاني، العدد الثاني، ديسمبر 2009.
- 11- خفاجي، باسم، " أثر المراكز الفكرية في السياسة الخارجية الأمريكية". المستقبل العربي. العدد 369، نوفمبر 2009.
- 12- بدون مؤلف، " مراكز الدراسات الأمريكية و صناعة القرار". دراسات استراتيجية. سلسلة تصدر عن مكتب الأمانة العامة لحزب البعث العربي الإشتراكي، العدد 1، أكتوبر 2008.

3- مواقع الإنترنت:

- 1- أوتاواي، مارينا، " سياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط أمام مآزق متعددة: الأبعاد و المكونات". متاح على الموقع الإلكتروني:
<http://www.el-3amal.com/news/news.php?i=11513>.
- 2- أحمد، وفاء، " تقرير مجموعة دراسة العراق: قراءة موجزة في مراكز الدراسات الأمريكية". متاح على الموقع الإلكتروني:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83497>.
- 3- برملي، شون، و سكلينكا، ستيفن، " تقرير مجموعة دراسة العراق: الموقف على المدى البعيد". ترجمة: أمير جبار الساعدي. متاح على الموقع الإلكتروني:
http://iraqiwill.blogspot.com/2010/01/blog-post_04.html.
- 4- علو، عماد، " قراءة جديدة لتقرير بيكر - هاملتون". متاح على الموقع الإلكتروني:
<http://www.dohainstitute.org/release/6f88a741-06a1-4b24-a504-0acafe9fd607>.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- الكتب:

- 1- Abelson, Donald E., and Lindquist, Evert A., " Think Tanks in North America". In: R. Kent Weaver, and James G. McGann (eds), Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for ideas and actions. New Brunswick: Transaction publishers, 2000.
- 2- Abelson, Donald E., " The Business of Ideas: The Think Tanks Industry in the USA". In: Diane Stone, and Andrew Denham (eds), Think Tank Traditions: policy research and the politics of ideas. Manchester and New York: Manchester university press, 2004.

- 3- _____, _____, A Capitol Idea: Think Tanks and U.S. Foreign Policy. Canada: McGill – Queen’s University Press, 2006.
- 4- _____, _____, " Any Ideas? Think Tanks and Policy Analysis in Canada". In: Laurent Dobuzinskis, Michael Howlett, and David Laycock (eds), Policy Analysis in Canada: The State of the Art. Canada: University of Toronto Press Incorporated, 2007.
- 5- _____, _____, " What were they thinking? Think Tanks, the Bush presidency and U.S. foreign policy". In: Inderjeet Parmar, Linda B. Miller, and Mark Ledwidge (eds), New Directions in United States Foreign Policy. 1st ed, New York: Routledge, 2009.
- 6- Battistella, Dario, Théories des Relations Internationales. 3^{eme} éd, Paris: Presses de Sciences po, 2009.
- 7- De Swielande, Tanguy Struye, La Politique Etrangère de L’administration Bush: Analyse de la prise de décision. Bruxelles: Editions Scientifiques Internationales, 2007.
- 8- Denham, Andrew, and Garnett, Mark, British Think Tanks and the Climate of Opinion. 1st ed, London: UCL press, 1998.
- 9- Donnelly, Jack, Realism and International Relations. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
- 10- Ducreux, Jean- Marie, et Autres, Le Grand Livre de la Stratégie. Paris: Groupe Eyrolles, 2009.
- 11- Gray, Colin S., War, Peace and International Relations: An Introduction to Strategic History. 1st ed, London and New York: Routledge, 2007.

12- Griffiths, Martin, and O'Callaghan, Terry, International Relations: The Key Concepts. 1st ed, London and New York: Routledge, 2002.

13- James, Simon, " Influencing government policy making". In: Diane Stone (ed), Banking on knowledge: The Genesis of the Global Development Network. 1st ed, London and New York: Routledge, 2000.

14- Loiseau, Hugo, " Les Approches Contemporaines des Relations Internationales". Dans: Stéphane Paquin, et Dany Deschènes (eds), Introduction Aux Relations Internationales: Théories, Pratiques et Enjeux. Montréal: Chenelière Education, 2009.

15- McGann, James G., and Johnson, Erik C., Comparative Think Tanks, Politics and Public Policy. Northampton: Edward Elgar publishing, 2005.

16- McGann, James G., Think Tanks and Policy Advice in the United States: Academics, Advisors and Advocates. 1st ed, New York: Routledge, 2007.

17- Moravcsik, Andrew, " Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment". In: Colin Elman, and Miriam Fendius Elman (eds), Progress in International Relations Theory: Appraising The Field. Cambridge: MIT Press, 2003.

18- Muntou, Dun, " Comparative Foreign Policy: Fads, Fantaisies, Orthodoxies, Perversities". In: James Rosenau (ed), In Search of Global Patterns. New York: Free Press, 1976.

- 19- Omelicheva, Mariya Y., " Constructivism". In: John T. Ishiyama, et Marijke Breuning (eds), 21st Century Political Science: A Reference Handbook. California: SAGE Publications, 2011.
- 20- Reus- Smit, Christian, " Constructivism". In: Scot Burchill, and Others (eds), Theories of International Relations. 3rd ed, New York: Palgrave Macmillan, 2005.
- 21- Rich, Andrew, Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise. 1st ed, New York: Cambridge University Press, 2004.
- 22- Roche, Jean – Jacques, Théories des Relations Internationales. 5^{eme} éd, Paris: Editions Montchrestien, 2004.
- 23- Smith, James Allen, The Idea Brokers: Think Tanks and The Rise of The New Policy Elite. New York: The Free Press, 1991.
- 24- Stone, Diane, " Introduction: Think Tanks, public advice and governance". In: Diane Stone, and Andrew Denham (eds), Think Tank Traditions: policy research and the politics of ideas. Manchester and New York: Manchester university press, 2004.
- 25- Thunert, Martin, " Conservative Think Tanks in the United States and Canada". In: Rainer – Olaf Schultze, Roland Sturm, and Dagmar Eberle (eds), Conservative Parties and Right – Wing Politics in North America: Reaping the Benefits of an Ideological Victory?. Opladen, Germany: Leske and Budrich, 2003.
- 26- Vasquez, John A., The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neotraditionalism. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

27- Waltz, Kenneth N., Theory of International Politics. London: Addison- Wesley Publishing Company, 1979.

28- Weaver, R. Kent, and McGann, James G., " Think Tanks and Civil Societies in a time of change". In: Weaver and McGann (eds), Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for ideas and actions. New Brunswick: Transaction publishers, 2000.

29- Wendt, Alexander, Social Theory of International Politics. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

2- الدوريات:

1- Abelson, Donald E., and Carberry, Christine M., " Following Suit or Falling Behind? A Comparative Analysis of Think Tanks in Canada and the United States". Canadian Journal of Political Science. Vol 31, Number 3, September 1998.

2- Abelson, Donald E., " In Search of Policy Influence: The Strategies of American Think Tanks". NIRA Review. Spring 1998.

3- _____, _____, " Do Think Tanks Matter? Opportunities, Constraints and Incentives for Think Tanks in Canada and the United States". Global Society. Vol 14, Number 2, 2000.

4- _____, _____, " Think Tanks and U.S. Foreign Policy: An Historical Perspective". In: The role of Think Tanks in U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002.

5- Asmus, Ronald D., " Having an Impact: Think Tanks and the NATO Enlargement Debate". In: The role of Think Tanks in U.S.

foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002.

6- Bas, Amélie, " Think Tanks et Politique Etrangère Américaine: Le Cas des Décisions Stratégique en Irak". Revue Européenne D'études Militaires. Vol 1, Numéro 2, Hiver – Printemps 2011.

7- Béland, Daniel, " Expertise et politique des retraites: L'influence des Think Tanks aux États – Unis". L'année de la régulation. Vol 4, 2000.

8- Bojovic, Iztok, " Think Tanks in The USA". Western Balkans Security Observer WBSO. N 12, January – March 2009.

9- Coughenour Betancourt, Amy, " A National Dialogue on Establishing a Think Tank: The Case of Honduras". In: The role of Think Tanks in U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002.

10- Ekovich, Steven, " Les ONG et la politique étrangère des Etats– Unis". Géostratégiques. N° 16, Mai 2007.

11- Fearon, James D., " Domestic Politics, Foreign Policy, and Theories of International Relations". Annual Review of Political Science. Vol 1, June 1998.

12- Feng, Liu, and Ruizhuang, Zhang, " The Typologies of Realism". Chinese Journal of International Politics. Vol 1, Issue 1, 2006.

13- Haass, Richard N., " Think Tanks and U.S. Foreign Policy: A Policy – Maker's Perspective". In: The role of Think Tanks in U.S.

foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002.

14- Hunter, Robert E., " Think Tanks: Helping to Shape U.S. Foreign and Security Policy". In: The making of U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 5, Number 1, March 2000.

15- Johnson, Erik C., " How Think Tanks Improve Public Policy". Economic Reform Today. Number 3, 1996.

16- Keskin, Tugrul, and Halpern, Patrick R., " Behind Closed Doors: Elite Politics, Think Tanks, and U.S. Foreign Policy". Insight Turkey. Vol 7, Number 2, April – June 2005.

17- Klotz, Audie, et Lynch, Cecelia, " Le Constructivisme dans la théorie des relations internationales". Critique Internationale. Numéro 2, Hiver 1999.

18- Lobell, Steven E., " War is politics: Offensive realism, domestic politics, and security strategies". Security Studies. Vol 12, Number 2, Winter 2002.

19- McGann, James G., " Academics to Ideologues: A Brief History of the Public Policy Research Industry". PS: Political Science and Politics. Vol 25, Number 4, December 1992.

20- _____, _____, " Think Tanks and The Transnationalization of foreign policy". In: The role of Think Tanks in U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002.

- 21- Moravcsik, Andrew, " Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics". International Organization. Vol 51, Number 4, Autumn 1997.
- 22- Nia, Mahdi Mohammad, " A Holistic Constructivist Approach to Iran's Foreign Policy". International Journal of Business and Social Science. Vol 2, Number 4, March 2011.
- 23- Nuruzzaman, Mohammed, " Beyond the Realist Theories: Neo- Conservative Realism and the American Invasion of Iraq". International Studies Perspectives. Vol 7, 2006.
- 24- Rich, Andrew, and Weaver, R. Kent, " Think Tanks in the U.S. media". The Harvard international journal of press/ politics. Vol 5, Number 4, Fall 2000.
- 25- Rich, Michael D., " RAND: How Think Tanks Interact With The Military". In: The role of Think Tanks in U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002.
- 26- Rose, Gideon, " Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy". World Politics. Vol 51, No 1, October 1998.
- 27- Solomon, Richard H., " The U.S. Institute of Peace: A Hands-on Approach to Resolving Conflict". In: The role of Think Tanks in U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002.
- 28- Spring, Baker, " The Heritage Foundation: Influencing The Debate on Missile Defense". In: The role of Think Tanks in U.S.

foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002.

29– Talbott, Strobe, " The Brookings Institution: How a Think Tank Works". In: The role of Think Tanks in U.S. foreign policy. U.S. foreign policy agenda. An electronic journal of the U.S. department of state, Vol 7, Number 3, November 2002.

30– Walt, Stephen M., " International Relations: One World, Many Theories". Foreign Policy. No 110, Spring 1998.

31– Weaver, R. Kent, " The Changing World of Think Tanks". PS: Political Science and Politics. Vol 22, Number 3, September 1989.

32– Wiarda, Howard J., " The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy". American Foreign Policy Interests. Vol 30, Number 2, 2008.

33– Wieclawski, Jacek, " Contemporary Realism and the Foreign Policy of the Russian Federation". International Journal of Business and Social Science. Vol 2, Number 1, January 2011.

34– Anonym, " The political Activity of Think Tanks: The case for mandatory contributor disclosure". Harvard law review. Vol 115, Number 5, Mars 2002.

3- أوراق بحثية:

1– Beneš, Vít, " Role theory: A conceptual framework for the constructivist foreign policy analysis?". Paper prepared for the Third Global International Studies Conference " World Crisis: Revolution or Evolution in the International Community?". University of Porto, Portugal, 17– 20 August 2011. Available on the web site:

http://www.wiscnetwork.org/porto2011/papers/WISC_2011—768.pdf.

2- Elliott, William, Hicks, Sarah, and Finsel, Christy, " Think Tank Typologies: Which Typology Best Fits with the Mission and Core Values of NCAI Policy Research Center?". A Report Prepared for the NCAI Policy Research Center, November 2005. Available on the web site:

http://www.ncaiprc.org/pdf/Think_Tank_Report%20_main%20report_.pdf.

3- El Yahyaoui, Yahya, " Think Tanks, Intelligence Politique et Veille Stratégique". Communication pour le Colloque International " Analyse Stratégique, Think Tanks et Gouvernance Démocratique Globale au Maghreb". Centre des Etudes Stratégiques et de Gouvernance, Université Mohamed V, Rabat – Soussi, Rabat 25-26 Mars 2010. Disponible sur le site web:

http://www.elyahyaoui.org/elyahyaoui_think_tanks.pdf.

4- Fetherling, George, " Tanked: Canadian Think Tanks and The Daily Press". A report prepared for the Sheldon Chumir Foundation for Ethics in Leadership, June 2007. Available on the web site:

http://www.chumirethicsfoundation.ca/files/pdf/CanadianThinkTanksAndTheDailyPress_Fetherling_062008.pdf.

5- Osman, Magued, and El Molla, Nesreen, " The Politics of Independence: Can Government Think Tanks Act Independently?". A paper presented at the International Conference on " The Role of Think Tanks in Developing Countries: Challenges and Solutions".

The Information and Decision Support Center, Cairo, January 2009. Available on the web site:

<http://www.idsc.gov.eg/upload/Biography/the%20politics%20of%20independence.pdf>.

6- Rittberger, Volker, " Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories". Paper prepared for delivery at the Annual Meeting of the International Studies Association, New Orleans, LA, March 24- 27, 2002. Available on the web site:

<http://isanet.ccit.arizona.edu/noarchive/rittberger.html>.

4- مواقع الإنترنت:

1- Boucher, Stephen, " L'Europe et ses Think Tanks: un potentiel inaccompli - Une analyse des Think Tanks spécialistes de l'Europe au sein de l'Union européenne élargie". Ed. Notre Europe: Etudes et Recherches N° 35, Octobre 2004. Disponible sur le site web:

http://www.notre_europe.eu/uploads/tx_publication/etude35_fr_01.pdf.

2- Keane, Jack, and Kagan, Frederick W., " The Right Type of Surge". The Washington Post. Wednesday, December 27, 2006. Available on the web site:

http://www.washingtonpost.com/wp_dyn/content/article/2006/12/26/AR2006122600773.html.

3- Lepetit, Pierre, " Le rôle des Think Tanks". Ed. Notre Europe: Etudes et Recherches. Disponible sur le site web:

http://www.notre_europe.eu/fileadmin/IMG/pdf/NotePLe_thinktanks.pdf.

4- McGann, James G., " The Global Go To Think Tanks" – The Think Tanks and Civil Societies Program. The World Annual Report 2007, Philadelphia: University of Pennsylvania, 2007. Available on the web site:

<http://www.fpri.org/research/thinktanks/mcgann.globalgotothinktanks.pdf>.

5- _____, _____, " Think Tanks: The Global, Regional and National Dimensions". In: Andrew Rich, and Others, " Think Tanks in Policy Making: Do They Matter?". Briefing Paper. Special Issue, Shanghai: Friedrich Ebert Stiftung, September 2011. Available on the web site:

<http://library.fes.de/pdf-files/bueros/china/08564.pdf>.

6- Medvetz, Thomas, " Think Tanks as an Emergent Field". The Social Science Research Council, October 2008. Available on the web site:

http://www.ssrc.org/workspace/images/crm/new_publication_3/%7Ba2a2ba10-b135-de11-afac-001cc477ec70%7D.pdf.

7- _____, _____, " Vers une Théorie des Think Tanks Américains". Traduit de l'américain par: Renaud Crespin, Claire Braud et Yann Bérard. Disponible sur le site web:

<http://sociology.ucsd.edu/faculty/bio/documents/Medvetz.10.Terra.pdf>.

8- Pautz, Hartwig, " Think Tanks in Scotland". 55th Political Studies Association Annual Conference, University of Leeds, 4- 7 April 2005. Available on the web site:

<http://www.psa.ac.uk/journals/pdf/5/2005/Pautz.pdf>.

9- Rynning, Sten, and Guzzini, Stefano, " Realism and Foreign Policy Analysis". Available on the web site:

http://moodle.stoa.usp.br/file.php/1654/rynning_guzzini_2002.pdf.

10- Schneider, Jiri, " Think Tanks in Visegrad Countries: From policy research to advocacy". Budapest: Center for Policy Studies, Central European University, 2002. Available on the web site:

<http://www.policy.hu/schneider/RPFinal.pdf>.

11- Thunert, Martin, " Organization/ Structure of Think Tanks". Heidelberg Center for American Studies, Heidelberg University. Available on the web site:

http://www.kas.de/wf/doc/kas_14157-544-1-30.pdf.

12- The Project for the New American Century, " Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century". September 2000. Available on the web site:

<http://www.newamericancentury.org/RebuildingAmericasDefenses.pdf>.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر و تقدير	
مقدمة.....	9 -1
الفصل الأول: مدخل إلى عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.....	65 -11
المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....	12
المطلب الأول: السياسة الخارجية و إشكالية مركزية التعريف.....	12
المطلب الثاني: السياسة الخارجية و المفاهيم ذات الصلة أو العلاقة.....	17
المبحث الثاني: تفسير السياسة الخارجية الأمريكية: مسح لأهم المقتربات النظرية.....	22
المطلب الأول: الواقعية: أهمية القدرة العسكرية و التردد أمام استخدام القوة.....	25
المطلب الثاني: الليبرالية: انتقاد للقدرة العسكرية و قوة من أجل الخير.....	35
المطلب الثالث: البنائية: التناقض المعياري للقوة المادية و الهوية كمحدد للسلوك الخارجي.....	40
المبحث الثالث: دور الدوائر الرسمية و القوى المجتمعية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.....	46
المطلب الأول: دور الدوائر الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.....	46
أولاً: دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.....	47
ثانياً: دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.....	56
ثالثاً: السلطة القضائية و عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.....	57

المطلب الثاني: دور القوى المجتمعية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.....	58
أولاً: دور جماعات المصالح في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.....	58
ثانياً: دور جماعات الضغط في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.....	61
ثالثاً: دور مراكز الفكر الإستراتيجي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.....	64
الفصل الثاني: مراكز الفكر الإستراتيجي: مقارنة معرفية.....	67- 114
المبحث الأول: ماهية مراكز الفكر الإستراتيجي.....	68
المطلب الأول: مفهوم مراكز الفكر الإستراتيجي.....	68
المطلب الثاني: تطور مراكز الفكر الإستراتيجي: منظور تاريخي.....	79
المبحث الثاني: مراكز الفكر الإستراتيجي و علاقتها التفاعلية بمنظومة اتخاذ القرار.....	90
المطلب الأول: البنية المؤسسية كحافز لمراكز الفكر الإستراتيجي.....	90
المطلب الثاني: مصادر التمويل كعائق لمراكز الفكر الإستراتيجي.....	94
المطلب الثالث: وظائف مراكز الفكر الإستراتيجي ضمن النسق السياسي الأمريكي.....	98
المبحث الثالث: تسييس الخبرة: استراتيجيات مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكية.....	105
المطلب الأول: استراتيجيات التأثير العام.....	106
المطلب الثاني: استراتيجيات النفوذ الخاص.....	109
الفصل الثالث: تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي على صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء الحرب على العراق.....	116- 152

المبحث الأول: الأصول الفكرية للحرب على العراق.....	119
المطلب الأول: مشروع القرن الأمريكي الجديد و معارك تثبيت المواقع.....	119
المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر و التحول من الخطاب إلى الممارسة العملية.....	128
المبحث الثاني: مراكز الفكر الإستراتيجي و إدارة مسرح العمليات العراقي....	140
المطلب الأول: معهد أميركان إنتربرايز في مواجهة لجنة بيكر - هاملتون.....	140
المطلب الثاني: تأثير المعهد الأمريكي لدراسة الحرب.....	148
الخاتمة.....	154 - 158
قائمة المصادر و المراجع	160 - 177
فهرس المحتويات.....	179 - 181

تبرز هذه الدراسة خصوصية وضع مراكز الفكر الإستراتيجي ضمن النسق السياسي الأمريكي، أين تفرض دورها كأحد المدخلات الرئيسية الفاعلة في صناعة القرار الأمريكي الخارجي.

و تعنى الدراسة في المقام الأول بتحليل دور هذه المنظمات في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال مقارنة شاملة تتجاوز سرد تاريخ تطور مراكز الفكر الإستراتيجي، أو وصف أنواعها المختلفة و خصائصها المؤسسية، إلى فحص علاقة هذه المنظمات بالسياسة الخارجية على ضوء مجموعة من المتغيرات المرتبطة بطبيعة البيئة المؤسسية التي تؤدي فيها هذه المنظمات وظائفها، و مصادر تمويلها، و مختلف الإستراتيجيات التي تعتمد عليها للحصول على منافذ إلى صناع السياسة الخارجية.

و توضح دراسة الحالة المقدمة الدور المؤثر الذي لعبته مراكز الفكر الإستراتيجي في ظل رئاسة **جورج بوش الابن** في حشد التأييد و الدعم للقرار الأمريكي بالتدخل العسكري في العراق.

This study demonstrates the particular position of think tanks within the American political system by imposing their role as one of the key inputs in American foreign decision making.

The study primarily concerned the analyzed role of these organizations in directing American foreign policy, through a comprehensive approach beyond the narrative history of the development of think tanks, or describing its different types and its institutional characteristics, to examine the relationship of these organizations with foreign policy, in the light of a set of variables associated with the nature of the institutional environment in which these organizations exercise their functions, and their sources of funding, and the various strategies adopted by them to get openings to foreign policy makers.

The presented studied case enlightens the influential role played by think tanks under **George W. Bush's** presidency to get support to the American's decision for a military intervention in Iraq.